چنرال اندريه بوفر

بناءُ المستقبَل

تعريب : اكرم ديري و بسّام العسلي

المؤسسة العربية للدراسات والنشر

بناء المستقبل

الجنرال اندريه بوفر

بناء المستقبل

تعريب
اكرم ديري
وبسّام العسلي

المؤسّسة
العربيّة
للدراسات
والنشر

المؤسسة العربية
للدراسات والنشر
بناية برج الكارلتون ـ ساقية الجنزير ـ
ت ٨٠٧٩٠٠/١ برقياً «موكيالي»
بيروت ـ ص ب ٥٤٦٠/١١ بيروت
تلكس: LE/DIRKAY ـ ٤٠٠٦٧

الطبعة الثانية ١٩٨٨

تحذير

لقد اضطررت في كل مؤلف من مؤلفاتي السابقة الى معالجة المعضلة الجذابة للتاريخ في مرحلة التكون عدة مرات : عالجتها في مذكراتي (١) عندما تحريت الماضي واستقصيته ، وعالجتها في كتبي عن الاستراتيجية (٢) عندما درست بعض آليات المستقبل • وقد اعتقدت بأن من الضروري أن أستعيد هذه النظرات المتفرقة وأن أضمها وأكملها في كتاب واحد يبحث في المستقبل • ولهذا فان هذا الكتاب ، كالكتب الاخرى ، يتقاطع جزئيا مع الكتب السابقة ، ولكنه يسعى الى تجاوزها في المجال الذي يشكل هدفه الاساسي •

عندما يغوص المرء في مسألة المستقبل تصيبه الدهشة أولا عند اكتشاف جدية هذا الموضوع ، رغم قدمه ، وثانيا تصيبه الدهشة للاهمية الادبية التي يوحي بها • الامر الذي يدفعنا في بادىء الامر لدراسته بحذر وتعقل • ويلاحظ المرء بسرعة كبيرة جدا رغم كل

(١) للمؤلف كتاب Mémoires 1920 - 1940 - 1945

(٢) للمؤلف الكتب التالية : مدخل الى الاستراتيجية ـ استراتيجية العمل ـ الردع والاستراتيجية ـ منشورات دار الطليعة ـ بيروت •

ـ المعربان ـ

هذا بأنه مبلبل تماما بتعقد ظاهرة المستقبل • فاذا تغلبنا على وهن العزم الناجم عن هذه البلبلة ، نجد أنفسنا مضطرين الى البحث عن الوسيلة التي تسمح لنا بأن لا نضل وسط هذه المتاهة •

وعلينا أن نختار في هذا البحث بين المواقف الفكرية المختلفة : موقف العقائديين الذين يؤمنون بأن المستقبل محدد حسب بعض القواعد التي يملكون سرها وحدهم ، وموقف « البراجماتيين » العمليين الذين يرون ان المستقبل بالسبة اليهم لا يتكون الا من تآلف بعض الظروف العارضة ، وموقف القانونيين الذين يريدون توافق المستقبل مع خطة مثالية ، وموقف التقنيين الذين يتوقعون بدقة انفجار التقدم التقني ، وموقف المنطقيين الذين يأملون باكتشاف بعض العقلانية في تطور الوقائع •

وانني انحاز الى المجموعة الاخيرة لان التجربة قد برهنت لي بأن في وسع العقل معالجة أصعب الموضوعات • وسنرى في هذا الكتاب ، برغم نقصه وافتقاره الى الكمال طريقة معينة تفتح آفاقا عملية هامة في هذا المجال • وليس هذا الكتاب بالطبع الا محاولة، وجهدا لعقلنة مجال معقد الى أبعد الحدود في استقراء المستقبل وتنظيمه (١) • وقد أفاد هذا الجهد من الاعمال الكثيرة التي تمت في المعهد الفرنسي للدراسات الاستراتيجية ، وخصوصا اعمال نيقول دوني وميشيل غاردر التي استخدمتها بصورة واسعة ، ولا يسعني الا ان اشكرهما على صفحات هذا الكتاب المثمر •

ولكن ينبغي أيضا أن نأخذ بعين الاعتبار الى حد كبير « البراجماتية » الحتمية : لن يكون من العقلانية أبدا اهمال هذه

---

(١) Prospective ــ علم يدرس الاسباب العلمية والاقتصادية والاجتماعية التي تدفع تطور العالم العصري والتنبؤ بالاوضاع التي يمكن أن تنجم عن تاثير هذه الاسباب •

ــ المعربان ــ

المعطية الواضحة للتجربة التاريخية • وقد آل بي الاتجاهان المتناقضان للمنطق والبراجماتية الى تضييق المجال العقلاني الى حد كبير ، لكي أترك للظروف الموقع الهام الذي تحتله • ان « المنطق البراجماتي » الذي توصلت اليه ، يبتعد اذن بشكل واضح عن المفاهيم الحتمية للمدرسة العقائدية ، التي انضم اليها عندما تنادي بضرورة اتباع طريقة قاسية لوضع القرارات ، وذلك على عكس موقفي الاساسي منها •

اذن فهذا الكتاب مختلف كل الاختلاف عن الصياغات الفلسفية كصياغة ماركس • واذا اضطررت خلال العرض الى تقديم بعض الآراء الشخصية عرضا لتوضيح بعض الاستنتاجات ، فلن يكون لهذه الآراء هنا سوى قيمة استطرادية ثانوية لانها لا تشكل الهدف الحقيقي للدراسة ، المركزة أساسا على آليات المستقبل •

وكذلك ، فانني خوفا من أخيب ظن القراء ، سأمتنع عن القيام بتقديرات استقرائية طموحة عن عام ٢٠٠٠ ، لانني أعتقد بأنها مستحيلة موضوعيا : فمن تنبأ في عام ١٩٣٥ بحالة أوروبا والعالم في عام ١٩٦٥ ؟ ومن تجرأ كذلك ، بعد عشر سنوات ، على التنبؤ بالنهضة الاقتصادية لاوروبا في عام ١٩٤٥ كما لاحظناها بأنفسنا ؟ وهكذا من الواجب أن نكون حذرين جدا وأن نقتصر في تنبؤاتنا على الممكن •

ان هذا الكتاب بمجموعه ليس الا مسودة أولى ، ولكنها تسير في اتجاه يبشر بكثير من الخير •

ويستهدف هذا الكتاب قبل كل شيء التآمر على الحتمية باللجوء الى عمل ذكي • وهو هدف لا يمكن الا أن يحتل دورا متعاظما في اهتمامات الانسان العصري •

مقدمة

تدخل البشرية في مرحلة جديدة ، لانها مضطرة الان لبناء مستقبلها بصورة مطردة •

حقا ، ان المستقبل قد تسلط ، بأحجيته ، على خيال الانسان ، ولكنه كان مجال الهواجس ، والتنبؤات ، والايديولوجيات ، والاحلام • وعلى هذا الحدس الخاطىء في غالب الاحيان اعتمدت القرارات التي كان يدعي الانسان بواسطتها استغلال بعض الاحتمالات التي يستشفها أو يفلت من الحتميات التي يخشى منها • وكانت التوقعات المعقولة تتحقق في الفترات الهادئة ، بيد ان العواصف التاريخية الكبرى تتدخل فيها وينهار كل البناء الهش ، جارفا معه الافراد والشعوب بلا رحمة وسط اعصارات غير متوقعة على ما يبدو ، فتسحق البعض ، وتحمل البعض الاخر لمصائر لم تكن في الحسبان • فلقد كان الانسان المحرك للتاريخ لعبة بيد التاريخ ايضا •

ويعود التحول الكبير الذي يتم حاليا في هذا المجال الى تضافر سببين • الاول هو ان قدرة الانسان على الطبيعة ، وعلى التاريخ بالتالي ، قد ازدادت بصورة هائلة بفضل العلم والتقنية • وهكذا فان الظواهر التي يطلقها قد أصبحت من الحجم والضخامة بحيث لا بد من حسابها والعمل على تلاقيها مع الاحتمالات الاخرى • فقد

انتهى عصر « دعه يعمل » . ويعود السبب الاخر الى ان التقنيات الحديثة ، رغم قوتها ، لا تصل الى الفاعلية المطلوبة الا بعد مدد أصبحت كبيرة جدا : فبدلا من الحصاد السنوي الذي علمته الزراعة التقليدية وتربية المواشي ، فان الانتاج الصناعي المنطلق من الصفر يتطلب خمس سنوات ، ولكن من الممكن أن يعتمد هذا الانتاج على أبحاث تقنية وعلمية مدتها عشر سنوات وغالبا أكثر . وهكذا يرتسم عمل الانسان في مستقبل غير مؤكد يجب حسابه وتنظيمه حتما .

هذه هي المسألة التي أريد دراستها في الكتاب الحالي ، لكي أحاول استخلاص طريقة عملية قدر الامكان ، ولكنها مع ذلك طريقة يقظة لتنظيم المستقبل واستقرائه نظرا للتعقد البالغ للمسألة التاريخية . ان هذا الهدف قد يبدو هدفا طموحا ، ولكنه ضروري بلا جدال .

ولقد كان هذا الموضوع منذ أكثر من قرن وخصوصا في السنوات الاخيرة ، مصدر الهام لادب غني وهام ،كان يتسم بالعبقرية دوما والعمق أحيانا . ومع هذا ، غالبا ما ضقت كثيرا بالاتجاه الذي كشف عنه هذا الادب عندما أراد حجز المستقبل داخل تنبؤات مستحيلة في نظري . وقد دفعت أبحاثي في اتجاه آخر مختلف تماما ، وهو الذي أعرض نتائجه هنا .

ولكي أحاول حل مسألة المستقبل ، سأعتمد في أول الامر على طرق الاستراتيجية التي هي في جوهرها عمل يتم في المستقبل ، والتي تتضمن تحت هذا الباب عددا من الدروس القابلة للتطبيق على المسألة العامة للاستقبالية . ولكن المسألة الاستراتيجية محدودة دوما ، في الزمان والمكان ، وترتبط دوما « بحالة واقعية » . وتتطلب السيطرة على المستقبل ، اذا كان من الممكن السيطرة عليه ، نظرة أوسع هي نظرة ظرف الظاهرة التاريخية ككل ، التي ينبغي تحليلها اذن على ضوء اسلوب المحاكمة الاستراتيجية . وسنستخلص عندئذ بعض خطوات المحاكمة التي تشكل المسودة الاولى لما يمكن اعتباره

طريقة للدراسة يمكن تطبيقها على المستقبل ٠

ان الاستنتاج الذي يفرض نفسه هو ان المستقبل ، خلافا للتطلعات الابدية ، غير قابل للتوقع عادة ٠ ولا يمكن أن نحتجزه في سلسلة من التنبؤات ، لان هناك من العوامل المحتملة أكثر مما يجب ٠ ويشتمل الموقف الوحيد المنطقي لا على التكهن بالمستقبل ، بل على بنائه بصورة مطردة بأعمال متعاقبة مصممة من أجل تحريك أشكال المستقبل الممكنة التي نرغبها ، ومنع ولادة اشكال المستقبل الممكنة التي نخشاها ٠ هذا الرباط بين الحاضر والمستقبل هو الذي يجب أن نعرف كيف نوطده لكي نستطيع في كل لحظة ، اتخاذ القرارات العقلانية التي تفرض نفسها ٠ هذا هو أساس الطريقة ٠

ويثير هذا المفهوم الديناميكي للرؤية المستقبلية مسألة على غاية من الاهمية ، هي مسألة الاختيار بين أشكال المستقبل الممكنة ٠ وقد وجه هذا الاختيار الذي يرتقي الى السياسة والفلسفة ، في الغالب ، باندفاعات غريزية ومبررات مستندة الى التجربة الماضية ٠ وفي اللحظة التي نسعى فيها الى عقلنة السلوك من أجل المستقبل الى أقصى حد ممكن ،لا نستطيع الا أن نحاول عقلنة مفهوم هذا المستقبل ٠ انه مجال تتداخل فيه الفلسفة مع المنطق ٠ وسأحاول قدر استطاعتي مراعاة الطابع الفلسفي وايضاح الطابع المنطقي للاختيارات التي تفرض نفسها ٠ ذلك ان الفلسفات ذاتها في الحقيقة ، وكما سنرى ، لا تستطيع ان تفلت من الاطار الذي تفرضه الوقائع ويفرضه تطورها، وتشكل هذه الوقائع معايير موضوعية يمكن أن تكون ثمينة الى أبعد الحدود لتوجيه العمل ٠

ان الارادة والعقل هما مفتاحا المستقبل يملكهما الانسان ليشق طريقه الصعب وسط الاحداث المعقدة ٠ وتتخذ هذه الاحداث أحيانا طابع مصير حتمي ، خصوصا اذا لم يتم استباقها في الوقت الملائم ، ولكن نتعلم تدريجيا مع تقدمنا في فهم آليات التاريخ بصورة أفضل ، ونكتسب قدرة متزايدة على المناورة من أجل المستقبل ٠ ويفقد

الحاضر أثره الخاص أكثر مما ينبغي لصالح عمل موجه أكثر فأكثر نحو احتمالات المستقبل ، ولصالح مستقبل لم نتكهن به ، ولم نتضرع لتحقيقه ، ولكننا نبنيه في كل لحظة بقرارات متتابعة ومترابطة عقلانيا .

تحليل مسألة الرؤية الأولى المستقبلية

ان العمل من اجل المستقبل يثير اساسا مسالة الطريقة التي يمكن اتباعها لدراسته : كيف نؤثر على المستقبل ؟ كيف نختار المستقبل ؟ كيف نؤثر على المستقبل بصورة مجدية بغرض تحقيق الهدف الذي تم اختياره ؟ للرد على هذه الاسئلة الاولية من الضروري أن نقوم في بادىء الامر بتحليل أساسي لبنيات المستقبل ، لكي نكتشف فيها مجموعات العوامل الكبرى المتداخلة بعضها مع بعض · وسيخصص الفصل الاول لبحث هذا الموضوع · وفي الفصول التاليـة ، سأتحرى الخصائص المميزة ودور كـل مجموعة من مجموعات العوامل هذه في تشكيل المستقبل · وسأحاول اخيرا ان استنتج منها مخططا ترسيميا لطريقة عامة تطبق عند وضع القرارات من اجل المستقبل ·

هذه هي خطة هذا الجزء الاول ·

الفصل الأول

أنظمة المستقبل

نستطيع ارتياد التاريخ كله من أجل دراسة ميكانيكية (آلية) المستقبل . ذلك أنه بالامكان الانتقال عبر مواقف الماضي لدراسة كيفية ولادة الاحداث ، ومسيرتها بعد ذلك ، وطريقة تسارعها أو انحرافها وحيدانها ، ثم كيف ، تحولت بعض الاحتمالات الضعيفة الى حقائق أمكن انجازها في حين تبددت احتمالات أكثر قوة وضاعت نهائيا .

وهكذا ، تكون المحاولة الضخمة في استخلاص نتائج شاملة (عامة) من هذه الدراسة ، حول شرائع التاريخ ، على غرار ما فعله توينبي في أبحاثه . ولن يكون ذلك تصميمي ضمن هذا الكتاب الذي لا يهدف الى الاحاطة بمشكلة فلسفة التاريخ ، بقدر ما يهدف وببساطة أكثر الى اكتشاف الميكانيكية (الآلية) من اجل الافادة منها واستخدامها . وهنا يقف فيلسوف ضخم كأبي الهول عند مدخل هذا الطريق ليطرح سؤاله : وهل الظواهر التاريخية حتمية جازمة أم هي غير ذلك ؟ ان المادية التاريخية التي أصبحت اليوم الزي السائد (المودة) في عدد كبير من أقطار العالم تثبت هذه الحتمية وتؤكدها . في حين أن حرية الانسان التي هي في أساس الضمير المسيحي والعقيدة المسيحية تصل الى نتيجة مضادة . ويظهر الانتقاء أو الخيار الاساسي ليفرض ذاته . وأفضل هنا تجنب هذا

الحوار النظري ـ على أن أستأنفه وأعود اليه حتما في مجال اخر ـ ذلك لانه لا يمكن معالجته بغير الاخذ بالمعطيات والمفاهيم الميتافيزيقية التي تكون مركز الموضوع وجوهره . وسأكتفي هنا بالبحث عن تقويم موضوعي للتاريخ . ان وجهة النظر الذرائعية (البراجماتية) تحمل يقينا على الاصطدام في مجابهة التلاحم في ظاهرتين متداخلتين ومتشابكتين يمكن ترجمتهما عند التحليل الاولي بكلمتين هما (التطور والاحداث) . ويأخذ التطور ظاهرة قسرية ، أو تيارا عاما يتدفق ليعمل باستمرار على تعديل الافكار وتطوير التقنيات والملامح العامة للحضارة . وعند تحليل هذه الظاهرة يتم اكتشاف العوامل الدائمة والتي يطلق عليها اسم (الحتمية) طالما أن تأثيرها يظهر حدسا وتخمينا . وعلى كل حال ، فان مواصفات (الحتمية) تدفع نحو المجازفة للوقوع بخطر (الغموض والاشتباه) فهل جميع العوامل حتمية بالنسبة للحتميين ؟ كما أنه ليست هناك (عوامل حتمية) بالنسبة لانصار الحرية . وهذا هو السبب الذي حملني على الاكتفاء بالاشارة اليها تحت اسم (عوامل التطور) . وان عدد هذه العوامل كبير ، وأنواعها كثيرة . تبدأ من المدة المحددة للحياة الانسانية ، الى السكان والمساحة الجغرافية والمناخ أو الاحوال الجوية وطبيعة التربة والموارد المنجمية في باطن الارض وحتى تنظيم الانتاج والثروات المكتسبة ، ودرجة التطور التقني والتعليم ، وتأثير الماضي التاريخي الخ ... وليست هناك لائحة يمكن لها أن تضم عوامل التطور جميعها . ويشتمل كل واحد من هذه العوامل على نتائج هامة . وعلاوة على ذلك ، فان اشتراك هذه العوامل ينتهي بنتائج نوعية هامة . ويشكل مجموعها ما يعرف باسم (روح التاريخ) أو الملكة التاريخية والتي تعتبر في كثير من الحالات بمثابة مكون للمصير أو القدر . وترسل هذه العوامل بتأثيراتها المتطاولة حتى نقطة معينة ومتوقعة ، حيث تظهر عندها كمحصلة لما هو معروف باسم (الجنوح أو الانحرافات الثقيلة) للتطور . وخلال ذلك ، وضمن حدود التركيب المقام ظاهريا والمجرور بهذه (الانحرافات الثقيلة) تتدخل (الاحداث)

القادرة على تعديل مجريات القدر ، على نحو تظهر فيه بصورتها (الحتمية) • وتعمل هذه الاحداث على ادخال انعطافات لها أهمية كبرى أحيانا في التأثير على التيار الكامل للتطور المتوقع • فتظهر الاحداث وكأنها نتيجة للاقتران الذي يمكن ملاحظته • وتمارس الاختراعات ـ على سبيل المثال ـ دورا على جانب كبير من الاهمية ، نظرا لما تحدثه من تجديد في التقنيات وما تدخله من تطور على الافكار ، فمسحوق بارود المدافع ، والاسلحة الآلية (الاوتوماتيكية) والآلة البخارية والكهربائية ، والبوصلة ، واللقاحات الواقية ، والاسلام ، والماركسية ، كلها على سبيل المثال قد قلبت النماذج القديمة بطريقة مباغتة • اذن ، فلنلاحظ منذ الان تأثير هذه المخترعات المتعلقة الى حد بعيد بنظام نجاحها ، وان هذا النظام يعود في كثير من الاحيان الى المصادفات الفردية • فلو تدخل باستور بمخترعاته قبل قرنين من الزمن ، لاستطاع احداث توسع ديموغرافي (سكاني) انتهى بخلق أزمة أوروبية في مجال زيادة السكان شبيهة بتلك التي تعرفها اليوم بعض دول العالم الثالث • وعلى النقيض من ذلك ، فقد كانت الدول المتطورة في عصر انفجار الثورة الصناعية بحاجة لزيادة محدودة في عدد السكان • كما أنه لو لم يتم اختراع البوصلة حتى القرن التاسع عشر ، لما استطاع توسع العرق الابيض منح الاسبانيين فرصة الحصول على الموقع الذي وصلوا اليه في القرن السادس عشر • ولو لم تلد الماركسية في القرن التاسع عشر ، لوصلت الثورتان الروسية والصينية الى نتائج مختلفة تماما •

وصحيح أن هناك ثمة قرابة موجودة بين الاختراعات المختلفة ، وأن ثمة مستويات علمية وتقنية هي أمر لا بد من توفره لنجاح المخترعات، بحيث يستطيع الباحثون (**العمل**) ضمان احتمالات أفضل لتلبية المتطلبات ، واكتشاف بعض الحلول المناسبة للصعوبات الآنية التي تظهر خلال تلك المرحلة • ولكن رغم ذلك ، يبقى كل شيء مرتكزا ، بصورة نهائية ، على ظهور شخصيات فريدة • ويكون هذا الظهور مجرد مصادفة بصورة عامة الا في حالات استثنائية • وتمارس هذه

الشخصيات الفريدة أحيانا دورا رئيسيا في التاريخ فيكون منهـا ملوك وامراء وقادة حرب ورجال دولة وأنبياء وفلاسفة ، يستخدمون الطاقات والامكانـات المتوفـرة لتأسيس امبراطوريـات ، وتـدمير الحضارات المتصلبة (اليابسة) ويخلقون تيارات جديدة • وفـي أحيان يتدرب أمثال هؤلاء الشخصيات على ممارسة دور السحرة ، كهتلر • وأحيانا يكونون مبدعين من أمثال جورج واشنطن أو بيير الكبير ، ولكنهم جميعا يخلقون الاضطراب في النظـام السائـد • فالرجال العظام هم الذين يكتشفون (تيار التاريخ) ويقلبونه بفرض اتجاهات جديدة ، فيعتبرون لزمن من الازمنة صانعو القدر الجديـد أو المصير الجديد • لكن عملهم في حد ذاته يبقى دائما تقريبا غير ضروري ، ولا لزوم لحدوثه • فقد فشل بعضهم مثل هتلر ونابليون فشلا تاما في ترك أثر لهم بعد زوالهم ، وتبدد عملهم رغم توفـر الظروف المناسبة لهم • وهناك آخرون توقفوا في منتصف الطريق نتيجة لظهور عائق مصادف ، كمعركة أو مرض • في حين ظهـر آخرون تبعتهم أعمالهم زمنا طويلا مثل النبي محمـد ، وماركس • وبالرغم من الاقدار ، فقد تدخل أنف كليوباتره ، وهنري الرابـع الذي انتهت حياته بالقتل ، وهتلر الذي عاش على العدوان • وفي هذه الاحداث كبيرها وصغيرها يأخذ المستقبل شكلا لا يمكن التنبؤ به أو توقعه • وكما هو الامر في كل عاصفة ـ والامر هنا يتعلـق بعواصف تاريخية ـ فانه لا يمكـن معرفـة أي أشجار ستقتلعهـا العاصفة • فالاضطراب بالنظام ثابت ومؤكد ، والاتجاه العام للظاهرة الشاملة هو مما يمكن ادراكه ، ولكن لم يكن هناك ما يرغم الالمان في العام ١٩١٤ على الفشل في معركة المارن ، وكان باستطاعة رومل ربح معركة العلمين لو توفر له دعم اداري (لوجيستيكي) بكميـة كافية ، في حين أن هتلر قد استنزف امكاناته عبثا ودون طائل على جبهة روسيا ، وكان هناك احتمال أن يفشل انزال القوات الامريكية في افريقية خلال العام ١٩٤٢ • الخ ••• وهذا هو ما يجعل الاهتمام يتركز حول مجموعة أخرى من العناصر التي تخلق الاضطراب في

الانظمة ، وهي عناصر تنتج القرارات القياسية وفق قواعد المنطق العقلانية والتي يتم تكوينها للامور المتعلقة بالمستقبل ٠

وهكذا كان من نتيجة وضع دساتير تشريعية من قبل (سولون ★ وليكورج ★★) وقوانين وضعية مثل (قوانين نابليون) ، وظهور قيم دينية (جاءت بها المسيحية ثم الاسلام). احداث تحولات هامة بما تضمنته من أثر ترك طابعه على التقاليد والعادات ، وعلى المجتمع والعائلة ، بل وحتى على الانظمة الاقتصادية ٠ وكذلك الامر ـ ولو على نطاق ضيق ـ بالنسبة لنتائج الاحلاف ، والمقررات المتعلقة بالتسلح ، واقامة الصناعات المختلفة ، والابحاث العلمية أو التقنية ، وكلها كانت ذات تأثير رئيسي على مسيرة الاحداث ٠ وأكثر من ذلك ، فان الاجراءات المتعلقة بتطوير التعليم ، والانتقاء الحقيقي لعناصر النخبة الممتازة (المتفوقين) من شأنهما اعطاء الافضليات في مجال توفير المصادر لظهور شخصيات بارزة ، وهذه تضمن بدورها ظهور احتمالات أكثر لمخترعات تخلق اضطرابا في الانظمة ، لكن هذا الاضطراب سيكون مفيدا اذا ما تم توجيهه بصورة ملائمة ٠

يظهر هذا التحليل الاولي والوجيز امكانات إستخلاص عدد من

★ سولون Solon مشروع يوناني من أثينا ، وهو واحد من سبعة حكماء أنجبتهم اليونان ، عاش خلال الفترة بين ٦٤٠ و٥٥٨ ق٠م٠ وقد استطاع رفع الروح المعنوية واذكاء الروح الوطنية لسكان أثينا ، عن طريق تخفيف الاعباء المفروضة على المواطنين الفقراء ، وحقق بذلك الانسجام والتوافق بين سكان المدينة ٠ وينسب اليه وضع أقدم التشريعات الليبيرالية ٠

ـ المعربان ـ

★★ ليكورج Lycurgue احتل مرتبة الابطال الاسطوريين في تاريخ اسبارطه ، عاش في القرن التاسع ق٠م٠ قام بجولة في عدد من البلاد ، ثم عكف على وضع تشريع اصلاحي كامل للدولة الاسبارطية ٠

ـ المعربان ـ

النتائج حول أنظمة المستقبل • فهناك قبل كل شيء **تيـار التطـور** الذي يسير بتأثير عوامل لها استطالاتها بحيث يمكن توقع نتائجها الى حد معين • ويحدد تيار التطور هذا احتمالات المستقبل نتيجة لما يتضمنه من فرص معقولة لظهور هذه الاحتمالات ، بشرط ألا تتدخل بعض الاحداث الهامة فتقلب المسيرة المتوقعة لتيار التطور •

هناك بعد ذلك **الاحداث** التي تأتي ولادتهـا نتيجة اقترانـات مناسبة في ظروف غير مناسبة • فتتدخل هذه الاقترانات بصورة سيئة في نتائج التوقعات الدقيقة والتي طرحت مسبقا قبل وقـت طويل ، حيث تظهر ولادة الحدث قبل وقت طويل من الفترة المتوقعة لظهوره • وهكذا ، وعلى الرغم من حدوث الاقترانات ، فـان هـذه الاحداث المحتملة تتدخل في لعبة الافتراضات ، مما يسمح بتوجيه العمل ـ في حدود معينة ـ نحو وجهةمضادة أو غير ملائمة للاحتمالات التي تعقبها •

وأخيرا ، فهناك **العبقرية والارادة الانسانية** والتي تشكل عاملا مستقلا يستطيع التأثير بقدر معين سواء على مسيرة التطور أو حتى على الاحداث ذاتها • ويمكن اعتبار العمل الـذي ينجزه الرجـال بمثابة عمل (حتمي) أو عمل (حر) وذلك بحسب الاخذ بفكرة فلسفية أو الاخذ بفكرة أخرى • وهناك بعض من الافكار المطروحة في هذا المجال ، ويجب التأكيد على انه من وجهة النظر الذرائعيـة (البراجماتية) يعتبر هذا العمل غير (حر) تماما أو بصورة مطلقة (وذلك بسبب الظروف التعيسة التي يفرضها العصر) كما أنها غير (حتمية) تماما وبصورة مطلقة ، ولن تكون كذلك بنتيجة تدخـل العوامل النفسية الفردية • ويظهر العمـل الانساني (بحريتـه أو حتميته) ليمارس دوره في تصحيح ما يستطيعه وما يظهـر بأنـه (القدر أو المصير) • (وهل التقدم الانساني بمجموعه أكثر مـن صورة للمصير المضاد أو القدر المعاكس ؟) ويظهر العمل الانساني أيضا في المساعدة على ولادة الاقترانات الملائمة عن طريق الاستخدام

الملائم للعقل والمنطق • ويظهر أنه من الضروري تعديــل ومعارضة عاملي القدر والمصادفات ـ ولو بصورة جزئية ـ عن طريق العقل • وان هذه الفكرة العامة هي أساس كل عمل دراسي أو بحث بياني •

هذه هي المستويات الكبرى الثلاثة لعوامــل التطور (**تيار التطور ، الاحداث ، العبقرية والارادة الانسانية**) وهي العوامل التي سيتم تحليلها الان ، كل في فصل خاص من الفصول المقبلة •

الفصل الثاني

احتمالات التطوّر القابل للتوقع

لقد حدد تفاعل العوامل المؤثرة واستطالاتها مسيرة التيار ، الذي سمح باستشفاف احتمالات التطور المتوقع ، بشرط ألا تستطيع الاحداث قلب دور هذه العوامل أو خلق الاضطراب فيها · وتشكل هذه الاحتمالات قسما من المنجزات الممكنة في المستقبل · كل ذلك بما يتوافق مع افتراض وجود بعض من الاتصال في التطور المستمر · وان دراستها بمجموعها هي أمر أساسي لتقويم اتجاه التطور وتقدير ابعاده في اطار (**الجنوح الحاد أو الانحراف الثقيل**) للتطور ·

وعلى كل حال ، وعلى الرغم من السهولة النسبية في تقويم عمل كل واحد من هذه الانحرافات ، فان القضية لا تخلو من التعقيد الكبير ، سواء بسبب صعوبة توقع الابعاد المقبلة لكل واحد من هذه العوامل ، أو من حيث ادراك نتائج عملها المشترك ·

ان الاسلوب الاكثر بساطة هو اسلوب **العزل والتجريد** : حيث يتم فحص ظواهر الماضي والحاضر مع متابعة المنحنيات المختلفة (الانحرافات) لمسيرة التطور · لكن العمل وفق هذا الاسلوب لا يصلح الا اذا كان التطور يحتفظ بالخصائص المميزة ذاتها ، وهو أمر لا يمكن توفره في كثير من الاحيان ، فالتطور يمثل بصورة عامة الطابع الدائروي نتيجة لتدخل عوامل التعويض لتحقيق التكافؤ ·

وهكذا ـ على سبيل المثال ـ فان التعاظم الديموغرافي (التفجر السكاني) أو الاقتصادي هما مما لا يمكن اخضاعه للقانون الاساسي الذي يظهر خطأه بصورة ثابتة في كثير من الاحيان · كما ان القانون الاساسي لا يتعلق أو يهتم الا بجزء فقط من منحنى التطور ، حيث يحصل الاشباع عند حد معين ونقطة معينة تبدأ بعدها معدلات الزيادة في التناقص حتى تصبح أحيانا معدومة أو حتى سلبية · ولهذا فان طريقة العزل والتجريد لا تستخدم بصورة عامة الا من أجل دراسة فترة محددة جدا ، أو من أجل وضع الحدود المتوسطة لاقصى مجال التطور الممكن تصوره وتخيله·وفي الحالتين تكون النتائج المستخلصة محاطة دائما بالسكوك ، وخطرة جدا في بعض الاحيان ·

لعل مما تجدر ملاحظته حول هذا الموضوع ، أنه وفقا لاستخدام هذا الاسلوب في الدراسة خلال القرن السابع عشر، ظهرت تقديرات تشير الى أن فرنسا ستكون في المستقبل أكثر عددا في سكانها من روسيا ، وان دراسة أجريت في العام ١٩٠٠ تضمنت عملية حسابية بحيث أنه اذا كان عدد سكان باريس خمسة ملايين في العام ١٩٥٠ ، فانه يجب مضاعفة عدد الخيول ··· وقد اصطدمت هذه الدراسات بصعوبة التنبؤ بدقة كافية حول التغيرات الهامة في منحنيات التطور ·

تطلب تجاوز هذه الصعوبة وتخفيف نتائجها ، طرح اسلوب آخر للدراسة : وضع احتمالات المستقبل انطلاقا من مجموعة من الفرضيات بالافضلية ، وبذلك يتم بناء مواقف المستقبل لتضم أكبر عدد ممكن من العوامل ، وبحيث يتم تحديد مراحل المستقبل المختلفة اعتبارا من الوقت الحاضر عن طريق الحوار (السيناريو) · ويسمح هذا الاسلوب للخيال بممارسة دوره في متابعة الاحداث المفترضة ، ومن ثم اكتشاف بعض النتائج التي لا تظهر عند التحليل الاولي · ومن الممكن استثمار هذا الاسلوب من وجهة النظر المذكورة ، ولكن ذلك يتضمن محذور اجراء الانتقاء الارادي (الاختياري) لمجموعة العوامل المتباينة ، والعمل بصورة خاصة على وضع عدد كبير من

العوامل التي لا يمكن تحديد قيمتها النسبية • وبالامكان الوصول بذلك الى اسقاط الاحداث على المستقبل ، بصورة طوعية قدر المستطاع • وبحيث لا يمكن بعثها أو استثمارها الا عن طريق الصدفة • وقد قادت هذه النتيجة بعض الباحثين في أمريكا من أمثال هيرمان كاهن ★ الى ممارسة نوع من البرمجة الدراسية وفق اسلوب (الفكرة البارعة المباغتة) ★★ وذلك بالتحرك في جميع الاتجاهات حتى الوصول الى نتائج بناءة والاصطدام بها •

أقدر من ناحيتي أن دراسة (احتمالات المستقبل) تمثل قسما هاما من دراسة احتمالات التطور المتوقع • وهذا في الواقع أمر لا بد منه لدعم التحولات قدر المستطاع ، وهي تحولات يمكن لها الحدوث في مجال التطور : ويمكن الرجوع مرة أخرى الى المثالين سابقي الذكر ، اذ يمكن تعديل التطور الديموغرافي (الاحصاء البشري) الى حد كبير عن طريق ادخال عوامل أخرى ساعدت في القرن التاسع عشر على اعاقة نسبة الانجاب (النسل) في فرنسا مع زيادة عدد السكان في روسيا ، وتكررت الظاهرة ذاتها في تزايد سكان باريس منذ بداية هذا القرن • وكان لهذا التزايد نتائجه التي تحولت الى تسنم عرش السيارات • فالاسقاط الترسيمي الحقيقي على المستقبل يجب أن يشتمل بالضرورة على ادراك التفاعلات المختلفة للعوامل الجديدة المتباينة ، وتلك هي الصعوبة الحقيقية ، ذلك لان هذه العوامل متغيرة أحيانا بتأثير الاحداث وملونة أحيانا بتأثير ارادة الرجال • ولهذا السبب يجب احاطة هذه الابحاث بأسلوب صارم جدا ، وذلك اذا ما أريد تجنب الضياع في اسلوب الافتراضات المعقدة أو في اسلوب الاختيار الاستبدادي • وسنرى تعريف هذا الاسلوب وتطبيقه فيما بعد • ولكن يظهر لي منذ الان أنه من الضروري ابراز هدف المرحلة الاولى من التحايل والتي ستكون هدف الفصل الحالي •

★ هيرمان كاهن _ Herman Kahn

★★ المصطلح : Brain - Storming

فالامر لا يتعلق هنا بأكثر من تحديد الحد الاقصى -من احتمالات كل عامل من عوامل التطور الرئيسية • ويتعلق هذا الحد الاقصى بموقف تكون فيه العوامل الاخرى جميعها ضمن أفضل شروط الاحتمالات الممكنة • وسيكون ذلك بالتالي مجموعة من حدود المستقبل ، البعيدة جدا دون ريب عن المستقبل الحقيقي أو المستقبل القريب ، ولكن يتم بذلك تحديد **الاطار أو الظرف** لكل احتمالات المستقبل التي يكمن في داخلها بالضرورة المستقبل الحقيقي • انطلاقا من هنا ، يصبح بالامكان تقويم المنظورات الحالية للتطور المتوقع • ان التحليل التالي أقل تركيزا على تعريف تيار التطور المحتمل وأكثر تركيزا على اعطاء نموذج لاسلوب الدراسة واظهار الاحتمالات • وسأرتكز في هذا التحليل على عدد معين من المؤلفات العديدة الحديثة في مادتها ، مع تجنب توجيه النقد الداخلي الى نتائجها ، المبتذلة أحيانا ، والمذهلة بجرأتها في بعض الاحيان • وهي على ما هي عليه ، تمثل نموذجا اضافيا للتوقع الحقيقي • واذا سمحت لنفسي أن أصل الى نتائج شخصية ، وأنا لا أزال في مدخل البحث ، فذلك لانه لا يمكن معالجة الموضوع دون هذا العمل • ولكن يجب عدم الاخذ بهذه النتائج واعتبارها اكثر من مجرد تأملات مرحلية ومؤشرات فقط • وسيظهر في الحقيقة وعلى التتابع المتغيرات الهامة التي يمكن لها الافادة من تطبيقاتها •

مركبات المستقبل (المكونات)

لقد مر بحث احتمالات التطور قبل كل شيء بتعريف المبادىء التي يتم منها تركيب أو تكوين المستقبل ، وكما ذكرت في السابق ، فان عدد هذه المركبات هو غير محدد عمليا ، ولكن بالمستطاع تمييز بعض العوامل المتميزة بخصائصها الهامة والتي يكون من المفيد عزلها • وعلاوة على ذلك ، ومنذ البداية ، تظهر ضرورة اللجوء الى اختيار نموذج المراجع : بالنسبة لنوع الجوهر الاجتماعي الذي سيوجه البحث ويقود الدراسة • وقد يكون الجوهر الاكثر سهولة

للتحليل الاولي هو جوهر الامة : ذلك لانه يمثل الحد الاقصى من التجانس ويتعلق بمستوى مستقل في مجال اتخاذ القرار السياسي . وفي هذا الاطار الاجمالي ، يمكن اكتشاف العوامل الرئيسية للتطور الداخلي : العوامل الجغرافية ، العوامل السكانية ، التقنية ، الاقتصادية ، النفسية ، الاجتماعية ، السياسية ، الايديولوجية ، أما البقية فهي عوامل تطور خارجية : كالعلاقات الدولية ، والدفاع ، وكذلك تأثيرها على التطور الداخلي .

ان هذه اللائحة المنتقاة بصورة وجيزة ، ليست أكثر من خطوط عامة ، أو أنسب ما تكون بالصورة (الكاريكاتورية) للحقيقة والواقع . ولكن الاحاطة الاولى هي التي ستسمح باجراء التحليل الدقيق جدا على نحو ما سيظهر في الصفحات التالية .

١ ـ المستقبل الجغرافي

يمكن اعتبار المستقبل الجغرافي مستقرا وثابتا قبل كل شيء ، ولكنه ليس الى حد الاستقرار المطلق . فالموارد الطبيعية التي تخرجها الارض والمناخ وكذلك الثروات الباطنية والميزات الناتجة عن معطيات الموقع الجغرافي ، تتغير الى حد كبير وفقا لتطور الاقتصاد والتقنية ووسائل النقل والمبادلات العالمية . وهكذا فان (طريق التوابل والافاويه ـ طريق الهند) مع نقطتي تمفصله البؤديتين ، ومقياس الرفع في الخرائط ، كلها قد تحولت عن طريق رأس الرجاء الصالح ، ثم عن طريق قناة السويس . وكذلك فان حديد انكلترا وفحمها وصوف أوستراليا ، وقطن أمريكا ، كانت جميعها أساس التطور الاقتصادي الضخم لبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر ، في حين كانت فرنسا مثلا تعاني من فقرها النسبي وحاجتها للفحم . وقد انقلبت هذه المعطيات القديمة رأسا على عقب نتيجة لظهور البترول الذي كان سببا في ظهور طريق جديد هو (طريق البترول) الذي منح منطقة الشرق الاوسط أهمية جديدة تماما . وان فرنسا التي

عاشت طويلا على مواردها الزراعية ، قد فطعت شوطا طويلا في مجال التصنيع ، وأصبحت ملزمة بدفع غرامة استيراد عدد من المواد الاولية والبحث عن أسواق لتصدير منتجاتها ، والبحث عن الايدي العاملة الاجنبية ٠

فهل يمكن بعد ذلك التنبؤ بالتطور المقبل للعامل الجغرافي ان التنبؤ غير ممكن على ضوء القاعدة الحالية للتحليل ، ولكن سيصبح ذلك ممكنا عندما يتم الكشف عن تطور بقية العوامل الاخرى ، وبالامكان آنئذ الحكم على تاثير هذه العوامل بالعامل الجغرافي ٠

٢ ـ المستقبل السكاني (الديموغرافي)

تمر الانسانية بمرحلة تعاظم كمي لم تعرفه من قبل سواء بالنسبة لحجم هذا التعاظم أو بالنسبة لسرعته ، ويعود سبب هذا التعاظم في زيادة السكان بصورة خاصة لتناقص معدل الوفيات تحت تأثير الوقاية الصحية ، كما أن معدل الولادات يتزايد أيضا في بعض أقطار العالم بحيث سيتضاعف عدد سكان الكرة الارضية وفق معدل الزيادة الحالي وذلك خلال ثلاثين عاما ٠ فاذا استمرت الانسانية في تزايدها على هذه الصورة خلال ستة قرون فسيكون هناك ساكن واحد في كل متر مربع ٠ وبعد ذلك بفترة قرنين من الزمن سيكون هناك أربعون نسمة في المتر المربع الواحد ! وان هذا لن يترك المجال لطرح المشكلات الاكثر خطورة ، ذلك أن هذا التطور غير متساو في أقطار العالم ، وهو يظهر في الاقطار ذات التطور المختلف جدا ٠

ان عدم المساواة في التطور السكاني من الامور الواضحة والمذهلة : فمعدل الزيادة السنوية في أوروبا تتراوح بين ٣ر٠ ٪ (في النمسا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية) وتصل حتى ١ر٢ ٪ في سويسرا ، وهو معدل يساوي نسبة الزيادة في الولايات المتحدة

الامريكية • وتقف فرنسا عند معدل ٢ر١ ٪ وألمانيا الاتحادية عند معدل ٣ر١ ٪ ، أما ألبانيا والتي يصل معدل الزيادة فيها حتى ٢ر٣ ٪ فانها تقترب من معدلات الزيادة في الدول النامية ، وهي في افريقيا : أثيوبيا وتونس وليبيا والكونغو البلجيكي (كنشاسا) وفي آسيا : قبرص واليابان والمملكة العربية السعودية • وفي أمريكا اللاتينية : بوليفيا وجامايكا ، وبورتوريكو ، وان القسم الاكبر من معدلات الزيادة تتجاوز ٢ ٪ (في الصين والهند والاتحاد السوفييتي، في آسيا وكذلك في افريقيا الجنوبية وكوبا) وثلثها يتجاوز معدل ٣ ٪ (مثل غينيا ومالي وماليزيا وفييتنام والبرازيل) في حين يتجاوز بعضها معدل ٤ حتى ٥ ٪ (مثل موريتانيا وبورندي وقطر وكوستاريكا وسودنيام) في حين تصل الكويت حتى معدل ٣ر١١ ٪ •

لقد عكف الاختصاصيون على تحليل هذه الظاهرة ، ويفكرون أنه بالامكان دون ريب ابطاء معدل الزيادة عن طريق تدابير الرقابة والسيطرة على التكاثر (الولادة) والتي لا يمكن أن تكون فاجعة ومؤثرة قبل العام ١٩٨٠ ، وعن طريق الحاجة للمواد الغذائية في عدد من أقاليم الكرة الارضية ، هنا حيث لا يمكن اعاقة الزيادة السكانية قبل هذا التاريخ ، لكن هذا التأخير في معدل الزيادة سيكون جزئيا بسبب التعويض نتيجة لظهور تقدم طبي جديد يعمل على زيادة المعدل الوسطي للعمر • ومع الاخذ بهذه المتغيرات ، فان التوقعات للعام ألفين ستكون مختلفة تماما (وهذه مدة طويلة جدا للتوقع وفق مقياسنا) • فعزل المنحنى الحالي وتجريده (والذي يتجاوز ٣ مليارات انسان) سيقود في العام ألفين الى تعداد عالمي للسكان يصل ٧ مليارات ، وقد انتهت ابحاث الهيئات الاختصاصية في هيئة الامم المتحدة في تقديرها الى معدل وسطي هو ٦ مليارات ، في حين أشارت دراسات مراكز أخرى (راند كوربوريشن Rand Corporation الى معدل متوسط هو ٥ مليارات • ويظهر هذا المثال مقدار خطورة السبر والتوقع للمدى البعيد ، ذلك أن

الفوارق في التقدير تصل تقريبا الى حد تعادل في حجمها واتساعها العدد الحالي الكامل لسكان الكرة الارضية • وعلى النقيض من ذلك، فان التقديرات تتقارب بالنسبة للمدى القريب • فقد كانت للعام ١٩٧٠ تقارب ٧ر٣ مليار فيحدودها القصوى و٥ر٣ مليار في حدودها الدنيا ، وفوارق التقديرات للعام ١٩٨٠ هي أيضا فوارق مقبولة ، وهي ٥ر٤ مليار في حدودها القصوى ، و٤ مليار في حدودها الدنيا • وعلى هذا يجب الاخذ بهذه الارقام خلال هذه الفترات الزمنية •

تظهر الدراسات السابقة الذكر ، بالنسبة للفترة القريبة المقبلة انه بالمستطاع تخمين وتقدير الزيادات السكانية (الانفجار السكاني) واعتبارها مثيرة جدا للقلق • فبينما تكون الاقطار المتقدمة قد وصلت في العام ١٩٧٠ الى ٩٥٠ مليون وأنه من المتوقع أن تصل الى مليار نسمة في العام ١٩٨٠ ، فان البلدان النامية كانت في العام ١٩٧٠ قد انتقلت من ٣ر٢ مليار الى ٦ر٢ مليار وأنه من المتوقع أن تصل في العام ١٩٨٠ الى ٢ر٣ مليار • وبعض هذه الاقطار قد ضاعفت عدد سكانها تقريبا في الفترة بين العام ١٩٦٠ والعام ١٩٧٠ (كدول أمريكا اللاتينية غير المعتدلة ، وافريقيا الشمالية الاسلامية والشرق الاوسط) وخلال هذه الفترة ذاتها ، وصلت الزيادة السكانية في جنوب آسيا بمعدل الثلث • وكذلك افريقيا الوسطى والجنوبية وأمريكا اللاتينية المعتدلة • أما الزيادة في الصين وافريقيا الشرقية فتصل الى معدل الربع ، ويصبح بالامكان ودون خطأ استخلاص المواقف الصعبة للغاية ، سواء في أمريكا الجنوبية ، أو في افريقيا ، أو في جنوب آسيا ، هنا حيث الموارد الحياتية محدودة جدا • ولا مفر من حدوث اضطرابات اجتماعية خطرة ومجاعات اذا لم يتم تحقيق النجاح في معالجة هذا الموقف • ومن وجهة النظر هذه ، فانه بالامكان التوقع بأن تصبح سنة ١٩٨٠ تقريبا بمثابة تاريخ مميز بأزمته القاسية وأثرها في مستقبل العالم ، لا سيما اذا حافظت الصين على موقفها الحالي في ممارسة دور التحريض على الاضطراب• فحتى لو لم تكن هناك صراعات مفتوحة ، فان الاختلاف المتعاظم في

المستويات الحياتية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية من شأنه أن يعمل بصورة طبيعية على دفع تيارات قوية من الهجرات نحو البلدان المتقدمة التي تكون فيها الزيادة السكانية ضعيفة (١) • فتحول القطاعات الاولية والثانوية الى قطاع الطبقة الثالثة • وتتحول اليد العاملة البدائية أكثر فأكثر لتكون من (اليد العاملة الملونة) حتى تشكل طبقة البروليتاريا الدنيا التي ستتميز شيئا فشيئا باختلاف طبائعها وجنسها عن الطبقات الاخرى مثيرة بذلك الاضطراب أو عدم التساوي بين (كتل عبيد لاتيفونديا (٢)) في العالم الروماني المنهار • ويتزايد هذا الموقف خطورة ، عندما يتم بعد العام ١٩٨٠ احراز التقدم نحو الاتمتة (التسيير الذاتي للآلة) مما سينقص الى حد بعيد من دور اليد العاملة البدائية ، وان جميع هذه المنظورات مثيرة للقلق الكبير وتتطلب العمل منذ الان لاتخاذ التدابير المناسبة والناجعة حتى يصبح بالامكان تجنبها ، وتظهر التجربة السويدية امكانات العمل وفق هذا المضمون • ويمكن استخلاص نتائج أخرى من خلال الاحتمالات ، والتقاء الظروف السكانية (الديموغرافية) ، لا سيما في المجال المتعلق بالوسيلة السكانية الهرمة في البلاد المتطورة والتي يتناقص فيها معدل السكان العاملين (الشباب) • وتظهر ضرورة زيادة حجم التعاظم السكاني والاقتصادي المدعم بتوزيع جديد في الدخل الفردي والعام • ولكنني أردت هنا الالتزام بالخطوط العامة للمشكلة التي لم تجتذب لسوء الحظ انتباه الباحثين اليها بقدر كاف على الرغم من وضوحها الكامل وستبقى مشكلة العالم الثالث (سواء أردنا أم أبينا) هي مشكلة الجميع • فعلى الرغم من زوال الاستعمار ، الا أن علينا التقدم

---

(١) هذا ان لم تكن النسبة في نكوص وتراجع اذا لم تمارس التقنيات السلفية العلمية دورها في مجال التطبيقات •••

(٢) لاتيفونديا Latifundia اقطاعات كبرى كانت على حدود ايطاليا القديمة ، وقد دمر تشكيل اللاتيفونديا الطبقة الوسطى في روما الرومانية •

ـ المعربان ـ

لمعالجتها أو الاستعداد لتحمل نتائجها ٠

٣ ـ المستقبل التكنولوجي (التقني) ٠

قامت العقول العلمية بارتياد المستقبل التكنولوجي باسلوب محكم مبرمج،وأمكن تحليل المعطيات جميعها بعناية،مع وضع التاريخ الدقيق بعناية للاحتمالات المتنوعة ٠ وقد بقي المستقبل التكنولوجي ، حتى الوقت الحاضر ، بعيداً بقدر كاف عن التنبؤ والتوقع ، لا بسبب هروب مصادفات العبقرية من كل حدس أو تخمين فقط ، وانما ايضا لان كل تقدم متوقع يتعلق في قسط كبير منه بمجموعة الجهود التي سيتم تركيزها في اتجاه معين ، ذلك أنه من المستحيل والحالة هذه ، بذل الجهد الاقصى في جميع المجالات والاتجاهات في وقت واحد ٠ ان التطور التكنولوجي هو الذي يظهر بوضوح أكبر من كل ما عداه بأن المستقبل ، رغم كل عوائقه انما هو مرتبط بقدر محدد ووثيق بقرارات الرجال ٠ وهكذا فان اختراع القنبلة الذرية ، التي طرحت علينا كاحتمال من الاحتمالات في كلية هيئة الاركان خلال العام ١٩٢٢ ، لم تعد مجرد احتمال ٠ وكان من المحتمل ألا يتم الوصول اليها في العام ١٩٤٥ ، لو لم يعمل الرئيس الامريكي روزفلت على حشد الوسائط الضخمة والامكانات الضرورية للابحاث منذ العام ١٩٤٢م٠ ولو سارت الامور ، وفق المعدل الطبيعي للمبادءات ، واستثمارات الابحاث ، لكان من المحتمل عدم الوصول لصنع القنبلة الذرية حتى اليوم ٠ ويستفيد التقدم الحالي في أبحاث الفضاء من الافضليات التي يوفرها التعاون الامريكي ـ الروسي في هذا المجال ، ولو لم يتم العمل للافادة من هذه الافضلية لاصبح من المحتمل أن يتأخر تنفيذ جدول المخترعات عشرات السنين ٠ وان اختيار محور الجهد في مجال الابحاث وميدان الاختراعات هو الذي يتحكم بالنظام الطبيعي للاختراعات ، ونتيجة لذلك فانه يمارس دورا حاسما في التطور ، ولهذا فان الاسلوب المنطقي الوحيد هو الذي يشتمل على تقويم المهلة الزمنية الصغرى لظهور المخترعات ،

وفيما اذا أمكن بذل الجهود القصوى ، وبذلك يتوفر قدر من الحرية في الانتقاء المفيد لتحديد النظام ضمن المهلة المأمول أن يتم خلالها استخدام المخترعات • ومع الاخذ بعين الاعتبار ، بالمتطلبات العاجلة والموضوعة بهدف ارتياد المستقبل في المجالات الاخرى المختلفة •

عمل الاختصاصيون في بعض المؤسسات على اجراء دراسات مستفيضة بهدف البحث عن التوقيت المتوقع لظهور المخترعات الرئيسية ، وتتضمن هذه الدراسة بعضا من الجوانب السلبية التي يمكن انتقادها ، ولكنها تتضمن في الوقت ذاته قاعدة أساسية للحدس والتخمين ، لا سيما عندما يتم الالتزام بالفترات الزمنية التي تعرضت لها • ويمكن تصنيف هذه الاحتمالات في مستويات مختلفة وفقا لعلاقاتها بموضوعات البحث المتعلقة (بالعالم الثالث ، أو التعديلات الفردية ، أو تطوير الصناعة ، أو قدرة تأثير الرجل على الطبيعة أو على الفضاء أو على التسلح) •

أ) فبالنسبة للعالم الثالث وفي حدود المدى القصير (حتى العام ١٩٧١) • كان من المتوقع ولادة الاجراءات العملية الناجعة والرخيصة ، سواء بالنسبة لازالة ملوحة مياه البحر من ناحية ، أو بالنسبة لرقابة الاخصاب (زيادة النسل) عن طريق وسائل منع الحمل الرخيصة من ناحية أخرى • وكان للاختراعين المذكورين أهمية كبرى للعالم المتجه نحو التطور ، ويستحق بذلك اعطاء أفضلية عالية ، ذلك أن الفترات الزمنية الضرورية للتطبيق ستكون في حدود خمسة وحتى عشرة أعوام • وتتعاظم أهمية هذه المنجزات عند معرفة استحالة مجابهتها قبل وقت طويل (اعتبارا من العام ١٩٩٠) بحيث ان الانتاج التجاري للبروتين الصناعي ، وحرث أعماق البحار ، سيساعدان على انتاج ٢٠ ٪ من حجم الانتاج الغذائي العالمي ، وبذلك لا يمكن الافادة من التطبيق قبل العام ٢٠٠٠ • وواضح بعد ذلك مدى الاهمية في خطورة مشكلات العالم الثالث ، وهي مشكلات تستحق بذل جهد مباشر ومركز •

ب) تثير الاحتمالات البعيدة المتعلقة بالعمل في الكائن الانساني نوعا من الدوار والترنح ، وذلك لانها تذهب حتى مجال رقابة العبقرية والسيطرة عليها ، وكذلك بالنسبة للامور النفسية أو مشكلة الشيخوخة (الهرم) عند الافراد ٠

ولكن وفي خلال المدى المحدد المقبل ، فان الجهد لا يتجاوز حدود مجابهة احراز تقدم في مجال الالقاح الصناعي ، على أن يتم الوصول خلال الفترة المتوسطة القادمة الى استخدام الاطراف الصناعية أو المزروعة ، وكذلك احراز تطور واسع في انتاج المواد غير المخدرة والتي تؤثر بصورة مفيدة في بناء شخصية الانسان ٠ وسيكون بالمستطاع خلال الفترة التي تقارب العام ١٩٩٠ ـ وفقا لبعض معطيات الابحاث ـ الوصول الى اختراع عام ضد الامراض الناتجة عن البكتريات والفيروسات ٠ وتهدف هذه المخترعات بمجموعها الى زيادة متوسط عمر الانسان ، بحيث يزيد هذا المتوسط على الخمسين سنة بعد العام ٢٠٠٠ ، هذا الى جانب النتائج الاجتماعية الناجمة عن شيخوخة السكان والتي سبق ذكرها (في فقرة دراسة المستقبل السكاني ـ الديموغرافي ـ) ولكن هذه الفترة الزمنية تخرج عن حدود دراستنا الحالية ٠

ج ـ العمل في الوسط الصناعي الذي يصنعه ـ يتضمن العمل في الوسط الصناعي الذي يصنعه الرجل بعضا من الاحتمالات الهامة ٠ فنحن نعيش في الواقع خلال فترة تتفجر فيها التقنيات بشكل خارق للطبيعة ٠ فالسرعات التي لم تكن تتجاوز في العام ١٨٥٠ مقدار $١٠^{-٧}$ من سرعة الضوء ، قد وصلت بعد قرن من الزمن وبفضل المحركات الباليستيكية الى مقدار $١٠^{-٥}$ من سرعة الضوء ، ثم تجاوزت هذه السرعة بعد فترة خمسة عشر عاما فقط لتصل حدود $١٠^{-٤}$ من سرعة الضوء بفضل المركبات الفضائية بين الكواكب ويجابه العلماء حاليا مشكلة زيادة السرعة لتصل وفق التوقعات الى

مقدار $١٠^{-٢}$ من سرعة الضوء في العام ٢٠٠٠ (أي ما يعادل ٣ آلاف كيلومتر في الثانية ، وذلك بفضل المركبات الفضائية بين الكواكب، وبالنسبة لقدرة محركات الطائرات فقد كانت في حدود ميغاوات واحد في العام ١٩٢٠ ،وتجاوزت في العام ١٩٥٠ معدل $١٠^{٢}$ ميغاوات بفضل المحركات الفضائية في الطائرات (ب ـ ٤٧) ٠ ثم وصلت في السبعينيات الى $١٠^{٤}$ ميغاوات ٠ وتتم حاليا مجابهة مشكلة زيادة السرعة للوصول في العام ١٩٨٠ الى $١٠^{٦}$ ميغاوات ، بفضل محركات فضائية تعمل بالقدرة الذرية ، وان التقدم في الحاسبات هو تقدم مثير أيضا ، ذلك لان قدرتها في العام ١٩٥٠ كانت في حدود $١٠^{٨}$ ووصلت اليوم الى حدود $١٠^{١٤}$ ٠ وتظهر منحنيات التقدم في الخطوط البيانية المختلفة ، وكأنها تسير في الاتجاهات والسرعات ذاتها ، سواء كانت متعلقة بقدرة المحركات ، أو بالنسبة لمدى المقذوفات ٠ أو بالنسبة للطاقة المنطلقة من اللازر ، أو تلك المتعلقة بالقدرة المستخدمة في المسرعات العاملة بالجزئيات ، وينتج عن ذلك أنه بات من المتوقع حدوث تطورات تكميلية سريعة ومتعاظمة في صناعة الآلات الحالية التي يستخدمها الرجل ٠ وتظهر هذه النتيجة الضرورة المطلقة في أن يتوفر للمصانع موازنات كبيرة للابحاث الهامة ، مع حجم استثمارات ضخم ومتكرر لتوفير القدرة ، من أجل التكيف في الوقت المناسب مع هذه التحولات المستمرة ٠ وهذا شرط جديد فرض نفسه بصورة حتمية ٠ لقد ظهرت في مجال المخترعات ثورات كبيرة ، وسيتم في الوقت القريب (لعام ١٩٧٦) ، التوسع في استخدام الاتمتة المتطورة (التسيير الذاتي للآلة الاوتوماتيكية) ، لا سيما في مجال الرقابة والادارة ، مما يفرض تعديلات كبيرة على الملامح النفسية والاجتماعية في هذا النوع من الاعمال ٠ وفي هذه الفترة ذاتها ، ستظهر مواد صناعية جديدة (من مشتقات البتروكيميائيات ـ السينثيتيك)

المتميزة بخفتها المتناهية والتي تستطيع الحلول جزئيا مكان الصناعة المشتقة عن التعدين واستخراج المعادن ، وستحدث هذه الاختراعات تطورات كبيرة في مجال تأثير العامل الجغرافي ، بحسب أصل المواد الاولية الجديدة ، (والتي ستكون احداها على سبيل المثال ، كرة الرز) ، ويستمر العمل للوصول في المدى البعيد (في العام ١٩٨٥ تقريبا) الى مرحلة السيطرة على مشكلة رقابة الاشعاعات الحرارية ـ الذرية (الثيرمو ـ نوكليير) ، وسيتحقق عندئذ اختراع في التجديد يحتل المرتبة الاولى في حجمه واتساعه ، ذلك لانه سيخلق قدرة ضخمة بتكاليف زهيدة ، وبصورة مستقلة عن الموارد الاعتيادية للقدرة ،كالفحم والبترول • وستصبح الكهرباء هي الواسطة الطبيعية للنقل والطاقة ، وباستطاعة المركبات والعربات عندها التخلي عن المحرك الانفجاري والاستعاضة عنه بمولدات الطاقة الكهربائية ، وسيفقد الشرق الاوسط وحوض الرور ومضيق دونيتز كثيرا من الاهمية الحالية ، وسيصبح بالامكان اقامة الصناعات في كل مكان ، وبصورة خاصة حيث الاقاليم التي تتوفر فيها اليد العاملة بكثرة ، أو عند حدود المناطق الغنية بمواردها الاولية • ويظهر هنا احتمال انقلاب العامل الجغرافي ـ الاقتصادي رأسا على عقب ، وهو احتمال سيأخذ أبعاده مع نهاية القرن الحالي ، ولنلاحظ أيضا أن التطور للمدى البعيد في مجال (الاتمتة) لن يكون مقصرا في ممارسة دوره الكبير في المشاريع العامة الفخمة وفي عمل الدولة • وأخيرا ، فقد يكون من المقبول به ، التفكير في ان التقدم في هذه المجالات كلها قد يساعد على حل مشكلة العالم الثالث ـ اذا أمكن معرفة الطريقة لتجنب الازمات الحادة جدا والخطرة منذ الان وحتى موعد احتمال حدوثها ـ مما يبشر بافتتاح عهد جديد لحضارة جديدة أو على الاقل في دول العالم المتقدم ، حيث سيتم خلالها تجاوز مرحلة الكثافة

للوصول الى مرحلة البطالة ـ الجزئية في بدايتها ـ وسيكون ذلك بمثابة تحول كبير من المهم جدا التنبؤ به وتوقعه ومن ثم الاستعداد لمجابهته

د ـ في مجال الفضاء ـ يتوفر حاليا برنامج عمل قد يتم تتويجه قريبا ، طالما أن الابحاث الفضائية تتمتع بالافضلية الممنوحة لها ٠ وقد شهد عقد السبعينيات في بدايته تطور الاقمار الصناعية ، مع تكوين وضع أقمار صناعية مضادة ٠ وأمكن الوصول للقمر ثم العودة منه ، وتطور الامر الى اطلاق المركبات المشتركة (السوفييتية ـ الامريكية) للانقاذ ، وللدراسات الفلكية ، وأصبح بالامكان اختبار وفحص الاقمار الصناعية بمركبات مجهزة بأطقم وزمر من الاختصاصيين ٠ وأصبح اطلاق المحطات العلمية الى عالم الفضاء ، منها ما هو مجهز بالرجال أو غير ذلك وبصورة دائمة ٠ وفي حدود العام الحالي (١٩٧٦) أصبح بالامكان استخدام الكاشفات المدلفة (الايونية) التي تعمل بمولدات ذرية ، ومن ثم الكاشفات الذرية ، وعلى هذا الاساس سيتم اقامة أول قاعدة قمرية مؤقتة ، وستوفر بذلك للمركبات الفضائية القدرة الحقيقية على المناورة ٠ وعلى البعيد (وقبل العام ١٩٨٦) سيطير الرجل الى كواكب مارس وفينوس ، وقد يستطيع التوقف على كوكب مارس ، وستقام محطة دائمة فوق القمر ، أو فوق قاعدة فضائية صناعية يكون بالمستطاع وصفها محليا ٠ وسيتم ارسال موجات فضائية خارج المنظومة الشمسية ، تظهر هذه الاحتمالات أو المنظورات الخيالية كلها بعد أن تطلبت تخصيص امكانات ضخمة دفع ثمنها أموال ضخمة ، لا سيما وأن الشكوك لا زالت تحيط بامكان الافادة منها عمليا ٠ ولكن يجب الاعتراف قبل كل شيء بأن هذه الابحاث الدقيقة ، تستحق ما بذل في سبيلها لاشباع الفضول العلمي ، فعن طريق المنافسة السوفييتية ـ الامريكية التي افتتحت باطلاق سبوتنيك ـ وأيضا بفضل اعتبارات أمن استراتيجية سيتم التعرض لها فيما بعد ـ أمكن توفير مورد للتقدم الفني (التكنولوجي) الضخم ، وهو مورد لم يكن

بالامكان تحقيق الانجازات دونه بمثل هذه السرعه لولا الحافز الكبير للمنافسة : فالحاسبات ، والالكترونيات ، واللازر والمواد الخفيفة ، والانتاج ، ونقل القدرة ، كلها قد حققت أكبر النجاحات المثيرة عن طريق الابحاث الفضائية ٠

ان الحرب الباردة في مجال الفضاء ، شأنها شأن الحربين العالميتين الكبيرتين ، قد ساعدت على تحرك رؤوس الاموال واستقطاب العبقريات ، مما لم تكن الظروف السلمية لتسمح بها ، وسيجد التقدم الناتج عن ذلك أرضية مناسبة للتطبيقات قد تكون أقل وضوحا للعين المجردة ، ولكنها تحقق مردودا أكبر ٠ ويجب ألا تغيب عن الرؤيا أيضا بأن الاكتشاف ـ وكل اكتشاف ـ يشتمل دائما على فوائد ضخمة وغير متوقعة ، فقد اكتشف كريستوف كولومبس خلال بحثه عن الهند القارة الامريكية ، وقلب بذلك خارطة الكرة الارضية ، كما أن الرواد الاوائل في صناعة السينما (داغيرو نيبيك Daguerre et Niepce) لم يكونوا يتوقعون الوصول الى اختراعهم ، وكذلك برانلي (Branly) الذي اخترع التلفزيون واننا لا نعرف حتى الان ما سنتمكن من اكتشافه في الفضاء وفي الكواكب الاخرى ٠ فقد لا نكتشف شيئا ، ولكن نجد أيضا عوالم جديدة ٠

هـ ـ **في المجال الاستراتيجي** ـ يكثر الحديث في كل مكان من العالم حول التقدم الفني وأثره على المجال الاستراتيجي ، وسيستمر هذا الحديث على الاقل خلال العشرين سنة المقبلة ٠ ويمكن القول بصورة عامة أن التحول الناجم عن ظهور السلاح الذري والمركبات المختلفة (الصواريخ) قد خلقت موقفا لا يمكن تعديله بصورة عميقة خلال هذه الفترة ٠ وبكلمة أخرى ، فان الحجم الضخم للتدمير المتبادل في حرب ذرية قد كون قدرة على **الردع** في مجال السباق الى الحرب الكبرى من نموذج الصراع في الحربين العالميتين الماضيتين ٠ ولهذا أخذ العمل طابع الاشكال الخداعية التي يتم تلوينها بألوان مختلفة ، ومحدودة على الاقل بتدابير الاستراتيجية

غير المباشرة : لقد اختفى الفيضان الكبير والانقلاب العظيم في سطح الارض،لكن الحرب أخذت ـ ضمن هوامش محددة صغرى ـ بالجنوح لتكون محدودة موضعية ، حيث يمكن لها هنا الافادة من تيارات عاطفية قوية • وهذا التحول في الاستراتيجية ، الذي يميل الى نقل ما هو أساسي من الاساليب لتحويلها من المخطط المادي الى المخطط النفسي ، وهو تحول لم يصل الى ابعاده الكاملة تماما في المفاهيم الغربية ، ليفسح مجالا لتطبيقات هامة ، بقدر يتوافق مع الفهم الافضل لهذه الحقيقة الجديدة • وعندها يمكن مشاهدة تدابير جديدة للردع ، يتم استخدامها بصورة جوهرية دون ريب في مجال الاستراتيجية غير المباشرة ، مع اعطائها من الالوان الكثيرة ، في اشكال العمل المعتبرة حاليا كتوابع متعلقة بالسياسة •

أصبح بالامكان توقع حدوث تطورات كثيرة خلال الفترة القريبة وذلك في المجال الفني (التكنولوجي) ، ـ وكما في مجال الصناعة ـ فسيتركز التطور قبل كل شيء علىالاسلحة والمحركات.(الطائرات) بهدف زيادة مدى الاسلحة ودقتها وفاعليتها المؤثرة ، مع تطور في الاتمتة وأجهزة الاتصال ، ونتيجة لهذا التطور فستكون هناك حاجة لبذل جهد مستمر وثابت في الابحاث المدعمة بامكانات ووسائط هامة ، مع توفر سياسة خاصة بالوسائل المادية المحدودة لصناعة نماذج أصلية متقدمة لضمان العمل في اطار الحد الاقصى من المجموعات المحددة جدا في تداخلها •

تحوم الشبهات حاليا حول المخترعات الجديدة في التسلح بالنسبة لامكاناتها في احداث تعديل التوازن الحالي لتدمير الغواصات وحاملات الطائرات واستقبال الطائرات (في اطار استراتيجية الردع) • وسيبقى تدمير الغواصات من الامور الصعبة جدا (حتى الفترة الراهنة في منتصف عقد السبعينيات)• ، فالغواصات الحالية سهلة التعليم ، وغير ممتنعة على أجهزة تحديد الموقع ، لكن النماذج الحديثة المصنوعة من مواد جديدة أصبحت أكثر

قدرة على مقاومة أجهزة الكشف ، فأصبح من الصعب تعليمها وتحديد موقعها • أما بالنسبة لاحتمالات (استقبال الطائرات المعادية) فقد توفرت امكانات رائعة لكنها غير كافية في الوقت ذاته : ومن المعروف أنه بالامكان كشف واستقبال طائرة أو مجموعة طائرات منعزلة في اطار محلي ، لكن ليس بالامكان التأكيد على ضمان استقبال عدد كبير من الطائرات بكامله • فاذا ما وضع في الاعتبار تأثير الخطر الذري والمساحة الكبرى التي يجب الدفاع عنها ، فانه يكفي لمجموعة صغيرة أو عدد محدود ، أن ينجح في التسلل دون توفر قدرة للاستقبال حتى يتحقق دمار رهيب : ويبقى الردع الذري المتبادل هو الوسيلة الناجعة ، طالما بقي هذا الطرف أو ذاك يمتلك العدد الكافي من الطائرات • أما من أجل التغلب على امكانات اختراق عدد صغير من الطائرات ، فبالامكان محاولة استخدام مركبات مدارية ذات محارك للدخول أكثر صعوبة في توقعها والتنبؤ بها من تلك المقذوفات أو المركبات البالبستيكية • ولقد اتجهت الابحاث في اتجاه تحسين قدرة الاستقبال ، لوقاية المساحات الكبيرة بصورة خاصة ، عن طريق استقبال فيما وراء الفضاء • ويظهر الاتجاهان معا الفائدة الجديدة للتقدم التقني في مجال الفضاء والذي ظهرت أهميته وفائدته على المستوى العسكري من خلال استخدام الاقمار الصناعية للاتصالات والمراقبة •

ولكنه من غير المنتظر أبدا حدوث تطورات كبرى في هذا المجال ، وذلك من أجل الوصول الى استقبال على درجة عالية من الفاعلية قبل العام ١٩٨٠ ، وفق تقديرات بعض مراكز الابحاث •

وهكذا ، واعتبارا من الان حتى المدى المنظور وفق أكثر التوقعات تفاؤلا في الوقت الراهن ، فان الاحتمال العملي الذي يظهر هو ضمان الرقابة على الصواريخ الذرية ، التي تنفرد بأهمية خاصة من الناحية الاقتصادية ، والتي قد تسبب تحولا رئيسيا على مستوى المخطط الاستراتيجي ويتمثل ذلك بالتكاثر الكبير في انتاج الاسلحة

الذرية مع انتاج الوسائل (الصواريخ والطائرات) بأسعار زهيدة • ان هذا الاحتمال للتوسع والانتشار في الاسلحة العلمية والتي يمكن انتاجها بطرائق متجددة يتم البحث عنها حاليا قد تدخل الى المستوى الذري احتمال حدوث اضطراب خطر جدا • وأفكر من ناحيتي بأن هذا الاحتمال يجب أن يرغم الامم على التفاهم حول سياسة مشتركة لفرض الرقابة على التسلح • فاذا كان الوصول الى مثل هذا التفاهم مستحيلا بسبب بقاء الانقسامات في العالم بين المعسكرات المتصارعة فانه لا بد من توقع حدوث صراع عالمي كبير يتجاوز في خطورته ما هو معروف حتى هذا العصر ، وسيدفع العالم الثالث الثمن الرهيب عند حدوث هذا الخطر •

أما بالنسبة للاستراتيجية غير المباشرة ، فهناك احتمال أن يتعلم الغرب أكثر فأكثر ما هو ضروري للهيمنة على هذه المشكلة • وتقدم التقنية احتمالات جديدة مفيدة وهامة : (وتشير أبحاث بعض المعاهد الاختصاصية أنه سيتوفر في الفترة القريبة ـ ١٩٧٦) وسائط كيميائية وبيولوجية يمكن استخدامها تكتيكيا لشل القدرة عند الخصم واصابته بجراح خطرة ، وسيتوفر للغرب تقنيات متطورة لمعالجة الافكار • ومن المتوقع الوصول في العام ١٩٧٨ لوسائط بيولوجية هدفها تدمير ارادة المقاومة عند الانسان • وهكذا فان الحرب النفسية ستأخذ طابعا فنيا (تقنيا) • وستتقدم الاسلحة التقليدية في تطورها حتى تصل الى مرحلة مثيرة من الكمال ، مما سيسمح بتوفير رقابة آلية (أوتوماتكية) على مساحة شاسعة ، ويضمن للقيادة الظروف الضرورية لتركيز القوات والنيران ، مع تعاظم كبير في المرونة التكتيكية والاستراتيجية والادارية (اللوجيستيك) • ولن يبقى بعد ذلك الا البرهان على أن هذا التقدم الفني سيكون قادرا على فرض هيمنته على الاشكال البدائية للمقاومة القائمة على ارادة قسم من الشعب ، وكذلك على التسلح الخفيف رخيص الثمن • وستضطر المنظمات الثورية (غيريللا) عندئذ دون ريب ، والمعتمدة على العدوى النفسية التي تنتشر كالامراض السارية،

على العمل لتطوير أساليب صراعها مما يشكل قسما كبيرا في حجمه يتطلب تحليلا سياسيا للمشكلة ·

٤ ـ المستقبل الاقتصادي

تسببت الانفجارات السكانية المتتابعة والتطورات التقنية المتسارعة على خلق تقدم صناعي مثير ، وهو تقدم يكاد يقلب أسس الاقتصاد القديم ، ويظهر أنه على وشك تكوين حضارة جديدة قائمة على اقتصاد مختلف تماما عن ذلك الذي عرفناه حتى الان · وان مشكلة المستقبل الاقتصادي هي في معرفة ما اذا كان التقدم الحالي سيستمر ، واذا كان ذلك ، فمن الضروري ادراك النتائج الرئيسية لهذا التقدم ·

أ ـ احتمالات التضخم

ظهر التضخم الاقتصادي الحالي بصورة مباغتة قليلا ، فبعد الازمة الكبرى للفترة بين الاعوام ١٩٣٠ ـ ١٩٤٠ والتي استطالت في أوروبا حتى العام ١٩٥٠ نتيجة للدمار الـذي سببته الحرب · تكررت هذه الظاهرة المدمرة كالعاصفة في كل مكان من العالم تقريبا، ولكن بتأثير ظروف محلية مختلفة · ففي الولايات المتحدة الامريكية جاءت هذه الظاهرة نتيجة للحرب وتراكم رؤوس الاموال مع ما تبع ذلك من تقدم تقني · وفي ألمانيا واليابان وهي بلاد دمرتها الحرب تدميرا عميقا ، بدأت المشكلة بتدفـق رؤوس الامـوال والتقنيـات الامريكية ، وتبع ذلك زيادة في الايدي العاملة ، وأخيرا بالتأكيـد بفضل صفات السكان النوعية التي سمحت بتحقيق المعجزة · وفي فرنسا ، برزت هذه المشكلة على ما يظهر نتيجة سياسـة التضخـم النقدي التي وفرت الاستثمارات الضرورية بصورة عفويـة وغيـر ارادية · وفي ايطاليا واسبانيا كان للرأس المال الامريكي دوره في مشكلة التضخم · وفي الاتحاد السوفييتي ، فان التمويل الذاتي قد

جاء نتيجة لاقتصاديات صارمة فرضت بصورة قسرية على الاستهلاك٠ أما بريطانيا العظمى فقد استمرت في الافادة من (الدولـة الغنية) التي ورثتها ، ثم بدأت تحولها بصورة تدريجية وبطيئة ٠ وتظهـر التقنيات الصناعية والتجارية في كل مكان لتشكل قاعدة لمنجـزات التقدم ، وكان هذا التقدم عاملا في ولادة الامل لحدوث تطور مستمر وغير محدود يتحول الى صياغة مذهب جديد يتمثل (بالانتاجية) ٠ وهناك بعض الابحاث تشير الىأن التطور في المجتمعات سيمر بمراحل متتالية يكون سلمها المقياسي وفق التالي : ـ

ـ اقتصاد المواد التموينية (الحياتية) ٠
ـ اقتصاد الزراعة والصناعة والتجارة ٠
ـ الانطلاقة الصناعية ٠
ـ الاقتصاد الصناعي (المانيفاكتوره) ٠
ـ الاقتصاد الاستهلاكي (الانتاج الكثيف) ٠
ـ المرحلة المقبلة وستكون اقتصاد البطالة (أو اقتصاد الفراغ) ٠

يمثل هذا المخطط التطور الافضل ، ويسجل المراحل المختلفة لامكانات التقدم ، لكنه لا يضمن مطلقا ضرورة اتباع كل شعـب لهذا الطريق الصاعد ٠ فقد لا تتحقق الظروف المحلية أو الموضوعية، والضرورية للانتقال من مرحلة الى مرحلة أخرى : وهكذا فهناك قسم كبير من العالم (أكثريته) لا زالت تعيش حباة الاقتصاد التمويني (الحياتي) ٠ هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان الاحداث الكبرى يمكن لها أن تسبب نكوص الاقتصاد وتراجعه : ففرنسا التي كانت في العام ١٩١٤ على عتبة مرحلة الاقتصاد الصناعي ، اضطرت خلال مرحلة الحرب العالمية الثانية للعودة جزئيا الى الاقتصاد الزراعـي وفي بعض الاحيان الى اقتصاد المواد التموينية ٠ ثم عاودت انطلاقتها للقفز من هـذه المرحلـة (مرحلة الفقـر) الى مرحلـة الاقتصـاد الاستهلاكي ٠ وعلى كل حال فليست المراحل المذكورة أكثـر من (سلم مقياسي) وليست قدرا مصيريا ٠

وعلى النقيض من ذلك ، فان ما تجدر ملاحظته عبر قـراءة

تاريخ الانسانية هو أن التقنيات قد هيمنت دائما على التقدم حيث كانت الحضارات الاكثر تقدما تطغى على الحضارات الاكثر تخلفا • فظواهر الصيد في عصر الرجل النيوليثي (عصر الحجر المصقول) قد امتدت الى كل بقعة في الارض ، وان ظواهر تربية المواشي والزراعة في العصر الحجري القديم ، قد طبقت على الارض وعلى المناخ ، ثم انتهت بانتشارها في كل مكان ، وكانت الظواهر التقنية متشابهة جدا في نهاية العصر الوسيط سواء في أوروبا أو افريقيا الشمالية أو الشرق الاوسط أو الهند والصين • وان الظاهرة التي نشهدها اليوم هي ظاهرة التوسع المتسارع للتقنية الاوروبية ـ الامريكية في مجموع الكرة الارضية • ومن هذه النقطة يمكن التفكير أنه حينما طبقت هذه الظاهرة فستعمل على تعميق الجذور وتحمل على التقدم بصورة جوهرية ـ طالما لم تظهر هناك احداث أخرى تتدخل لاعاقتها • وتكمن المشكلة اذن في الشروط المتوفرة لاحتمال الانتشار التقني الاوروبي ـ الامريكي •

ان هذه الشروط واضحة تماما وتتلخص في التالي : يجب توفر الموارد الطبيعية ، واليد العاملة ورؤوس الاموال ، لتكوين اختصاصيين وقذف الانتاج • ويظهر هذا التعداد أن هناك أقاليم لن تكون صالحة لتقبل هذه الحضارة ، اما نتيجة للنقص في المواد الطبيعية أو لعدم توفر رؤوس الاموال أو لعدم وجود الاختصاصيين ـ أو ربما أيضا بسبب نقص ارادة التطور •

هناك (نماذج) كثيرة للانطلاق ، منها النموذج الاوروبي ـ الامريكي ، ومنها النموذج السوفييتي (١) ، ومنها النموذج الصيني ، والنموذج الاستعماري • ولنلاحظ بعد ذلك أن النموذج الاستعماري الذي نجح في أمريكا وجنوب افريقيا ، قد فشل في عدد من أقطار

---

(١) بالنسبة للسوفييت ، فان العمل الذي ينجزه الاتحاد السوفييتي لا يمثل أكثر من تطبيق مكرر ، أو اعادة للتطبيقات •

العالم ـ من وجهة النظر السياسية ـ بسبب رفض السكان النفسي لقضية الحضارة الاستعمارية ، وتفضيلهم الفقر والحرمان على التبعية ، أو حتى اختيار الطرائق الصعبة والشاقة للنماذج الاخرى (السوفييتية أو الصينية) • ويظهر ذلك أن العنصر النفسي هو عنصر رئيسي : وهو عنصر حاسم بالتأكيد اذا كانت مرحلة الانطلاق تتطلب نوعا من التضحيات القاسية والمديدة على نحو ما يتطلبه النموذجان السوفييتي والصيني • ان الفارق الاساسي بين هذه النماذج ، يكمن وبدقة في اسلوب تكوين رؤوس الاموال والاختصاصيين : اذ يطبق النموذج الاوروبي ـ الامريكي دون عناء أو ألم ، لكنه يفترض وجود استثمارات أجنبية ، مع تكوين مسبق ولكنه حر غير مقيد للاختصاصيين ، أما النموذجان السوفييتي والصيني فيعتمدان في تكوين رؤوس الاموال على الاساليب الاقتصادية القسرية والتي يتم فرضها على السكان بحيث يبقى هؤلاء ـ ولفترة طويلة ـ في حالة ما دون الاستهلاك (سياسة حزم البطون) ، ويتم تشكيل الاختصاصيين وفق مخططات الزامية (تخطيط اجباري وقسري) ، وعند الانطلاق برؤوس الاموال (**وفق البرمجة الاستدلالية ـ التجريبية**) يأخذ النموذج السوفييتي في التحرك وفق أفضلية (الصناعات الثقيلة) • أما النموذج الصيني فيركز بصورة خاصة على الزراعة • ويظهر التحليل الاولي للنموذجين ،أن كل واحد منهما يتعلق بالظروف الجغرافية والسياسية والنفسية المختلفة والمتنوعة • فمن الطبيعي بعد ذلك أن يتم اختيار النموذج المناسب حيث يتوفر المجال المناسب للتطبيقات ، فافريقيا الجنوبية والكويت والهند قد مارست تطبيق النموذج الاوروبي ـ الامريكي •

أما المغرب العربي (افريقيا الشمالية) فقد جربت وفي وقت واحد التوفيق بين التسهيلات الامريكية والراديكالية الصينية • ولكن الغالبية العظمى من الدول النامية لا تمتلك موارد الثروة الضرورية لاجتذاب رؤوس الاموال الامريكية ، ولا تمتلك أيضا ارادة

التفوق الانساني والسلطة الكافية لتحقيق النجاح في تطبيق التجربة الصينية • وتجازف هذه البلاد من حيث تعرضها لخطر الجمود الذي يتزايد مع زيادة عدد سكانها بسرعة تزيد على معدل زيادة دخلها • ولا يمكن لهذه الظاهرة الا أن تتعاظم مع وجود الاختلاف في الفوارق مع البلاد المتقدمة •

ان المشكلة الكبرى بالنسبة للبلاد المتقدمة (أو المتطورة) هي في معرفة ما اذا كانت تستطيع البقاء فيمنجاة من الازمات الاقتصادية الجديدة • فقد كان هناك خوف هيمن على أمريكا في العام ١٩٦٠ من التراجع والارتداد • لكن أمريكا استطاعت التحكم بهذه الازمة ، والقضاء عليها • لكن ليس هناك ما يحمل على الثقة في تحقيق نجاحات مماثلة في المستقبل ، ذلك أن أساليب المراوغة التقليدية (الكلاسيكية) في التأثير على معدلات الحسم (أو التعويم) أو استخدام الحقوق الرسمية التي تستخدم كستارة للتغطية الجزئية فقط • ويظهر تحليل الاقتصاد الامريكي ، الاسواق الضخمة للدولة والتي تمارس دورا مفرطا في أهميته ، ويمكن التساؤل ما اذا كان التضخم الاقتصادي الملاحظ والمميز للولايات المتحدة الامريكية خلال السنوات الاخيرة ، لم يكن أكثر من نتيجة في جزء كبير منه لنفقات التسلح والانفاق الكبير على مشاريع الفضاء والحرب في فييتنام • ونتيجة لذلك ، فان الابقاء على التوسع يتعلق بالتسارع الصناعي الفني الذي لا يمكن توفره دائما والذي يتطاول استخدامه ويتحدد حتى يجر معه (التسخين المفرط والخطر) على نحو ما أمكن ملاحظته في كثير من الاضطرابات الامريكية والاوروبية وبصورة خاصة في سويسرا أو ايطاليا • هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فان الازمة الزراعية السوفييتية قد أظهرت أن التصنيع المتوازن بصورة سيئة (أو غير المتوازن) لن تجعله في ملجأ أمين ضد الفقر الغذائي (أو النقص في المواد الحياتية التموينية) الذي يفرض احتمال وقوعه دائما • ان التعقيد في الامور الاقتصادية يجعل منها ظاهرة هشة (قابلة بسرعة للعطب) وذلك على الرغم من قوة هذا الاقتصاد وقدرته •

ويكون من غير الحذر الاعتماد على تطور ثابت وغير محدود (على نحو ما يتم عمله في كثير من الاحيان) • ومن الطبيعي أكثر التوجه في المساعدة لاقامة (أبـراج ومنـارات) تتزايـد أو تتنـاقص في استطالاتها وفقا للتطبيقات بحسب الظروف الجديدة • لكـن هذه (الابراج) تستطيع التعريف بصورة جيدة على التحولات •

ب ـ النتائج الممكنة للتضخم الاقتصادي

انني لا أبحث عن تقدير القيمـة الحقيقية لمستقبـل التطـور الاقتصادي ، وفقا للفكرة العامة التي أشرت اليها في بداية ارتياد هذا البحث عن المستقبل ، ولكنني سأضع الحدود لنفسي في اطار دعم القيمة الكمية الممكنة للتضخم الاقتصادي الاقصى ، مع افتراض بقاء العوامل الاخرى في حالة ملائمة • وبذلك يمكن تشكيل الاطار لاحتمالات المستقبل الاقتصادية ، ويمكن في الوقت ذاته تقرير مـا هو مستحيل فعلا • وسأحاول بعد ذلك وفقا لهذه القاعـدة ابـراز النتائج الرئيسية ، كيفيا وكميا والتي قد تنجم عن اعاقة للتوسـع في اطار محلي أو عام • وعلاوة على ذلك فسأعمل على فحص الصورة النوعية للتوسع الاقتصادي المقدر :

أ ـ الحدود القصوى للاقتصاد في العام ١٩٨٠ تقريبا

لقد ظهرت دراسات كثيرة وضعها خبراء اختصاصيون في هذا المجال • وبالامكان انتقاء واحدة منها دون تمييز لانها مماثلة لغيرها وهي تتضمن معطيات كبيرة خاطئة دون ريب لكن بالامكان تقويمها وتصحيحها • وان اسلوبها هو اسلوب العزل والتجريد ، ولهذا فهي تعطي أهمية مبالغـا فيهـا للاحصـاءات البيانيـة الصادرة في العام ١٩٦٣ • ومن جهة أخرى فانهـا تعتمـد على **الافضلية** في التأخير والاعاقة نتيجة (للاشباع) اعتبارا من العام ١٩٨٠ في البلاد المتطورة مقابل تسارع في البلاد النامية • ويعتبر ذلك اختيارا مبالغا فيه ،

ذلك لانه يفترض عالما مسالما تعمل فيه الدول الفنية على مساعدة الدول الاكثر فقرا ضمن الحدود القصوى للمساعدة . وهذه نظرة مفرطة في تفاؤلها . وفقا لهذه الرؤيا ، فان الولايات المتحدة الامريكية التي كان دخلها الصافي في العام ١٩٦٣ في حدود ٦٠٠ مليار دولار (ودخل الفرد ٣١٥٨ دولارا) سيصل دخلها الصافي في العام ١٩٨٠ الى ١٠٠٠ وحتى ١٢٦٨ مليار دولار مما سيضاعف تقريبا الدخل القومي (في حين لن يتجاوز الدخل الفردي ٤٥٠٠ دولار تقريبا) . ولهذا فان زيادة دخل الفرد لن تتجاوز المتوسط نتيجة للزيادة السكانية . وستكون الزيادة السكانية في حدودها الوسطى بما يقارب ٤ ٪ في كل عام ، وذلك يتوافق تماما مع الاحصاءات البيانية الحالية في حدودها الصغرى .

أما بالنسبة للاتحاد السوفييتي ، ومع المعدل السنوي للزيادة التي تتراوح بين ٣ر٥ ٪ و٥ ٪ (والتي لم تكن في العام ١٩٦٥ تتجاوز ٢ر٥ ٪) فانها ستنتقل من الدخل القومي لعام ١٩٦٣ والذي كان في حدود ٢٣٨ مليار دولار ، (وهو يعادل الثلث من الدخل القومي الامريكي) ليصبح دخلها القومي ٦٣٣ مليار دولار في العام ١٩٨٠ ، محققة بذلك الوصول الى مستوى الولايات المتحدة الامريكي الحالي . ولكنها تبقى أيضا على بعد ٥٠ ٪ من مستواها في المستقبل . أما بالنسبة لدخل المواطن السوفييتي الذي كان في العام ١٩٦٣ في حدود ١٢٢١ دولارا (أي ما يعادل ثلث الدخل الفردي للمواطن الامريكي) فان هذا الدخل سيرتفع في العام ١٩٨٠ حتى ٢٨٦٦ دولارا (وهو يزيد قليلا على نصف الدخل الفردي للمواطن الامريكي) .

وفي اليابان ، كان الدخل القومي في العام ١٩٦٣ يعادل ٤٤ مليار دولار (ما يعادل ٤٥٨ دولارا للفرد) ومن المحتمل أن يتجاوز الدخل القومي لليابان في العام ١٩٨٠ مقدار ٢٢٤ مليار دولار (فيرتفع دخل الفرد حتى ٢٥٠٨) دولار وهو يوازي تقريبا دخل الفرد في الاتحاد السوفييتي .

وفي فرنسا ، ومع زيادة في معدل الدخل السنوي تعادل ٤٩ ٪ فان الدخل القومي الذي كان في العام ١٩٦٣ في حدود ٦٧ مليار دولار ، سيصل في العام ١٩٨٠ حتى ١٩٠ مليار دولار ، أي ما يعادل أكثر من الضعف ، فاذا ما وضع في الاعتبار موضوع الزيادة السكانية ، فان الدخل الفردي الذي كان في العام ١٩٦٣ يقارب ١٥٧٥ دولارا (وهو يعادل ثلاثة أضعاف دخل الفرد في اليابان ويزيد على دخل الفرد في الاتحاد السوفييتي • ويقارب ثلث دخل الفرد الامريكي) فانه سيصل في العام ١٩٨٠ حتى ٣٤٨٤ دولارا ، وسيزيد ايضا هنا بمقدار الضعف •

وفي ألمانيا الاتحادية ، فقد كان التعاظم في الدخل مماثلا ، أو أقل بقليل مما هو عليه في فرنسا ، حيث وصلت الزيادة السنوية في حدود ١ر٤ ٪ وهذا يتوافق مع انتقال الدخل القومي لالمانيا من ٨٤ مليار دولار في العام ١٩٦٣ حتى ١٨٨ مليار دولار في العام ١٩٨٠ ، ويقابل ذلك دخل الفرد الذي سيرتفع من ١٤٧٣ دولارا حتى ٢٨٢٠ دولارا في العام ١٩٨٠ •

وفي ألمانيا الشرقية ، كان الدخل القومي ١٢ مليار دولار في العام ١٩٦٣ ، وكان الدخل الفردي هو ٦٩٣ دولارا (ويقارب هذا الرقم دخل الفرد الايطالي) وسيصبح الدخل القومي في العام ١٩٨٠ في حدود ٤٣ مليار دولار ، مع دخل للفرد يقارب ١١٧٩ دولارا سنويا •

اذا تم توحيد شطري ألمانيا (الاتحادية والديمقراطية) فان كامل دخلها القومي الذي كان في العام ١٩٦٣ هو ٩٦ مليار دولار سيصل في العام ١٩٨٠ حتى ٢٣١ مليار دولار ، وهو يزيد قليلا على الدخل القومي المقدر لليابان في هذا التاريخ ، ويقارب كثير الدخل السوفييتي لعام ١٩٦٣ ، لكن متوسط دخلها الفردي سيصل في انخفاضه حتى ٢٦٤٣ دولارا •

وبالنسبة لبريطانيا العظمى ، التي كان دخلها القومي في العام

١٩٦٣ قريبا من ٨١ مليار دولار ، (وهو يزيد على الدخل القومي لفرنسا) مع دخل للفرد في حدود ١٥٠٣ دولار (أقل من دخل الفرد الفرنسي) وسيصل الدخل القومي لبريطانيا في العام ١٩٨٠ الى ١٥٧ مليار دولار (وهو يقل عن دخل فرنسا وألمانيا) مع دخل للفرد في حدود ٢٥٣٦ دولارا (أقل بما يعادل الثلث من دخل الفرد الفرنسي) .

أما في ايطاليا ، فكان الدخل القومي ٣٩ مليار دولار في العام ١٩٦٣ (مقابل دخل فردي يعادل ٧٧٢ دولارا) وسيصل في العام ١٩٨٠ حتى ١٠٣ مليار دولار (مقابل ١٨٠٩ دولار للفرد) .

وفي كندا ، كان الدخل القومي في العام ١٩٦٣ يعادل ٤١ مليار دولار (ودخل الفرد ٢١٤٨ دولارا) وسيرتفع هذا الدخل في العام ١٩٨٠ حتى ٨٩ مليار دولار مع ارتفاع في دخل الفرد حتى ٣٤٢٩ دولارا (وهو يعادل دخل الفرد الفرنسي) .

وفي البرازيل كان الدخل القومي لعام ١٩٦٣ يعادل ٢٥ مليار دولار (٣٢١ دولارا للفرد) ويمكن لهذا الدخل القومي أن يصل في العام ١٩٨٠ حتى ٩٧ مليار دولار ، وهذا يمثل ٦٤٢ دولارا كدخل للفرد (وهو يعادل ثلث دخل الفرد الايطالي) .

أما السويد ، فعلى الرغم من عدد سكانها الذي يصل حتى ثمانية ملايين فقط ، فانها تمثل نموذجا للاقتصاد المزدهر ، حيث كان يبلغ دخلها القومي في العام ١٩٦٣ حدود ١٦ مليار دولار (أي ما يعادل ٢١٣٩ دولارا كدخل فردي وهو يزيد على دخل الفرد الفرنسي) . ومن المتوقع أن يرتفع الدخل القومي للسويد في العام ١٩٨٠ حتى ٣٦ مليار دولار (أي ما يعادل ٤١٧٤ دولارا للفرد في السنة . وهو رقم يقترب من رقم دخل الفرد الامريكي) .

واذا أخذنا المكسيك ـ على سبيل المقارنة ـ فان دخلها القومي لم يكن يتجاوز في العام ١٩٦٣ حدود ١٢ مليار دولار (يقابله دخل

للفرد يعادل ٣١٤ دولارا) فانه من غير المتوقع أن يتجاوز في العام ١٩٨٠ أكثر من ٢٧ مليار دولار (أكثر من الضعف بقليل) وسيصبح دخل الفرد المكسيكي عندئذ في حدود ٣٣٤ دولارا ، أي تقريبا دخل الفرد ذاته لعام ١٩٦٣ .

واذا انتقلنا الى الصين ، فان دخلها القومي لعام ١٩٦٣ كان في حدود ٦٢ مليار دولار (وهو يعادل ٨٤ دولارا للفرد، ويتقارب مع دخل الفرد في الهند) ، ومن غير المتوقع أن يتجاوز الدخل القومي للصين كحد أقصى في العام ١٩٨٣ حدود ١٦٤ مليار دولار (وهو متشابه مع التقديرات لما ستكون عليه بريطانيا العظمى) وسيقابل ذلك دخل للفرد في حدود ١٤٥ دولارا ، أي أقل من نصف دخل الفرد في المكسيك .

ان هذه الاضواء المسلطة على المستقبل هي بدهيا ارادية وانتقائية مجردة ، وتخضع لسيل من الانتقادات ، وليس باستطاعتها في حال من الاحوال اعطاء صورة لعالم المستقبل ، لا سيما وأنها تضع افتراضاتها على أساس عوامل ملائمة جدا . لكنها في جميع الاحوال تظهر بعضا من النقاط الهامة ، لما سيكون عليه الموقف في العام ١٩٨٠ ، وأبرزها : —

١ — سيبقى الاتحاد السوفييتي ، ضمن أفضل الاحتمالات ، في موقع متأخر عن الولايات المتحدة الامريكية بمقدار خمس عشرة سنة .

٢ — واذا نجحت الصين في مشاريعها ، فانها ستبقى ايضا في العام ١٩٨٠ وهي أكثر تطرفا في البروليتاريا مما هي عليه اليوم .

٣ — وفي العالم الثالث ، فان البلاد المستفيدة من أفضل الظروف المناسبة ، تستطيع بالكاد تحسين مستوياتها الحياتية الحالية .

٤ — ستحتل فرنسا مرتبة اقتصادية رصينة جدا في العام ١٩٨٠

(بحيث تصل الى المرتبة الرابعة في العالم بالنسبة لدخلها القومي ، وتسبق في هذا المضمار ألمانيا الاتحادية وتأتي بعد اليابان والاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية ، كما انها ستحتل المرتبة الثالثة بالنسبة للدخل الفردي (أي بعد السويد والولايات المتحدة الامريكية) ٠

٥ ـ ستتجاوز أوروبا الغربية الموحدة في العام ١٩٨٠ في دخلها « الدخل القومي للاتحاد السوفييتي » وستحتل حينئذ المرتبة الثانية في العالم ، وستكون فرنسا وألمانيا الاتحادية في قلب الاقتصاد الاوروبي ٠

٦ ـ لن تتمكن.الولايات المتحدة الامريكية من مضاعفة دخلها القومي ضمن أفضل الشروط ، واذا نجحت في ذلك فان دخل الفرد لن يزيد عن النصف بالنسبة لمستوى الحياة ٠ وتظهر هذه النتيجة الاخيرة (ان اقتصاد الفراغ ـ أو اقتصاد البطالة) بشكله المتوقع لن يجابه أمريكا خلال الفترة المقبلة المتوقعة ٠

٧ ـ ان اخطاء بريطانيا العظمى في مسيرتها الحالية ، ومع اندفاعتها الراهنة ستحملها على الانتقال الى المرتبة السادسة أو السابعة في مستويات الاقتصاد العالمية ٠

٨ ـ قد تصبح اليابان القدرة الاقتصادية الثالثة في العالم ـ اذا لم تتمكن أوروبا من الوصول الى طريق الوحدة ٠

ب ـ نتائج الابطاء أو التأخير

كيف ستكون النتائج الكمية للتأخير في التوسع على ضوء الارقام سابقة الذكر ؟٠

ان دول العالم الثالث ، ومع التوسع ، فانها قد تستطيع وبصعوبة المحافظة على مستوياتها الحياتية الحالية ، ومن الواضح

فبل كل شيء أنه اذا ما تم التأخير بتطبيقه مباشرة أو بصورة غير مباشرة على دول هذا العالم الثالث ، فان النتائج ستكون تراجعية خطيرة وربما وصلت الى حد الكارثة • وستكون هذه الحالة بصورة خاصة هي حالة الهند وأفريقيا وأمريكا اللاتينية • واذا ما حدثت أزمة اقتصادية حادة نتيجة لذلك فستكون النتائج على جانب كبير من الخطورة •

واذا تعرضت الولايات المتحدة الامريكية الى تأخر واضح ، فستسرع الى دعمها دول السويد وكندا وربما فرنسا ذاتها بسبب دخلها الفردي المرتفع ، وان الدخل القومي لاوروبا الموحدة ، وللاتحاد السوفييتي وللولايات المتحدة الامريكية سيصبح متقاربا من حيث الاتساع ، ولكن المساعدة لدول العالم الثالث قد تتناقص • ومن الطبيعي أن يكون هذا الافتراض مجرد افتراض نظري ، ذلك أن التراجع الخطير للولايات المتحدة الامريكية قد ينعكس على أوروبا كلها ، على نحو ما حدث في العام ١٩٢٩ ، وقد يبقى الاتحاد السوفييتي وحده ضعيف التأثر بهذه النتائج • واذا تابع الاتحاد السوفييتي تقدمه بصورة بطيئة أكثر مما هو متوقع ، فان أوروبا الغربية ستتجاوزه بسرعة ، وستسبقه في مضمار القدرة الاقتصادية •

ان النتائج الاجتماعية والسياسية في تأخير التوسع الاقتصادي قد تكون كثيرة وهامة • فالازمة الاوروبية للحرب العالمية الثانية ، هي أزمة تعود في جزء منها الى الازمة الاقتصادية الناتجة عن وضع ألمانيا بعد الحرب العالمية الاولى والتي ساعدت في ولادة النازية وأسهمت في انجاحها • في حين كانت قدرات الحلفاء وامكاناتهم مشلولة بتأثير الازمات الاقتصادية الكبرى التي تعود في أصولها الى أمريكا • وان تطورا كبيرا في مشكلة البطالة في أوروبا وأمريكا قد ينتهي الى احداث انقلابات سياسية محتملة ، حتى في الولايات المتحدة الامريكية ، حيث تتزايد مشكلة الملونين (السود) في حدتها وخطورتها أكثر فأكثر • وان الحاجة لحكومة قوية ، والتضييق على

سياسة التدخل ، ورفع الشعارات العاطفية والمثيرة للجماهير ، كل ذلك مما يطرح الاحتمالات لمغامرات من الصعب توقعها أو التنبؤ بها ٠

اذن ، يجب أن ينظر بوضوح الى التطور السكاني الحالي الذي يسير في طريق التعاظم ، ومن المطلوب تحقيق النجاح في المحافظة على معدلات في التضخم الاقتصادي تعادل على الاقل التفجر السكاني ، أي ما يعادل ١ حتى ٢ ٪ كحد متوسط لاوروبا والاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية و٢ حتى ٣ ٪ للبلاد النامية ٠ فاذا لم يتم ذلك ، فستظهر مشكلات البطالة التي قد تزيد في خطورتها متطلبات اليد العاملة ٠

ج ـ الاحتمالات النوعية للتوسع

ان الاحتمالات النوعية للتوسع هي من الظواهر التي نعرفها ، ونشعر بآثارها ونتائجها : فتطوير الصناعة ، وتصنيع الزراعة ، الذي يعمل أكثر فأكثر على انقاص نسبة العمال الزراعيين ، وزيادة قطاع الطبقة الثالثة ٠ وكذلك غزو المدينة المتعاظم الذي يقود الى ظهور المدن الحقيقية للعاطلين عن العمل ، واختفاء العمال المهرة وصغار التجار ٠ وان هذه الظواهر المعروفة تجر في أعقابها تغيرات اجتماعية عميقة من المفيد توقعها وايجاد نسبة لها في مراحل التطور ٠

ان فرنسا المتقدمة في مدنيتها وفي وسائل مواصلاتها وتعليمها الجماهيري العام ، هي يقينا في موقع التأخر بالنسبة للتطور ، وذلك نتيجة لغياب التخطيط الملائم في الوقت المناسب ولا يمكن الوصول الى الحلول الضرورية ، الا عن طريق وضع مناهج كبيرة ومبدعة تبدأ بصورة صحيحة وتلبي متطلبات التقنيات الجديدة ، حيث لا يزال هناك حتى الان ثمة تردد بين الاخذ بالتوقعات الرسمية المسؤولة للمدى البعيد ، وبين القواعد والانظمة المضادة ، وبين احترام الليبيرالية .التي أصبحت مهترئة بالية ٠

ان الحقيقة التي تظهر أكثر وضوحا يوما بعد يوم هي أن توجيه

الاعمال الجارية ، كان في الماضي أساس الادارة ، ثم خضع اليوم لاهمية التوقعات المبنية على رؤى المستقبل • وطالما أن هذه الطريقة في الرؤيا لم تصبح عامة وشاملة ، فسيبقى هناك احتمال للمباغتة عند حدوث التطور • ومن الامور الحتمية أيضا أن يجر التطور في أعقابه تحولات هامة في بنية الاقتصاد وتكوينه • اذ ليس من الضروري فقط تجديد الادوات في كثير من الاحيان لمتابعة التطور التقني السريع • ولكن يجب أيضا معرفة التغير الهام والمتعلق بعدد من فروع الانتاج الاخرى : كتطور الصناعات الكيميائية والالكترونية، مع الاختصار يقينا في الصناعات التعدينية ، والمرور من الفحم والبترول كموارد للطاقة الى استخدام الفحم والبترول كمصادر للمنتجات الكيميائية (الصناعات البتروكيميائية) ، والتعاظم الكبير في انتاج الطاقة الكهربائية والتنبؤ بالعمل قريبا على ادخال المراكز الذرية بكثافة ، لا سيما بعد العام ١٩٨٠ ، وانتاج المركبات والآليات الكهربائية ، واستخدام الطاقة الذرية في الاساطيل التجارية ، وتحديث وسائط النقل ، الخ ••• وان كل دولة ، أو مصنع لا يعيد تنظيمه وفق التطورات المقبلة ، سيجد نفسه سريعا في موقع التخلف الذي لا يمكن الخروج منه •

وتبقى هناك نتيجة أخرى أكثر أهمية ذلك لانها تسبب تطورا عميقا في بنية الدولة ، فالتوسع يتطلب في الواقع الانتاج الكثيف بهدف انقاص سعر تكلفة الانتاج ، وتغطية أو استرجاع الموارد الكافية للابحاث وكذلك من أجل التحديث والتجديد المستمر في الاعتدة والوسائط • ويتطلب الانتاج الكثيف تأمين أسواق واسعة من حجم أسواق الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي • فالمشاريع والمؤسسات على مقياس بلاد كفرنسا وبريطانيا ، لا يمكن لها الدخول في منافسة للصراع ضد تجمعات مصرفية أمريكية ، أو تجمعات صناعية (وعلى سبيل المثال فان شركة جنرال موتورز الامريكية تتصرف بموازنات ومخصصات للاعمال تزيد على موازنة فرنسا) • ومن هنا فان (السوق المشتركة) و (المنطقة الحرة للتبادل) ما هي

الا محاولات لاقامة وحدة اقتصادية بين الدول الاوروبية التي لا تستطيع الانفصال عن الاعتبارات الاستراتيجية ، وهذا ما سيحقق عاجلا أو آجلا التطور في اتجاه الوصول للوحدة السياسية الاوروبية • ويظهر أن هذا الاحتمال سيتحقق خلال الفترة المنظورة المقبلة ، ويجب أن يقود هذا الاحتمال ـ على المستوى السياسي ـ لاقامة نظام اتحادي يتراوح في قوته زيادة ونقصانا • أما على المستوى الاقتصادي ، فانه سيضمن تحقيق تعديلات هامة في تكوين الاقتصاديات الوطنية بهدف دعمها بأسواق موسعة ، والعمل في اطار تجمع الصناعات المتنافسة ، وترك المنتجات غير المتنافسة ، ويمكن أن ينتج عن ذلك توسع كبير في عدد من البلاد الاوروبية • ولكن سيحدث تراجع حتمي ايضا له نتائجه الخطرة على المستوى المحلي (الداخلي) اذا لم يتم التخطيط بعناية ودقة لمثل هذه التحولات •

وفي جميع الاحوال ، فان عهد اقامة (المشاريع الحرة) على نحو ما تشكلت مفاهيمها في القرن التاسع عشر ، هذا العهد قد قارب نهايته على ما هو واضح تماما • وقد أخذت الابحاث الانانية للحصول على الحد الاقصى من فائدة رأس المال ، في الاستسلام أكثر فأكثر لعدد من الاعتبارات الاجتماعية • وعلاوة على ذلك ، فان الزيادة في حجم المشاريع ، ودور الاعتمادات طويلة الاجل والتي لا يمكن القيام بها الا من قبل الدولة ، قد أخذت في تجريد الافراد من مفهوم الفائدة • وعلى هذا فستأخذ المشاريع يقينا المزيد من الطابع الاجماعي (التعاوني) ، حيث تكون أخطار (تطوير التقنية) هي المهيمنة على المقررات ذات العلاقة بالتطورات الهامة في نموذج الادارة العليا ، وهي ادارة تعتمد أكثر فأكثر على عناصر من العاملين في هذه المشاريع • وهكذا فان الفترة المقبلة ليست أبدا عهد رجال الاعمال الكبار والمغامرين ، ولكنها فترة الفنيين المكتبيين (التقنوقراطيين) من الاقتصاديين • ونتيجة لذلك فان الاختلاف العميق والموجود بين الاقتصاديين المعروفين باسم (الكابيتاليين أو الرأسماليين) والاقتصاديين المعروفين باسم (الاشتراكيين) هذا الاختلاف سيميل

نحو الزوال • وسيرافق ذلك تطور في ادانة تقسيم أوروبا أكثر فأكثر وبصورة تدرجية متصاعدة •

٥ ـ المستقبل الاستراتيجي

لقد سبق تقويم المستقبل الاستراتيجي جزئيا خلال بحث المستقبل التقني (التكنولوجي) لكن التطور المحتمل للوسائل المادية لا يمثل اكثر من وجه لاستراتيجية المستقبل • وتتعلق هذه الاستراتيجية قبل كل شيء ـ وربما بصورة خاصة ـ بالتطور السياسي العالمي • وفي الحقيقة ، فانه اذا لم تتوفر فترة طويلة من السلم البعيد تماما عن التوتر ، فسيتعرض التقدم التقني ذاته الى ابطاء كبير وتأخر خطير قد يرغمه على التوقف • فاذا ما ظهرت احتمالات الحرب ، عند ذلك يأخذ التطور الاستراتيجي ملامح مختلفة جدا وبصورة خاصة اذا كان الصراع يتعلق بالكتل الكبرى الرئيسية وبينها وبين قوى غير متكافئة ، ثم اذا كان احتمال الحرب هذا قد أخذ في التقارب أو التباعد ، أو اذا أخذت الحرب طابع الصراع الكثيف بالقوى والوسائط ، أو أخذ شكل ثورة شعبية عنيفة ، وحروب تخريبية ، أو مناورات لعمل جوهري دقيق له علاقات شاملة على مستوى المقررات السياسية والنفسية • ولهذه الاسباب جميعها فانه لا يمكن حساب احتمالات المستقبل الاستراتيجي دون اشراكها بعامل المستقبل السياسي ، أي بعد أن تتم دراسة هذا العامل الاخير وفحصه •

هناك سبب جوهري يتحكم في هذه الاثناء بأسلوب عكسي : فمنذ أيامنا هذه والحتميات الاستراتيجية تحدد بقدر كبير المستقبل السياسي • فمن الضروري والحالة هذه العمل قبل كل شيء على فحص هذه (الحتميات الالزامية) الاستراتيجية ، سواء الحالية منها أو المقبلة حتى تتوفر القدرة على ارتياد المستقبل السياسي ، ولن يكون هذا الفحص أكثر من دراسة جزئية يمكن الرجوع اليها

واستئنافها واحكامها في الفصل المقبل ، مع التركيز على التشابك في احتمالات التطور على مختلف الاصعدة والمجالات · انني سأستفيد من هذا الفحص الاولي للمشكلة الاستراتيجية ، في محاولة لتعريف التطورات المحتملة لدور القـوات المسلحـة ، وبنية هـذه القـوات وتنظيماتها ، وهي مشكلة تحتل أعلى المستويات ، لكنها بقيت حتى الان خاضعة بصورة عامة ، للمزيد من الاعتبارات المعاصرة ، وهذا ما كان يبعدها عن التطلعات الحقيقية للمستقبل ·

١ ـ الحتميات الاستراتيجية في الحاضر والمستقبل

أ ـ الـردع

لقد هيمن ظل السلاح الذري على السياسة العالمية منذ حادثة هيروشيما ، وذلك نظرا لما يمثله هذا السلاح من تهديد بالكوارث ضرورة توفير الوقاية ضده · ثم جاءت أزمة كوبا (١٩٦٢) وعمل لامريكيون على اجراء تطورات في البداية ، ثم لحق بهم السوفييت ، وظهرت قوات الانتقام القوية ، والتي لا يمكن الوصول اليها عمليـا لتدميرها في الهجوم الاول (غواصات ، حاملات طائرات ، وطائرات في ملاجيء من الاسمنت المسلح) ، ونشأ عن ذلك موقف استراتيجي جديد وغامض : فقد أصبح احتمال صراع ذري كبير ، هو احتمـال ضعيف جدا ان لم يكن معدوما قبل كل شيء ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان الردع في الصراعات الصغرى ، أفاد من هذا الموقف فأخذ قيمة تحيط بها الكثير من الشكوك · وهنـاك قناعة أكيـدة تقريبا حول امكان تجنب المحرقة الذرية ، ولكن وبالمقباس الذي يتم فيه فقد التهديد الذري لقوته وضياع القناعـة بفاعليته ، يصبـح بالامكان أن تعود احتمالات الصراعات العسكرية التقليدية للظهور في اطارها المحدود ، وستكون النتائج عندها غير متوقعة · ولقد برهنت حرب فييتنام منذ بدايتها وحتى نهايتها ان الردع الشامل بالسلاح الذري لا يمكن أن يطبق على اقليم واسـع مـن الكرة الارضيـة ·

وليست المشكلة الاستراتيجية الكبرى في المستقبل هي في معرفة ما اذا كان هناك احتمال لما أطلق عليه برتراند راسل اسم (الموت الذري) • ذلك أن هذه المشكلة لم تعد تمتلك أية فرصة للحدوث خلال الفترة التي نقوم بارتيادها ، بسبب التطور التقني المتوقع : فالردع الحالي قد وصل الى مرحلة مستقرة جدا على المستوى الذري ، ومن غير المتوقع على ما يظهر أن يحدث اضطراب في هذا الاستقرار ، نتيجة للمخترعات المتوقعة ، خلال العشرين سنة المقبلة• ان المشكلة الحقيقية والمعقدة هي في معرفه ما اذا كان الردع الذري سيستمر في اعاقة كل صراع عسكري في بعض أقاليم الكرة الارضية (في أوروبا وأمريكا على سبيل المثال) وما هي حدود هذه الاقاليم ؟ وهل بالمستطاع حصرها وعدم أمتدادها ؟ واذا كان الامر على النقيض من ذلك بحيث لا يمكن حصرها ضمن ابعاد الدول التي تمتلك الاسلحة الذرية • وأخيرا ، فيما اذا لم تتوصل الدول الذرية الى المجابهة عسكريا مع عدم توفر الجرأة عند هذا الطرف أو ذاك لاستخدام سلاحه الذري •

لقد درست هذه المشكلة بكل ابعادها في كتاب سابق هو (الردع والاستراتيجية) • ويمكن من خلال هذه الدراسة تكوين قناعة كافية ، وبالامكان هنا العودة الى النتائج الاجمالية دون تعديل كبير في مضمونها •

ان جوهر القضية الاساسي لا يكمن في مفاهيم استخدام الاسلحة عند حدوث صراع عسكري ، وفق ما كان عليه المفهوم التقليدي • ولكن القضية الاساسية هي في **تجنب الصراع العسكري عن طريق الردع** •

وهذه هي الاهمية الوحيدة لقيمة الردع ، التي ستبقى باستمرار في اطار الحدس والتخمين طالما لم يتفجر الموقف ويحدث أي صراع عسكري • وتتعلق هذه بدورها والى حد بعيد بالفكرة المكونة عن اندلاع حرب ذرية • وبالخوف من عدم توفر الثقة في ردود الفعل

المحتملة للعدو ، وقد تتعاظم الشكوك عندما يظهر العدو وهو أكثر حزما وتصميما وأكثر قدرة على اتخاذ قرارات مخالفة للصواب ٠ ومن هنا تظهر ضرورة اذكاء هذه الشكوك وتطويرها ٠

ان ذلك كله عامل نفسي فقط ، يستفيد حاليا من المحرمات الضخمة والعوائق المتراكمة خلال فترة تظهر فيها الحرب الذرية في حدود المعقول ٠

ولكن في هذه الايام حيث أخذت احتمالات الحرب الذرية في التراجع المستمر أكثر فأكثر ٠ وحيث جميع تصريحات المسؤولين المطمئنة تبرز في هذا الاتجاه (من أمثال تصريحات وزير الدفاع الامريكي ماكنمارا) وحيث تتجه الاعمال كلها الى عدم اثارة ردود فعل ذرية (مثل التصعيد الامريكي الذي عرفته فييتنام) ٠ فان ذلك كله مما يخفف من الشكوك والزواجر ٠ لكن (التصعيد) في حد ذاته يعتبر بصورة عامة من الظواهر الخطرة ، ذلك أنه قد يصل الى نهاياته ، وهو خطر في الواقع لانه يظهر امكانات استخدام القوات العسكرية دون خوف من العقاب ٠ وان ميدان الردع وقيمته ستعودان الى التقلص ٠ فاذا ما استمرت هذه التفاعلات ايضا في تزايدها ، وانتقلت الى أقاليم أخرى من الكرة الارضية فستصبح الابعاد النفسية للردع الذري ضعيفة واهية ، ويظهر عندها خطر ظهور رئيس دولة أكثر من (مغامر) وسيحاول اجراء تجارب عسكرية جديدة ، منطلقا من الامل في عدم تجاوز حدود صراع كلاسيكي موضعي ٠ ويتم الانتقال من موقع قريب الى موقع أقرب نحو قناعة جديدة وهي أنه مهما حدث (فانه لا مجال للحرب الذرية) ٠ واعتبارا من هذه المرحلة سيصبح كل شيء محتملا وممكنا ٠ سواء بسبب استحالة العودة الى الصراعات التقليدية الكبرى ، أو لان التطرف في جرأة الطرف العدواني تسبب رد فعل ذري يائس ٠ وعندئذ يمكن الاسهام في حدوث صراع ذري حقيقي ، من المحتمل جدا أن يبقى محدودا ، ولكن من المحتمل أيضا أن يتطور دون حدود ٠ وهنا يكمن الخطر الاكبر في تدهور قيمة الردع للسلاح الذري ٠

ان ذلك يحفز على بذل الجهود كلها خلال الفترة التي تتم الاحاطة بها من أجل انقاذ أثر الردع الذري قدر المستطاع ٠

ان الحلول المرغوب بها ذات طبيعة متنوعة ومختلفة ، وهي حلول قابلة للحوار باستمرار ، ولكنها كلها تلتقي عند المحافظة على قدر من الشك المثمر في استقرار المستوى الذري : ففي التنظيم السياسي ، يجب العمل في وقت واحد لتجنب اتفاقيات المراقبة على التسلح عن طريق زيادة الاستقرار ، والقيام بالاعمال ذات المركبات العسكرية عن طريق الافراط في العنف ٠ وفي التنظيم الاستراتيجي، يمكن اللجوء الى حل ممكن ولكنه يتعارض مع الاتجاهات الحالية ، وهو توسيع منطقة الردع بالسلاح الذري عن طريق توزيع محدد بدقة للاسلحة الذرية المراقبة بعناية ٠ ويمكن في الوقت ذاته المحافظة على ردع من المستوى التقليدي بواسطة جهاز دفاعي يستند في أساسه على الاسلحة الذرية التكتيكية (التعبوية) والتي ستظهر للطرف العدواني المحتمل أن كل حرب ستكون حربا ذرية ، أما في التنظيم النفسي ، فيجب العمل على بعث قيمة التهديد الذري عن طريق اصدار التصريحات المقننة بدقة والمدروسة بعناية وفق اسلوب وقائي ملائم ، مع انقاص الازمات ٠ وفي المجال التقني ، فانه يجب العمل لتطوير الاعتدة بهدف اقناع الخصم أنه لا يستطيع تجنب الانتقام المدمر مهما كانت طبيعة هجومه الاساسي (وقد أمكن تحقيق ذلك ولم يبق سوى المحافظة عليه) ومهما كانت الوسائط المتوفرة لديه للاستقبال (الحماية) ٠ وهذا ما يقود الى نوع من الحرب الباردة في الفضاء ٠ ويشكل هذا المجموع بكامله **سياسة الردع** والتي ستنتهي وفق الضرورة الى حالة من التوتر السياسي الذي قد يصبح أكبر ، وربما كان تعميم حالة الاسترخاء في العالم كله أقل فائدة من زيادتها ٠ ولكن نتائج هذه السياسة تبقى غير ثابتة أو أكيدة بمعنى أننا لا نستطيع الوثوق بالمحافظة على الردع ضمن حدود (المستوى التقليدي للاسلحة) بقيمتها الكاملة ـ حتى في أوروبا ـ لا سيما اذا ظهرت قيود الظروف لتفرض نفسها بشكل أسوأ ٠

ان هذا يعني بأنه ، من الضروري متابعة العمل للتصرف بجهاز دفاعي تقليدي ، ويمكن اليوم انقاص هذا الجهاز الدفاعي حتى حدوده الصغرى ، ذلك لان الردع الذري لا زال يمتلك قيمة عالية ، ولكن التطور المحتمل قد يتطلب العمل بسرعة لتطوير هذا الجهاز من أجل مجابهة الفشل في سياسة الردع • وأمام هذه الفرضية ، فانه أمر أساسي أن ينظم الجهاز الدفاعي التقليدي وفق معادلة تضمن في وقت واحد الاقتصاد وقابلية التزايد بسهولة وفقا لمتطلبات الموقف • وهذه المعادلة هي في نظام للتجنيد يتشابه قليلا أو كثيرا مع نظام التجنيد السويسري وسيتم عرض هذا النظام بتفصيل أكثر أثناء اكمال بحث هذا الكتاب •

وأخيرا ، احتمال التكاثر الكبير للاسلحة الذرية ـ وفق ما أوضحته بعناية وميزته عن التوسع المحدود حاليا ـ سيرتسم مع نهاية الفترة التي نضعها في اعتبارنا (بداية الثمانينيات) ومن أجل تجنبها في الوقت المناسب،فانه ليس هناك سوى الوسائل السياسية التي تبقى هي المهيمنة على عمل الحكومات بداية من العام الحالي (١٩٧٥) • وفي الحقيقة فان الاتفاق على رقابة الاسلحة الذرية يجب فرضه على العالم كله ، وهذا لا يمكن الوصول اليه بغير اتفاق مسبق بين القوى الذرية • ولدينا منذ الان عشرة أعوام لتحقيق هذا الشرط الضروري والذي لا غنى عنه ، أي حتى يتم اقناع الصين بالاشتراك في انجاز هذا العمل ، وكذلك كل قوة ذرية جديدة أخرى، مع اشراك دول العالم السلمية كلها ، ويعتبر ذلك هدفا استراتيجيا يحتل المرتبة الاولى من الاهمية •

ب ـ استراتيجية العمل غير المباشر

ان الردع الذري الذي ينزل الشلل بالحروب الكبرى ، واقترانه مع التقنيات الثورية التي أنضجتها وأغنت مضمونها التجارب النازية والشيوعية ، قد حققتا تطورا شبه سرطاني في

استراتيجية العمل غير المباشر • فالاعمال التخريبية للعصابات (الغيريللا) قد ضمنت انتصارات رائعة في الصراعات ، حيث كان عليها تحقيق النصر ضد تفوق مادي كبير • مما يظهر فاعليتها الرهيبة • لقد انتهت حرب فييتنام بفشل الامريكيين ، مما يبرهن على امكانات تطبيق هذا النموذج من الصراع في كل مكان تتوفر فيه العواطف الشعبية المتفجرة ، والتي يمكن حشدها وتعبئتها • وأخذ خطر عدوى هذه الظاهرة في الانتقال الى دول العالم الثالث بمجموعها ، وان الوقاية ضد حرب من هذا النوع هي من أولى الضرورات الاساسية للمرحلة المقبلة • لقد انتهت التجربة الفرنسية في هذا المضمار الى أساليب على درجة كافية من الفاعلية والتأثير وذلك على المستوى المحلي في القتال المضاد للعصابات ، وفي مجال الاحاطة بالسكان حتى تتوفر امكانات مقاومة الارهابيين ، ولكنها أظهرت أيضا قصورا في التخطيط للقيام بالاعمال الملائمة والموجهة للصعيد العالمي ، مما كان يبدد النجاحات التي يتم احرازها على الصعيد المحلي •

أما التجربة البريطانية المطبقة على صراعات أكثر تحديدا ومعزولة بشكل أفضل ، فقد أكدت أن النجاح المحلي أو الموضعي يمكن له أن يكون حاسما ، اذا ما أمكن اعاقة الدعم الخارجي • وتمثل التجربة الامريكية في فييتنام نموذجا على فاعلية العمل وتأثيره على الصعيد العالمي ، ولكن هذا العمل غير كاف لاعاقة الدعم الخارجي بسبب الظروف الاقليمية ، وطالما بقي العمل على المستوى المحلي ، وعلى الرغم من ذلك ، ومع توفر التقنية العالية والفاعلية القوية ، فقد تعثرت الحروب الثورية الفييتنامية في مرات كثيرة قبل أن تحقق نصرها النهائي •

اذا ما وضعت جانبا المعطيات الجوهرية جدا ، والتي تعرضت اليها فيما سبق خلال بحث (المستقبل التقني) فان هذه المعطيات لم تتوضح بصورة جيدة في أذهان الغربيين • ويستند أساس هذه

المعطيات على العناصر النفسية التي تتحكم بظاهرة (الحرب غير المباشرة) وتهيمن عليها · ان هذا النموذج من الصراع يعتمد على العوامل العاطفية وعلى **الثقة** التي عرف هذا الطرف أو ذاك كيف يطرحها كحجة للانطلاق بالصراع · ولقد بنى الفييتناميون تصميمهم على (اتجاه التاريخ) فتكون لديهم اعتقاد بأن الامريكيين سينسحبون من فييتنام عاجلا أو آجلا ، وأخذوا في دعم البراهين والذرائع القوية على أن الحرب قد فرضت عليهم فرضا · وعلى النقيض من ذلك ، فاذا ما استطاع الاوروبيون فتح امبراطورية واسعة جدا خلال فترة قصيرة وبسرعة كبيرة في القرن التاسع عشر ، فما ذلك الا لان جماهير السكان المحليين كانوا يعتقدون مسبقا بقدرهم في الخضوع للحضارة الغربية ذات الهيبة المثيرة · وعندما جاءت الحرب العالمية الثانية ، وحققت الشيوعية انتصاراتها في الاتحاد السوفييتي والصين ، تدمرت هذه الهيبة الغربية ، وتحولت من جديد الى الرصيد الماركسي · وهذه هي **الهيبة** التي يجب اقامتها وتنصيبها لاقناع العالم الثالث بأن مستقبله لا يتعلق أبدا بالماركسية قدر تعلقه بالاساليب الغربية · والمشكلة تتعلق أساسا بالاستراتيجية المعتمدة في جوهرها على العاملين السياسي والنفسي ·

ولا يستطيع الغرب أن ينجح في هذا المضمار طالما بقي مقسما الى كيانات سياسية مستقلة،وطالما بقي محروما من العقائد السياسية الايجابية والناجعة · وستبقى جميع التقنيات مجرد عبث لا فائدة منها ولا طائل تحتها طالما لم تتحقق هذه الشروط في الوحدة ·

وفي الواقع ، فان انهيار الهيبة الغربية على ما ظهر جيدا ، انما يعود في قسم كبير منه الى الاتجاه السياسي المضاد الذي جاء به الامريكيون في رؤيتهم المعاكسة للاستعمار ، والمستند الى مزاعمهم التاريخية ، متناسين بذلك أن الولايات المتحدة الامريكية ذاتها لم تكن الا مستعمرة أوروبية (ناجحة) ، وأصدروا حكمهم جملة بأن كل ما هو استعماري ، انما هو أوروبي ، وبذلك أكدوا ودعموا العمل

المضاد للاستعمارية الذي حملته الماركسية • ووقعت أوروبا بين قوة الخصمين الكبيرين ، ولم يعد باستطاعتها ابدا المحافظة على هيبتها المزعومة ، والتي تناقضت قبل ذلك كثيرا خلال مسيرة احداث الحرب العالمية الثانية •

ولقد كان الفشل في حرب السويس (١٩٥٦) حاسما من وجهة النظر هذه • وعندما أرادت الولايات المتحدة الامريكية ذاتها التدخل في فييتنام ، وجدت ذاتها خاضعة لثقل هذا التناقض العميق في سياستها •

لكن من حيث النقطة التي نحن بصددها اليوم ، فانه لا يمكن أبدا الرجوع الى الوراء ، فالسيطرة العسكرية على الشعوب الاجنبية قد أصبحت خطأ تاريخيا ونفسيا • وحتى الشكل المفتوح من الهيمنة غير المباشرة ، مثل هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على أمريكا الجنوبية قد أصبح مرفوضا وغير محتمل • وان الشكل الوحيد للهيمنة الناجعة هو القائم على الهيبة والنموذج الافضل في المثل العليا ، وهو ما يجب على الحضارة الغربية أن تعمل في سبيله والوصول اليه وذلك اذا ما ظهرت هذه المثل الاقتصادية الغربية مفيدة فعلا للشعوب التي تعاني من الجوع والبطالة والفقر • هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان المبادىء السياسية الغربية والمعلنة ، تتناقض تناقضا كبيرا على ما هو معروف مع ارادة القوة ، والتي تتميز بصفاتها الاساسية مع مضمون (هيبة الرجل الابيض) سواء كان هذا الابيض أوروبيا أو أمريكيا • وأخيرا فان التشريعات التي تستند في قاعدتها على مفاهيم الحرية والديموقراطية والتي نطمح الى نشرها والدفاع عنها قد أصبحت من الناحية العملية ضعيفة ولا يمكن تطبيقها في العالم الثالث ، طالما ان الدكتاتوريات ذات الانحرافات الاشتراكية وفق نموذج الديموقراطيات الشعبية المشربة بالطورانية (العلمانية) ، من النماذج التقليدية ، والمتميزة بسهولة تطبيقها ، وان نجاح استراتيجية غير مباشرة للغرب بالنسبة للعالم الثالث ، يمر باعادة تقويم عميقة للاشكال السياسية التي نطالب

أنفسنا بها ٠ وهذه هي القضية الجوهرية التي سأعود الى معالجتها عند ارتياد المستقبل السياسي ، وفي انتظار حل هذه المشكلة الرئيسية (المفتاح) فان التدخل العسكري لا يمكن أن يشكل أكثر من وسيلة مرحلية لا تحقق الهدف ، وهي في الوقت ذاته وسيلة مرحلية خطرة ذلك لانها تزج الهيبة الغربية في صراع غير حاسم وطويل الامد ولا يضمن اكثر من الحصول على **(فشل مستمر نتيجة للتعب)** يتوافق مع المراحل المثلى لاستراتيجية ماوتسي تونغ ٠ وان التدخل المتكرر والعقيم لا يسبب تدمير الهيبة الغربية فحسب ، ولكنه يسمح أيضا باستنزاف الموارد النفسية والمادية لهذه الحضارة ٠ ومما لا ريب فيه هو أن هذه المشكلة هي المشكلة الخطرة جدا والتي قررت حتى الآن بصورة سيئة جدا ٠

٢ ـ تطور دور القوات المسلحة وبنيتها التنظيمية

تطورت الشرائع الانسانية بصورة بطيئة وتدريجية ، وبسرعة أقل من الظواهر التي تهدف الى السيطرة عليها بصورة عامة ٠ وتظهر أحيانا الهوة المذهلة بين المنجزات وبين الاحتياجات نتيجة التحولات السريعة للفترة الحالية الراهنة ٠ ويجابه هذا الموقف التشريعات والانظمة الغربية جميعها ، وسأعمل على فحصه ودراسته بصورته الاجمالية خلال ارتياد المستقبل السياسي ٠ ويظهر هذا الموقف واضحا بصورة خاصة في التشريعات العسكرية وأنظمتها التي على وشك معرفة ثورة حقيقية في مجال التقدم ، وان دراسة هذه الحالة الخاصة تساعد على ابراز الخصائص العامة للمشكلة ٠

أ ـ تطور دور القوات المسلحة

كان للقوات المسلحة تقليديا هدفها الاول وهو تأمين الدفاع عن الحدود الوطنية ، وبالتالي تحقيق الانتصار العسكري على الخصم ٠ وقد اشتقت من هذا الواجب مجموعة متعددة من النتائج ٠

فقد كان من الضروري قبل كل شيء أن تكون هذه القوات المسلحة على درجة كافية من القوة حتى تستطيع المقاومة ، والوصول بالتالي الى النصر ، ومن هنا احتلت المتطلبات الكمية المرتبة الاولى نظرا لعدم امكان معارضتها ـ بصورة عامة ـ الا في حدود جزئية فقط ، عن طريق التطورات النوعية • هذا على الرغم من أن التطورات النوعية قد أخذت منذ خمسين عاما في الحصول على أهمية متعاظمة •

أما اليوم ، فالهدف الاول للقوات المسلحة هو ممارسة دور الردع ضد كل خصم يبدأ عدوانه المسلح • وليس هذا الهدف سوى حالة تعبر عن فشل الردع ، الذي عادت مهمة الدفاع للامساك به • ان هذا التغير في المهمة يجر في أعقابه ثورة عميقة • فالردع ، مع وجود التقنيات الحالية ، هو مشكلة نوعية بصورة أساسية وليست كمية • انه (أي الردع) هو الاصل وان عامل الكمية لا يتدخل الا بصورة عرضية ، ومع احتمال انه يتجه بصورة عكسية ضد قيمة الردع ، وعلى ذلك فان أهمية العامل النوعي وأفضليته قد أصبحتا وهما لا تستطيعان تلبية المتطلبات النوعية ولا المتطلبات العددية (الكمية) في وقت واحد • ويصبح من الضروري والحالة هذه وضع شارة استفهام حول الردع وامكاناته المحدودة في عدم التصرف بأكثر من تنظيم دفاعي غير كاف بصورة طبيعية • وينتج عن ذلك موقف يظهر مناقضا للعقول التي كونتها مدارس الماضي والتي أصبحت الان منطقية ، ومهما كان عليه الموقف ، فانه يجب القول بصراحة في أن الحلول الحالية ، والتي لا تزال ايضا متأثرة بالتجربة القريبة التي أمكن تجاوزها ، هي حلول لا تزال بعيدة عن التوافق مع أفضل الموارد المتوفرة ، فالمطلوب هو جمع النوعية الى الكمية ، وهذا ما يظهر مستحيلا • ومن هنا فان الاتجاه نحو اقامة بناء للردع مفرط في تكوينه على أساس العدد (الكمية) ويضمن تحقيق الدفاع على أساس الاستجابة الكاملة للنوعية ، وليس هناك حل عقلاني وقياسي الا في اقامة جهاز للردع ، صغير في حجمه قدر المستطاع ، ومتقدم كبير في حجمه وبسيط في تسلحه قدر المستطاع : (يجب تنظيم

نوعين من القوات المسلحة ، متعارضين في خصائصهما ومميزاتهما)٠

أما بالنسبة للردع ، فان ذلك يقود الى سياسة مثالية ، أو الى تنظيم مجموعات صغيرة جدا : فعشرة أدوات أو أجهزة يكون بقاؤها على قيد الحياة مضمونا ، واختراقها مأمونا (أو موثوقا) لهو أضمن وأفضل في الردع من خمسين أداة يكون بقاؤها على قيد الحياة غير مضمون ، واختراقها غير أكيد أو ثابت بحيث تعتبر فعاليتها مشكوك بها ٠

وأما بالنسبة للدفاع ، فان ذلك يقود الى قوات مسلحة مختصرة في حدود نواة دائمة كحد أدنى ، لكنها قادرة على التطور بسرعة عن طريق التعبئة بتأثير المتغيرات في قيمة الردع ، ومسلحة بتسليح يتوافق وبنية تنظيمية اقتصادية جدا ٠ وتعتبر هذه النواة بمثابة نسق أول فقط ، واجبه الاساسي التغطية والتدخل لكسب الوقت خلال فترة التعبئة ، ويكون التدخل محدودا ، وربما وفق الامكانات الحديثة المتطورة ، ولكن يجب في هذه الحالة تنظيمه بدقة وضمن الحدود الصغرى قدر المستطاع ٠ ومما تجدر ملاحظته هو أن تنظيما دفاعيا ناجعا قد يكون له تأثيره الرادع الكبير ، في حين أن قوة للردع لا تستند الى تنظيم دفاعي جيد ، قد تكون معرضة لتأخذ شكل سراب خداعي ، اذا ما وضع في الاعتبار ان الردع النووي قد فقد قيمته ٠

ب ـ تطور البنية التنظيمية

تسمح الاعتبارات السابقة بوضع المخططات الرئيسية للاتجاهات المتوقعة من أجل تطوير بنية القوات المسلحة ٠ فهذه القوات وهي تهجر تدريجيا البنى (أو التنظيمات) المتوارثة منذ عصر الحضارة الزراعية والتي تم تعديلها بمقادير تتراوح زيادة ونقصانا في (عصر المانيفاكتوره) للحربين العالميتين الاولى والثانية،

هذه القوات المسلحة مدعوة للتوافق مع أدوارها الجديدة وبتأثير الافكار الموجهة التي تلتزم بها الدول المختلفة ٠

لقد أصبح الردع هو مصدر القلق والهموم بالنسبة لهذه الدول ، مثل فرنسا الحالية التي تقف في طليعة الغرب ٠ وستظهر هذه الدول وهي تطور قواتها فنيا للوصول الى أرفع المستويات التقنية ، على حساب قواتها الدفاعية الخاصة ٠ ففي عالم أصبح طابعه المميز عدم الاستقرار السياسي ، واذا وصل الردع الذري الى المرحلة التي يفقد فيها قدرته الضامنة للاستقرار ، تصبح هذه المعادلة الاختصاصية جدا مصدر الخطر الكبير ٠ وعلى النقيض من ذلك ، فهناك دول أخرى ـ مثل ألمانيا الغربية ـ قد اختارت اعطاء الافضلية للدفاع التقليدي ، وستستمر في الابقاء على قوات تقليدية كبيرة ٠ لكن هذه الدول لا تستطيع الاعتماد على نماذج مختلفة من التنظيمات العسكرية (قوات دائمة تتفاوت في حجمها زيادة ونقصانا عند التعبئة ـ كالتنظيم الحالي لقوات حلف شمال الاطلسي) أو قوات المجندين (مثل النظام السويسري) ٠ وان هذا المفهوم العام قد تأسس على دفاع يفترض فيه أنه لا غنى عن الردع ، الذي يتم تأمينه عن طريق بعض الحلفاء الكبار ، وهو حل قد ينتهي بصورة مخادعة ومؤسفة في بعض الافتراضات ٠

لهذا السبب تظهر في كل مرة أفضل معادلة يمكن الوصول اليها وهي تنظيم متوازن للقوى يجمع بين الفاعلية والردع والقدرة على الدفاع التقليدي ٠ وهذا هو الحل الذي لجأت اليه القوى الكبرى (الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية) ولكن وفق معادلات مختلفة بسبب ما يتوفر لهذه القوى من موارد ، ونتيجة ايضا لميزاتها ومعطياتها الجيو ـ استراتيجية ٠ ولكنني أعتقد أن هذا الهدف الاقصى ليس أكثر من خيال بالنسبة للامم الاقل أهمية ٠ فاذا ما أريد بدقة تطبيق التنظيم على نطاق أكثر تحديدا ، ووفق منطق يتوافق مع مختلف الواجبات التي يجب الاضطلاع بها ٠

ان الامر المثالي في تقديري هو في ضرورة الوصول الى تمييز بين المستويات أو الدرجات التالية :

١ ـ **جهاز للتصميم (ووضع المفاهيم)** يحتل مرتبة القمة ، ويتم فيه دراسة الاستراتيجية ، سواء من أجل دراسة العلاقات العامة الدولية أو من أجل الدراسات العملياتية ، حتى يصبح بالامكان متابعة نتائج ما يستجد من التقنيات المتوقعة عن قرب قدر المستطاع ، وكذلك التطورات السياسية المعاصرة والمقبلة ، وسيكون ذلك بمثابة شكل جديد لهيئة أركان تضطلع بدور مركز للتفكير والبحث والتفكير أكثر منه مركزا للادارة أو وسيلة قيادية • وتظهر ضرورة هذا التطور بصورة حتمية لا مفر منها ولا غنى عنها •

٢ ـ **تنظيم للردع** يكون على أعلى المستويات التقنية ويضم هيئة من الفنيين الاختصاصيين جدا ، ممن يتركز عملهم بالتناوب على الابحاث والتعامل مع الاجهزة المتزايدة تعقيدا يوما بعد يوم ، والتي سيتزايد تطورها • ان عقلية هذا التنظيم الجديد (سلاح الردع) سيبتعد أكثر فأكثر عن عقل المقاتل (في الطيران الحالي على سبيل المثال) حتى يستطيع اكتساب المزيد من ظواهر عقل الفني الاختصاصي في الصناعة الحديثة •

٣ ـ **تنظيم دفاعي** أرضي جوي ، وبحري جوي ، مشتق من نموذج القوات المسلحة الحالية ، ولكنه يتميز عنها بالخصائص والمرتبات التالية :

أ ـ **نواة للقوات يمكن استخدامها دائما** تكون بكاملها أو بأكثريتها من المحترفين وتستطيع الاضطلاع بالواجبات التي قد يطلب اليها تنفيذها وفق متطلبات الموقف (للتغطية ، أو التدخل) وتكون هذه النواة مختصرة قدر المستطاع ، ويقع عليها واجب المحافظة على الروح القتالية وفق أفضل التقاليد العسكرية الوطنية •

ب ـ **نظام خاص للتجنيد والتعبئة** • ويتشكل من خدمة قصيرة

الاجل جدا « على سبيل المثال أربعة أشهر في الخدمة العاملة ، واستدعاء للخدمة ثلاث مرات مدة كل دورة (مرة) ثلاث أسابيع على أن يكون الفاصل بين الدورة والدورة التالية سنة كاملة » وتخصص هذه الخدمة لتشكيل وحدات اقليمية من الاحتياط المتلاحمة جدا ، والمتدفقة جدا بالحيوية ، والحصول بذلك على قوات كبيرة تستطيع اثبات وجودها ، اذا ما وصل الردع الى المرحلة التي يفقد فيها قيمته • ان هذا التنظيم من القوات لن يكون مجهزا الا بالاسلحة والاعتدة الخفيفة على أن يتم دعمه عند الضرورة بمتطلباته • ويضمن هذا التنظيم الحد الادنى من الواجبات في التعليم العسكري للشبيبة، ويجسد ارادة الامة في الدفاع عن نفسها •

يتميز هذا المخطط الاجمالي بامكانات تطبيقه في جميع الامم المتقدمة • فالامم غير الذرية تصبح بذلك (مشتركة) في جهاز للردع يشكل قسما من الجسم الدفاعي (أو المؤسسة الدفاعية) أما هؤلاء الذين لا يريدون أو لا يستطيعون العمل ، فان عليهم الانضمام الى تنظيم دفاعي آخر ، حيث تقوم قوات التدخل في الاضطلاع به غالبا وهو الاضطلاع بواجبات حفظ النظام • وفي الامم الاقل تطورا ، يكون الدفاع عن طريق المجندين أكثر أو أقل تنظيما ، وتشكل العصابات (الغيريللا) قوة الردع الوحيدة ،ولكنها قوة ناجعة وقوية •

هناك تطور آخر في بنية القوات المسلحة ، من المهم توقعه ، وهذا التطور هو المتعلق بالتنظيم المحتمل **« لوحدة الدفاع »** • وفي الواقع ، فانه أمر مؤكد بأن تطور تقنيات الردع والدفاع قد دفعت ابعاد مسرح العمليات وعملت على توسيع مساحته الى أبعد حد ، في حين أن تطور الاسلحة الجديدة قد أصبح يتطلب استثمارات تتجاوز في حجمها ــ بصورة عامة ــ امكان أمة متوسطة ، مثل دول أوروبا • وقد عملت الظروف الجديدة على دفع الدول نحو التجمع بهدف تأمين دفاعها بما يتوافق مع معطياتها السياسية والجغرافية •

لقد أخذت هذه التجمعات حتى الان شكل الاحلاف العسكرية في زمن السلم ، مع تنظيم للقيادة من أجل الحرب ، وهذا التنظيم القيادي يتراوح في تقدمه وتطوره زيادة ونقصانا • وقد تجمعت هذه الاحلاف حول القوى الذرية الكبرى التي تستطيع وحدها ضمان الحماية لقواتهم الرادعة • وانطلاقا من هذا الواقع ، فان هذه القوى الكبرى (الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيبتي) قد مارست نوعا من الهيمنة العسكرية على حلفائها الاوروبيين الذين لم يقبلوا هذه الهيمنة الا بقدر ما يظهر لهم خطر الحرب والعدوان ثابتا وأكيدا• ومنذ أن وصل القطبان ، الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي الى التوازن في أجهزتهم الاستراتيجية ، وظهر نوع من الهدوء السياسي وازالة التوتر بينهما ، ومنذ ان بدأت ايضا فرنسا والصين في انتاج أسلحة نووية متعددة الرؤوس ، حتى أخذ هذا النموذج من الاحلاف العسكرية في فقد قيمته ، ذلك أنه لم يكن هناك ما يبرره سوى التوتر بين الشرق ـ والغرب ـ ثم بدأت المحاذير السياسية لهذه الاحلاف في الظهور بشكلها الواضح ، وبصورة خاصة خلال أزمات حرب فييتنام • ومن المحتمل أن يكون الوقت مبكرا لتوقع التحولات التي يجب ادخالها على تنظيم قوات حلف شمال الاطلسي وحلف وارسو • ومن ناحيتي فقد عرضت حلا ظهر لي بأنه يسير في اتجاه التطور : ادخال في حلف شمال الاطلسي نسقا أوروبيا يشكل نواة (لوحدة الدفاع) عن أوروبا • وهكذا يتم تطعيمها باصلاح للتجمع الاقليمي في الدول ذات المصلحة الاستراتيجية المشتركة ، مع عدم الاحتفاظ بعلاقات مع الحلفاء الذريين الكبار ، تزيد على علاقات الشركاء • فما هو المستقبل المباشر لمثل هذا المشروع ، يخيل لي أن مثل هذا التفاهم الاقليمي العسكري يتعلق بصورة وثيقة باحتياجات عصرنا ، بحيث أنه من الممكن رؤيته عاجلا أو آجلا وقد تأتي ولادته خلال السنوات المقبلة •

ان الاختلاف بين هذا التنظيم المقترح ـ في رأيي ـ وتنظيم الاحلاف من نوع حلف شمال الاطلسي ، هو أن التنظيم المقترح

يجب أن يكون مفيدا للغاية ، وهو يحقق في وقت واحد مزيدا من التعاون على بعض المستويات ومزيدا من ابراز الطابع الشخصي على الصعيد الوطني • وان هذا الشكل من التكامل في التعاون يلقى الكثير من القبول بين شركاء متساوين بصورة محسوسة ، ولهم مصالحهم المشتركة ، ويتوافق هذا مع ما سبق أن أطلقت عليه في السابق اسم (جهاز للتصميم ووضع المفاهيم ـ الفقرة أ من هذا البحث) وهو الجهاز الذي يمثل المركز العصبي والعقلي للدفاع المشترك • وهنا وعلى هذا المستوى يجب الابتعاد عن ممارسة دور (**القيادة ـ أو الزعامة**) على نحو ما يتم اتباعه في حلف شمال الاطلسي ، حيث يمارس الحليف الكبير عمليا وحده دور المبادأة في اصدار التوجيهات • ولكن يجب العمل بمبدأ الحوار المتبادل بين الحلفاء المختلفين للوصول معا الى درجة واحدة من المفهوم للمشكلة الاستراتيجية • وهناك تكامل آخر في التعاون لا بد من تحقيقه ، وهو مشتق عن التطور الاقتصادي وعن وجود السوق الاوروبية المشتركة ويتمثل بالضرورة المطلقة لاقامة سوق مشتركة للتسلح مع مراعاة تقسيم (الانصبة) أو الكوتا للمحافظة على فاعلية كل عضو من الاعضاء في المحافظة على صناعات التسلح الوطني ، ومتابعة العمل باجازات تضمن استخدام أفضل المواد • وينتج عن ذلك ، وفي وقت واحد ، امكانات وضرورات تنظيم جهاز موحد للتسلح وجهاز اداري (لوجيستيك) مشترك الى أبعد الحدود • وينتج من هنا أيضا امكانات وضرورات **جهاز موحد للابحاث والتطوير** يتركز عمله في مجال التسلح • وبغير هذا المجموع من الاجراءات لا يكون هناك ثمة أمل بتحقيق فوائد مالية من هذا المجال • وليس هناك من يستطيع مثل أوروبا صنع هذا (**المجموع الكبير**) •

ان بعض من التكامل في التعاون يتجه لاقامة **تنظيمات للردع** على أي مستوى ، ووفق مقياس يمكن له البقاء في اطار سلطة سياسية مشتركة ومحددة جدا • ولقد كانت ، فيما مضى أيضا ، هناك مشكلات في تنظيمات الدفاع الجوي والدفاع المضاد للصواريخ •

ومن الضروري التركيز على هدف التنظيمات المتكاملة بمقادير مختلفة ومتنوعة ٠

وعلى النقيض من ذلك ، يظهر التكامل في التعاون على مستوى التنظيم الدفاعي ، بحيث لا يكون هذا التكامل مجرد عبث لا طائل تحته فقط ، وانما بمثابة صورة مشؤومة وقاتمة ، وذلك نتيجة لبتر الخيال الدفاعي الوطني والقضاء على التقاليد السلفية ٠ وان الشكل الوحيد للتكامل المرغوب فيه على هذا المستوى هو التكامل في التسلح على نحو ما سبق ايضاحه وطرحه ، وسيكون من المرغوب فيه جدا ، أن يتم تعميم نظام التجنيد والتعبئة في أوروبا بمجموعها٠

ان هذه المقولات تتوافق مع ما يمكن مجابهته في أوروبا ٠ أما في خارج أوروبا ، وانطلاقا من الاعتبارات السياسية ، فانه من الممكن مشاهدة ولادة أنواع أخرى من الوحدات الدفاعية ، فأفريقيا الجنوبية ، وقسم من افريقيا الناطقة بالافرنسية ، وقسم من افريقيا الناطقة بالانكليزية ، والشرق الاوسط العربي ، وجنوب شرق آسيا الخ ٠٠٠ ووفقا لالتقاء الظروف ، فانه بامكان هذه الوحدات الدفاعية الاشتراك مع وحدات أخرى أكثر قوة وفاعلية وتمتلك تنظيما للردع٠ ومن الطبيعي أن تفترض هذه الوحدات الدفاعية تحقيق فوائد مشتركة مع التعرض لاخطار مشتركة أيضا ، وكذلك بالنسبة للسياسات حيث تتجه الجهود للالتقاء ضمن الحدود الدنيا ٠ وأعتقد أن هذا الشكل يتوافق بصورة أفضل مع المتطلبات الخاصة والاقليمية للدول ،مما كانت عليه الاشكال التقليدية للاحلاف العسكرية المعروفة بأشكالها الكبرى منذ خمسين عاما ٠ بقي بعد ذلك دراسة تطور التدخل في اطار الوحدات الدفاعية ٠ انها فاعلية عسكرية يمكن لها التطور الى حد بعيد ، اذا ما أمكن تحقيق الاستمرار في نشر الاعمال التخريبية ضمن دول العالم الثالث وفق اسلوب العمل غير المباشر ٠ وكما أشرت الى ذلك من قبل ، فاني أعتقد أن مثل هذا التدخل الخارجي سيتزايد خطورة أكثر فأكثر ، ولكن يجب الاعتراف أيضا أن بعض ردود الفعل المباشرة ، والسريعة ، والعنيفة والقاسية ،

والتي لا تحتمل التأخير الى الغد ، على نحو ما حدث في ليبرفيل . وبيزرت أو أيضا مثل الضربات المتنوعة الاسرائيلية في اطار الايقاف الدفاعي ، والتي يمكن لها خنق التطورات الخطرة (في البيضة ـ أو القمقم) والمساهمة في اقامة هيبة للقوة العسكرية · ومنذ اللحظة التي يتم فيها اقامة وحدة دفاعية حقيقية ، يتناقص احتمال التدخل بصورة افرادية من قبل أحد أعضاء وحدة الدفاع العسكرية ويظهر تنظيم التدخل الاجماعي ليفرض ذاته · وقد حملتني تجربة حملة السويس على الوصول الى نتيجة بضرورة الاحتفاظ في مثل هذه التدخلات الاجماعية بطابع القوات الوطنية التي تعمل متجانبة تحت قيادة مشتركة ، وليس مجرد (عجينة) من القوات المستقلة · وسينتهي هذا التدخل الاجماعي دون ريب لتنظيم قوة عمل تفتح المجال لتنظيم جهاز تدخل حقيقي على المستوى العالمي ، تحت قيادة هيئة الامم المتحدة فعلا وبتوجيهها ·

٦ ـ المستقبل السياسي

يشكل المستقبل السياسي ميدانا رحبا ومعقدا ، وأنه من الصعب تقدير مركبات السياسة واعتبار مقوماتها بصورة منعزلة لانها تتداخل فيما بينها بقوة وثبات · وعلى هذا ، وعلى الرغم من أننا نقف هنا على عتبة ارتياد تحليلي ، فانني أعتقد بأنه من الضروري جمع الاعتبارات المستخلصة من التطور المتوقع للسياسات الداخلية والخارجية ، وسأرغم نفسي على فصلها دون تحقيق نجاح دائم في ذلك ، وأخيرا ، فان علينا أن نتذكر بأن نتائج هذا التحليل الاولي ستظهر مشتركة فيما بعد مع النتائج المستخلصة من تحليل العوامل الاخرى ·

انني سأضع في اعتباري قبل كل شيء ، خلال مرحلة الارتياد هذه التطور الممكن للحوافز الانسانية واتجاهات مؤسسات التطور وتشريعاتها ، وسأحيط عندها بمشكلة التطور المتوقع للسياسات

الداخلية وأخيرا تلك المتعلقة بالسياسات الخارجية ·

١ ـ تطور الحوافز الانسانية

تتعلق مقومات الرجال بصورة أساسية بالحوافز الباعثة لها· وتستجيب هذه الحوافز قبل كل شيء للغرائز البسيطة كغريزة المحافظة على البقاء والجوع والنوم والحاجات الجنسية ، ثم تتحول بعد ذلك الى رغبات في التفوق والقدرة ولارتباطات متبادلة في الحاجة للحماية والامن ، وأن مجموعة هذه الحوافز البسيطة هي التي تعطي للمجتمعات اتجاهاتها المشتركة التي تكون أحيانا عدوانية ، وأحيانا محافظة ، والتي وفقا لدرجة المستوى الحضاري والقيود أو الموانع التي تتضمنها ، تكون مقيدة بمقادير تتراوح زيادة ونقصانا ، فتصبح مكبوتة أو مصعدة سامية ، وينتج عن ذلك توفر صفات وخصائص نفسية اجماعية تتغير غالبا في كل مجتمع خلال مسيرته التاريخية· ولقد تعرض هذا التغير لكثير من الايضاحات المختلفة جدا · وعلى سبيل المثال فان سبينجلر وتوينبي يعتقدان بأن هناك وجود لتطور نموذجي في المجتمعات شبيه بذلك التطور الذي يمر بالفرد ، فالمجتمعات تنتقل من الطفولة الى الشباب فالمراهقة فعمر النضج حتى الشيخوخة · ويكون الموت في النهاية ممثلا بالذوبان في حضارة أخرى · ويضيف سبينجلر فكرة أخرى وهي ان كل حضارة متميزة بخصائص نوعية ربما كانت نتيجة لتاريخها ، ولكن وفي كل حالة فانها ترتبط دون انفصال بالنفس التي أبدعتها · وتقف الماركسية في الاتجاه المضاد عند تفسيرها للتطور فتعتبره نتيجة لتقدم التقنيات الاقتصادية والاجتماعية · فهناك اذن نظام تقدمي له صفته الحركية (الديناميكية) في جميع عصور المجتمع · وأخيرا ، فمنذ فترة قريبة جدا طرح بوثول Bouthoul وجهة نظر مغايرة عندما أخذ في اعتباره الاثر المتبادل للتفجر السكاني الذي هو نتيجة لتطور النفسية العدوانية ·

ليس هناك مطمع في الواقع للحكم هنا على هذه النظريات المتباينة ، ويظهر التحليل الاولي أنه من الانصاف الاعتراف بأن لكل نظرية من هذه النظريات نصيب من الحقيقة • وكما هو الامر دائما فان التفسير الوحيد لظاهرة من الظواهر المعقدة لا يغطي الوجوه المتعددة لهذه الظاهرة • ويظهر انه من المعقول القول أن هناك تداخل بين عوامل مختلفة : مثل عمر المجتمع ، ونفسيته أو روحه وتصلبه أو تيبسه أو قدرته على التجدد في المجالات التقنية والتشريعية والتنظيمية ، وقوة الدفع (أو الزخم) الناتجة عن وضعه السكاني (الديموغرافي) واقتصادياته • وليست هذه اللائحة كاملة ، فيجب أن يضاف اليها على الاقل الاثر المحرض أو المحبط والعقيم تبعا للموقف ، في صراعات هذه المجتمعات مع مجتمعات أخرى حتى تنتصر وتفرض هيمنتها عليها أو حتى تستطيع انقاذ نفسها للمحافظة على بقائها • وكذلك تأثير الافكار والتقنيات المستوردة من الحضارات الاجنبية • ويظهر ذلك أنه بالامكان استخلاص مجموعتين من العوامل : العوامل الداخلية والعوامل الخارجية • ويظهر بين هذه العوامل الداخلية ، عامل من أكثرها أهمية وهو العمر التاريخي للمجتمع • فالنظرية الدورية لحياة الامم والحضارات تضم عددا كبيرا من الامثولات التي تحمل على اهمالها واسقاطها •

لكن طبيعة الظاهرة الاجتماعية ليست بمثل هذه البساطة ، ويظهر أنها تتشابه مع علم زراعة البساتين (نظام البستنة) أكثر مما تتشابه مع البيولوجية الحيوانية : فالحضارات تشهد نسغها وهو يجف وينضب مع تقدم العمر ، ولكن التفريع وزرع النصائل في تربة جديدة ، تنتج غراسا فتيا جديدا ، وان الطعم في هذه الفصائل على الجذوع القديمة يحدث التجدد • بل هناك ما هو أكثر من ذلك ، فجذوع الاشجار القديمة قد تقدم دعما قويا الطعم الاجنبي ويمنحه حياة قوية • وهكذا فان الحضارة الاوروبية التي ربما وصلت حتى حدودها القصوى في القرن الثامن عشر خلال اندفاعتها الاساسية (وذلك بحسب نظرية سبينجلر على الاقل) قد أنتجت حضارات

جديدة في الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي ـ وتميزت هذه الحضارات بحركيتها ـ ديناميكيتها ـ القوية ، حتى أن تأثير الحضارتين والحضارة الامريكية خاصة ، على أوروبا ، هو على وشك توليد حضارة حقيقية من جديد وهكذا ايضا ، فان أثر الحضارة الاوروبية ، الذي كان في نقطة انعطافه تقريبا ، قد أيقظ الحضارات القديمة المتصلبة (المتيبسة) في روسيا أولا ، ثم في الصين ، وفي عدد كبير من أقطار العالم الثالث ٠

فاذا تم الانطلاق من هذه الاعتبارات والمعطيات ، فان ذلك يقود الى التفكير بأن مخطط شبينجلر أو توينبي أو ابن خلدون أيضا ، في مجال التطور الدوري للحضارات ، انما هو تطور لا يتعلق الا بحضارات غير خاضعة لاي تأثير خارجي ، وليس ذلك أكثر من حالة استثنائية ، (مثل الانكا قبل بيزار) (١) ٠ وعلى النقيض من ذلك ، فان المجابهة الثابتة والمستمرة بين الحضارات ينتج اقترانات وحوافز واعتداءات ، تدفع الى التغلب على التحديات التي تجدد باستمرار النسغ عندما يصل الى مرحلة الجفاف ٠ فاذا لم يحدث هذا التجدد ، فالمجتمع غير المتطور يزول أو يتم امتصاصه حتى ينتج هذا الامتصاص حضارة هجينة تستطيع بدورها عيش حياة شباب جديدة ، وبصورة مختصرة ، وكما هو الامر في حياة الحيوان ، فان اعادة الانتاج تعيق موت النوع وانقراضه ، بالنسبة لحياة الافراد ، ويظهر تماما ان المحافظة على بقاء المجتمعات يتحقق من خلال شكل انتاجي ليس أكثر من صدمة أو تشرب بين الحضارات المختلفة ٠

---

(١) الانكا Incas اسم الامبراطورية العظيمة والسامية للبيرو خلال مرحلة اكتشاف أمريكا ٠ أما بيزار Bizarre - Franfois فهو مغامر اسباني ولد في توجه (١٤٧٥ ـ ١٥٤١) وقد اكتشف بمساعدة أخويه البيرو ، وقتل في ليما على أيدي أنصار منافسيه ٠

ـ المعربان ـ

تتأكد هذه النظرة بالنموذج الرائع لحضارة الشرق الاوسط وبقاؤه الخارق للطبيعة على قيد الحياة ، رغم أنه تعرض منذ أيام السومريين والبابليين للدمار المستمر وامتزجت أرضه بموجات الفاتحين ، واحتفظت بعد ذلك كله بخصائصها الاساسية عبر آلاف السنين • وكذلك الامر أيضا بالنسبة للحضارة الصينية ، وعلى النقيض من ذلك ، فهناك حضارة الستيبس (٢) التي مارست دورا مستمرا في التخريب ولكنه مثمر ومخصب أيضا نتيجة لاقتراناته بالحضارات الكبرى المتحركة (الديناميكية) في شمال الصين والهند واليونان وروما وأوروبا الحالية وأمريكا • وان أوروبا ذاتها التي عرفت التطور الخارق للطبيعة منذ أربعة قرن ، تستحق ذلك يقينا لانها جابهت باستمرار تحديات أممها المختلفة •

يمثل تطور المجتمعات نتيجة لذلك نقطة التقاء وتوازن بين المراحل الصاعدة وبين المراحل الهابطة أو النازلة • وتحدث التجربة التاريخية وربما الصفات والمميزات الجذرية إنطلاقا من الامزجة النوعية والطبائع المميزة جدا • وهناك بعض المجتمعات سلبية جدا (مثل المسلمين القدريين أو الجبريين والصينيين الماديين والهنود العدميين) وكلها تستند الى ارادة في القوة والقدرة ، وتفاؤل عميق يساعدها على صيانة الخيال البناء وحب المغامرة • ولكن ، وكما هو الامر في الطبيعة ، اذ يمكن للاولاد أن يكونوا أناثا وذكورا : فالخمائر العربية والهيلينية كانت لها لحظاتها الرجولية الكاملة في الشرق الاوسط • والصين الماركسية قد تستطيع تغيير الجنس • وأوروبا الموحدة ، المسالمة والاجتماعية قد تنام في سلبية الشيخوخة

يظهر لي جيدا أن هذا المفهوم للتاريخ انما هو متعلق بالحقيقة

---

(٢) الستيبس Ṣteppe ، اسم روسي يطلق على السهوب العشبية الكبرى في روسيا وأوروبا وآسيا ، وتحمل اسم هذه السهول اسم بامباس في جمهورية الارجنتين •

ـ المعربان ـ

الموضوعية والمخيبة للامال الى حد بعيد : انها في الحقيقة أقرب الى الرؤيا والخيال مما كانت عليه نظرية داروين في (الصراع من أجل البقاء) ومما هي عليه أيضا الآمال الكبرى في السلم والنظام الدوليين والتي نعيشها ونسعى وراءها • لقد عالج كاتب أمريكي معاصر (لويس ج• هال Louis J. Halle) هذا الموضوع ، وأظهر أن الرجل انما يشق طريقه عبر الجدلية (الديالكتية) المستمرة • وبين العالم كما هو في الواقع وبين عالم المفهوم الذي يحلم به : اننا نبحث عن طريقة لتنظيم الاضطراب ، وهذا هو دورنا • والواقع أن العالم الموجود سيكون قاسيا وأليما ، اذا لم يتم اتخاذ ما هو ضروري لتحضيره بالقوة والارغام • ولكن يجب أن يتم تنفيذ ذلك بادراك عميق للواقع ولما يجب تطويره ، وليس بالتعامي عن المثاليات المنطقية التي ليست أكثر من نظريات خيالية • ان القضية الوحيدة التي أطرحها حول هذا الموضوع والتي سأعود اليها فيما بعد ، وهي في معرفة ما اذا كانت المثل العليا التي نزعم طرحها قد تستجيب للمصلحة العامة بما في ذلك التطور الانساني •

نعود من جديد الى مشكلة الحوافز ، وانه أمر مؤكد في أن هذه الحوافز تتعلق قبل كل شيء بدرجة حركية المجتمعات (ديناميكيتها) فالمجتمعات في توسعها أو في معاودة نشوئها تميل الى الانتشار ، وتقبل تقديم التضحيات الجسام في سبيل الوصول الى ذلك • أما المجتمعات المتصلبة والمتحجرة فتبقى سلبية وخائرة العزيمة • فتتقدم الاولى وتتراجع الثانية •

هنا يظهر السؤال الذي يفرض ذاته ، أين تقع أوروبا من موقع التطور ؟ ان أوروبا المتحجرة في الثلاثينيات من هذا القرن قد قلبت رأسا على عقب ، بواسطة الحرب العالمية الثانية ، وأخذت في انطلاقة جديدة بتأثير مهماز التقنيات الامريكية • فأمريكا ، وهي في أوج توسعها ، قد أحاطت دون ريب بتأثير الضرورات (ودون أن تعرف ذلك) بالعصر الامبريالي على المستوى العالمي • كما أن

الاتحاد السوفييتي بعد مرحلة الامبريالية الايديولوجية والعسكرية ، قد أصبح يجتاز مرحلة التذعيم وترسيخ البنيان والتي ربما لا تكون أكثر من فترة قصيرة ·

أما الصين ، فانها بعد يقظتها الحديثة ، تستطيع أن تجد ذاتها القوة الحركية السلبية والخارقة للطبيعة ، على نحو ما تميز به تاريخها من خصائص وميزات ·

وأما العالم الثالث الذي يجب أن ينصرف كليا بشكل طبيعي لتطوير ذاته ، فانه قد يتعرض لعواصف عاطفية خطيرة ، لا سيما اذا لم يكن تطوره كافيا ومتساويا · وتظهر في كل مكان احتمالات المجابهات ، فالعالم الذي يعد نفسه للمستقبل ، ليس أبدا هو العالم الهادىء والسلمي · يظهر لي من خلال هذا المنظور أن الشيء الاساسي هو انقاذ الحركية ـ الديناميكية ـ لحضارتنا الاوروبية المكتهلة ، فانشاء أوروبا في اطار (مجموع كبير) قد يعيد خلق القوة والثقة بها وهو أمر حتمي لا غنى عنه · وفي الوقت ذاته ، فان وحدة أوروبا سترغم على اجراء تقويم واصلاحات صعبة وقسرية تخرجها عن واقعها · وقد يكون ذلك بمثابة حمام كحمام جوفنس (١) ولكن هذه النتيجة قد تصبح خطرة اذا ما تغلب ثقل معاكس فأفقد الغرب تقاليده الفردية والمثالية ، والتي قد تسحق تحت وطأة حضارة الغزارة في الانتاج والاغراق في المادية والمحمية بصورة جيدة · هنا توجد المشكلة الاخلاقية الخطرة جدا والتي لا بد من توفرها للتأثير على السلوك الموجه لبناء المستقبل ·

٢ ـ تطور الانظمة

أ) البنية الداخلية للانظمة

تجسد الانظمة الحضارة ، وتعتبر بمثابة صك تحكيمي أصيل

---

(١) جوفنس Jouvence ، هي اسطورة حورية ـ آلهة المياه ـ مسخها المشتري ـ جوبيتر ـ الى ينبوع ، تتميز مياهه بفضيلة اعادة الشباب لهؤلاء الذين يتطهرون ويغتسلون بها ·

على ما تم انجازه بين المثل الاعلى ، وبين الممكن والمحتمل • وانطلاقا من هذا الواقع ، وعلى نحو ما نوهت اليه في معرض الانظمة العسكرية ، فان الانظمة تأتي دائما بعد التطور بمسافات تتزايد أو تنقص ، ويظهر ذلك بصورة خاصة خلال فترات التطور السريع على نحو ما هو عليه الموقف في أيامنا هذه • ومما لا ريب فيه أن أنظمتنا في الوقت الحاضر تعاني من عدم التوافق ، وأن علينا توقع حدوث تحولات عميقة •

يمتطي عالم اليوم حصانا له نموذجان من الانظمة : الانظمة المتولدة عن الحضارة الزراعية ، والمعدلة بتأثير الديموقراطية بمقادير مختلفة وذلك على نحو يتوافق والمفاهيم المتكونة في القرن الثامن عشر ، وكذلك الانظمة المتولدة عن الحضارة الصناعية على أساس عتبة صناعة المانيفاكتورة المشكلة مع بداية هذا القرن •

لقد تأسست الحضارة الزراعية على أساس التدرج الطبقي وامتلاك الارض ، فجاءت أنظمة هذه الحضارة وهي تستند الى طبقة النبلاء (أرستقراطيوا) الزراعية ، والتي تعتبر الاقطاعية هي النموذج الاكثر صفاء ووضوحا • وان الحركة الديموقراطية التي انتجتها هذه الحضارة ، والتي ولدت في انكلترا في وقت مبكر جدا ، كانت حركة أرستقراطية بصورة أساسية هدفها البحث عن الحرية للوجهاء وعلية القوم ، والتمسك بها على الرغم من التطور الحتمي الذي لم تكن هناك وسيلة لتجنبه بالنسبة لزيادة قوة السلطة المركزية في (دولة الوطن) • وان الانظمة الديموقراطية التي تركوها لنا تشكل في الحقيقة تمثيلا جغرافيا لزعماء اقليميين واجبهم تحقيق التوازن واقامة الرقابة على سلطة تنفيذية ذات صلاحيات واختصاصات يجب أن تكون محدودة قدر المستطاع • وفي حدود هذا النمط من التفكير يجب ألا يكون الاقتصاد خاضعا لاي قيد من القيود ، لا من طرف الدولة على المخطط الداخلي ، ولا من حيث التجارة بين الدول بعضها مع بعض في المجال الجمركي على المخطط الخارجي • وان

الفكرة المهيمنة التي يجب أن تكون قاعدة السعادة والتقدم هي فكرة الحرية ·

ان ما لم يظهر في البداية ضمن موارد الاصلاحات الليبرالية التي قلبت صروح الاقطاعية وفتحت المجال للطبقة الفلاحية (البورجوازية) ، هو أن الحرية التي أقاموها ، لم تكن سوى الحرية الممنوحة للاقوياء والوسطاء لزيادة قوتهم وضمان سلطتهم · وكما هو الامر في الوقت ذاته بالنسبة للحرية ، عندما انضمت لتطوير الصناعة ، فقد حولت بصورة عميقة موارد الثروة ومصادر القوة لمصلحة رأس المال ، في التجارة ، والصناعة على حساب الزراعة ، وبذلك فقدت القاعدة الاقليمية القديمة في التمثيل الديموقراطي ذريعة وجودها ، ومنذ نهاية القرن التاسع عشر ، أصبح النظام البرلماني ، رغم بقاء نظام الاقتراع العالمي ، ليس أكثر من اطار تجاوزه الزمن ، وأصبحت قاعدة لعبته موضع استثمار القوى الحقيقية التي تعمل من خلف الستار (الكواليس) وبطريقة أقل بكثير مما يجب أن تكون عليه الديموقراطية ·

ولكن ، وقبل ذلك بوقت طويل ، كانت المبالغة في حرية الاقوياء قد أظهرت بوضوح معالم استبداد لا يمكن احتماله · فوقف الاجتماعيون (الاشتراكيون) من فرنسيين وألمان في واجهة الاقتصاديين الليبراليين الانكليز ، وكانت محاولتهم هي الوصول الى وسائل تضمن حماية الضعفاء ، وتنظيم توزيع ريع العمل بطريقة أكثر عدالة وأكثر توازنا · ولم تعد كلمة الحرية هي الكلمة المهيمنة ، وانما أصبحت كلمة **العدالة** ، وباسم هذه العدالة ، عمل ماركس على انضاج وتطوير نموذجه الفلسفي والاجتماعي ·

لقد كان هذا النموذج تركيبا رائعا لجميع الافكار التي تخمرت في القرن التاسع عشر ومنها : الثنائية الهيجيلية ، والمادية العميقة لفورباك Feuerbach ، والضمير في الصناعة ، والمكتشفات الاقتصادية ، والمعتقدات المسيحية لمستقبل يغمر الارض بسعادته ،

عن طريق الانتقام من الضغط والاضطهاد ، لا من الطبقة الاقطاعية ، ولكن من الطبقة البورجوازية التي أصبحت تمسك بالسلطة • وسيتم حرمان الاقوياء من مصادر قوتهم عن طريق اقامة الملكية الجماعية لوسائل الانتاج • وأخيرا ستتم هيمنة الضعفاء عن طريق ديكتاتورية البروليتاريا • وعندما جاء لينين فأضاف الى هذه الرؤيا العظيمة المفهوم الانتاجي الامريكي القائم على تطوير الصناعة الثقيلة وعلى مردود العمل • وأمكن تطبيق ذلك فيما بعد بنجاح وفق الاساليب الاكثر واقعية لضمان السلطة في روسيا • انتقلت النظرية الى عالم التطبيق ، وبعد الانقلاب والتطور ، أمكن الوصول الى تحول مادي كبير • وأخيرا أصبح لدى العالم رصيد جديد يحقق في وقت واحد فلسفة وأسلوبا للعمل • وأمكن ضمان حتمية الاستمرار في هذا التطور عن طريق التأكيد على التطور التاريخي ذو الاتجاه الوحيد والمقرر سابقا •

في هذه الفترة ، تم اخضاع الاستبداد الاقتصادي الليبيرالي في الدول الرأسمالية لسلسلة من ردود الفعل التعويضية • ففي هذه الدول ، وعلى خلاف ما توقعه ماركس وأكد عليه ، أصبحت عملية اعادة توزيع ريع العمل تحقق قدرا أكبر من التوازن والعدالة وذلك بفضل جهد الاشتراكيين والنقابات والبروليتاريا التي أفادت – جزئيا على الاقل – من التطور الاقتصادي ، ودون أن تكون مرغمة على المرور بمرحلة تأميم وسائط الانتاج ، أو اللجوء الى ديكتاتورية البروليتاريا • وعلى النقيض من ذلك ، فان النتائج لم تتحقق ، ولم يتم الوصول اليها الا ضمن حدود ضيقة أكثر فأكثر لتقييد الحرية الاقتصادية •

انتهى الامر بذلك الى نموذجين من الانظمة ، ففي البلاد الاشتراكية ، جعل الامتلاك الاجماعي لكامل وسائل الانتاج من الدولة هي المالكة والسيدة لجميع المشاريع التي توجه وفق المخططات انها (الدولة الشاملة) والمعاكسة تماما (للدولة المختصرة) التي كانت تتضمنها العقيدة الاقتصادية الليبيرالية • أما في البلاد

والدول الرأسماليه ، فان الوصايه على الاقتصاد الخاص قذ ضمنت بواسطة شبكة من القيود والقواعد المتشابكة أكثر فأكثر • وبذلك فان قاعدة الدور الاقتصادي المحدد ، قد وجدت نفسها وهي تضع القيود الكبيرة على حرية عمل أصحاب المشاريع الى حد التوجيه المحدود جدا وفق مخططات مدروسة ومتوقعة • وشهدت الدولة نفسها وهي تزيد الى حد بعيد من امتيازاتها •

يظهر لي بأن نموذجي النظامين يرجعان الى ظاهرة واحدة ، رغم استنادهما الى فلسفات متباينة جدا : وهذه الظاهرة هي التطبيق الضروري لحضارة صناعية • فالحل الماركسي ـ اللينيني هو حل متطرف نتيجة لمفهوم **الافضلية** ، وهو دون ريب قياسي جدا • أما الحل الرأسمالي ـ الاشتراكي فهو حل تدرجي عن طريق الخطأ وهو حل جاء نتيجة للمفهوم الذرائعي (البراجماتي) والتجريبي • ومن الملاحظ فضلا عن ذلك أن النظامين يميلان الى التقارب تحت ضغط الوقائع : فقد اكتشف الاتحاد السوفييتي الان فضائل توفر بعض الحرية في العمل الاقتصادي ، كما أن الغرب ، الذي يقيم مشاريعه على أساس رأس المال المستقل ، قد أخذ صفة الخدمات العامة أكثر فأكثر ، واكتشف ضرورة اقتصاد يكون في جزء منه على الاقل خاضع للتخطيط • وقد لا يتأخر الوقت كثيرا حتى يتم العثور على صيغة ملائمة للطرفين •

ولكن اذا وجدت الصيغ الاقتصادية والاجتماعية حلولا لها عن طريق الاختبار بالاسلوب الاستقرائي ، فتبقى أجهزة الدولة ومؤسساتها هي المسؤولة عن تكوين المفاهيم وهي أجهزة تعمل باسلوب آخر ونظام مختلف تماما ، ونتيجة لذلك تكون الحلول غير متوافقة مع الموقف الحقيقي • وفي العالم الرأسمالي ـ الاجتماعي تكون دعائم الدولة أيضا قائمة على أساس المعطيات القديمة للعصر الزراعي التي تم اصلاحها ولكن لم يتم الغاؤها من قبل المؤسسات الليبيرالية • وعلامة على ذلك فقد خضعت هذه المؤسسات لاصلاحات متتالية نتيجة للتقدم الاشتراكي وكانت النتيجة هي ظهور نموذج

مركب بصـورة غيـر طبيعيـة وغيـر منطقيـة تتصرف الادارة فيه بصلاحيات وسلطات غير خاضعة للرقابة البرلمانية (التشريعية) التي تعرف باسم الديموقراطية . ان التمثيل البرلماني القائم على أساس تمثيل اقليمي على نحو ما كان عليه عندما كانت الارض هي المصدر للثروة كلها ، لم يعد قادرا على امتلاك القوة الضرورية للهيمنة على الظواهر الاقتصادية والسياسية المتعاظمة التعقيد . وفي اطار خداع النظام البرلماني ، يظهر الاستفتاء الشعبي على أنه هو الذي يحدد بفاعلية متعاظمة أكثر فأكثر وبصورة مباشرة الرئيس الحقيقي للسلطة التنفيذية . وهذا الاخير يلتقي في الواقع نتائج اقتراع على السلطة الكاملة بمقدار يتراوح زيادة ونقصانا لمدة محددة يحكم خلالها قدر استطاعته بواسطة جهاز للادارة متعدد الاشكـال ودون رقابة في كثير من الاحيان ، وتتكرر هذه الظاهرة ذاتها على مستوى المشاريع والمؤسسات الكبرى سواء كانت مؤممة أو رأسمالية مغفلة : وان ثقل هذه الادارات العملاقة يعطيها قوة للتطور الطوعي الـذي يكون أحيانا مقنن أو موجه من قبل رئيس معين أو منتخب ، ولكنه في كثير من الاحيان يسير الى مصير مستقـل استقـلالا اداريـا .

ان المشكلة التنظيمية الكبرى لعصرنا هي في تحقيق نجـاح للوصول الى صيغة تضمن في وقت واحد الرقابة الناجحة من قبـل الرئيس ، والمنافسة التقنية الكافية ، والاستشارة الديموقراطيـة لاصحاب المصلحة الحقيقية .

لقد عمل السوفييت علـى أسـاس طـرح الفكـرة المركزية لديكتاتورية البروليتاريا ، فنظموا جهازا ديكتاتوريا للحزب الواحد يمثل الاقلية ، وينتحل الحقيقة في استقلال السلطة وتكاملهـا . وعلى هذا فليس للجهاز التنظيمي من الديموقراطية الا الظاهرة فقط وفقا للمفاهيم الغربية . كما عمل السوفييت على استخدام مجموعة اللجان (السوفييتية) التي أوجدها واقع الثورة ، وذلك من أجـل الابقاء على نموذج (للديموقراطية) ، ومن أجل تكييف ، نظريـا

على الاقل ، الآلة الضخمة للدولة مع المتطلبات المعقدة للاقتصاد والادارة • وتمثل هذه اللجان نوعا من التمثيل التقني والسياسي على مختلف الاصعدة (الاتساق) ، في حين يبقى التمثيل (الديموقراطي) لدى السلطة المركزية بكامله في قبضة الحزب •

وبصورة موجزة،فهناك لدى السوفييت افراط في الديكتاتورية السياسية على صعيد القمة ، ولكن مع تطعيم ديموقراطي تقني ، في حين يحتفظ النظام الغربي بالسلطة الادارية ويتم التساهل في توفير بعض الديموقراطية السياسية في القمة ، وهذا هو ما تمارسه وسيلة الرقابة البرلمانية والتي قادت الى منح المجالس المنتخبة الامتيازات لفرض سيطرتها على السلطة التنفيذية • وقد ظهر ذلك بصورته الواضحة جدا في فرنسا ، وكان سببا في مرض الجمهورية الرابعة • ومقابل ذلك ، وحتى يتم حل هذه الصعوبة ، فقد تم التوجه لتطوير نموذج الانظمة الرئاسية ، والتي تقدم الولايات المتحدة الامريكية نموذجا مجربا عنها • ويتم تقويم هذا الاتجاه واصلاحه بواسطة المشكلات السياسية الكبرى والمتعاظمة التعقيد ، والتي تتحرر أكثر فأكثر لتبتعد عن ادراك الرأي العام الجماهيري : مثل السوق المشتركة ، والوحدة الاوروبية ، والنقد العالمي أو الاستراتيجية الذرية والتي تشكل موضوعات لا يمكن معالجتها الا من قبل الاختصاصيين • ولكن ليس الامر على مثل هذه الصورة بالنسبة للمشكلات كلها ، بداية من وضع المخطط الاقتصادي وحتى الوصول الى وضع برامج الابحاث ـ على سبيل المثال ـ وبذلك أصبحت ادارة عالم اليوم عملا من أعمال الاختصاصيين • ولكن مشكلة الرقابة الديموقراطية تبقى قائمة دون وضع حل لها •

فكرت لهذا السبب بأن تكييف مؤسساتنا للتطور التقني يجب أن يقود تدريجيا وأكثر فأكثر الى اشراك الكفاءات الوطنية المختلفة في اتخاذ القرارات الادارية المتعلقة باختصاصاتهم • ويصبح التمثيل للمصالح والكفاءات تمثيلا تقنيا عوضا عن كونه جغرافيا •

ويصبح متكيفا ومتلائما مع وسائل العمل الاداري المتعلقة به · وبذلك يمكن الوصول ، الى ما يمكن مشاهدته من ارتسامات في بريطانيا العظمى ، تأخذ شكل التمثيل المتعدد الاشكال للرأي القادر على ايضاح ومراقبة الادارة بهدف تمكينها والسماح لها بالتحرك وفق المعرفة التامة بالهدف وبالقضية · أما التمثيل على الاساس الاقليمي ، الموروث من الماضي ، فلم يعد له من دور أكثر من مشكلات المباديء ذات النظام العام فعلا · وبهذه الطريقة تضمن السلطة المركزية بصورة أفضل تأمين الرقابة الناجحة على التقنيات ، وتستطيع ممارسة دورها بصورة أفضل للتحكم والتوجيه ·

ان هذه الرؤيا التي تظهر لي على أنها الوحيدة في حدود المخطط النظري ، هي بعيدة كل البعد في أن تكون الوحيدة · فبالامكان المساهمة على سبيل المثال بتوسع ثابت ومستمر لمسؤوليات الدولة في أجهزة السلطة التنفيذية القوية ، مما سيقود في الواقع الى نوع من الديكتاتورية المتعددة الاشكال للادارة (الى التقنوقراطية) · ويتضمن هذا الحل خطر الانفصال بين هذا النوع من الحكم وبين الرأي أو الفكر ، مما قد يتسبب بحدوث أزمة حادة وخطيرة في اعادة التوفيق بين الحكم والرأي ، وسيكون هناك خطر أيضا في أن تفقد البلد احساسها بالمسؤولية المدنية ·

مقابل ذلك ، بالامكان المساهمة بتجديد النظام البرلماني فيما اذا أمكن معرفة الطريقة لالزام البرلمان بممارسة دوره في الرقابة ، والقيام بدور الوساطة مع الرأي العام الجماهيري على نحو ما تتم ممارسته في الولايات المتحدة الامريكية · وان هذه الصيغة لم تنجح فعلا عند اقامتها في الديموقراطيات الغربية المشتقة عن النموذج البريطاني ، ولكنّ ذلك ليس مستحيلا في تكوين المفاهيم ، وبالتالي في الانتقال الى التطبيق · وتبقى بعد ذلك مسألة التمثيل البرلماني وفق القاعدة الاقليمية متعلقة أقل فأقل بالتطور التقني · وان هذا يحمل على الاعتقاد بأن الصيغة النظرية الحقيقية هي التي تشتمل

على تطبيق مبدأ الديموقراطية وذلك عن طريق اقامة تمثيل للرأي في المستوى التقني بالاستخدام المقنن للكفاءات الاختصاصية ٠

ب ـ البنية الخارجية للانظمة

يضاف الى هذه المشكلة الداخلية في التكيف مشكلة رئيسية أخرى وهي ما تطرحه التشريعات والمؤسسات التالية في طريق التقدم التدريجي نحو (الدولة الاكبر) سواء عن طريق الوحدة أو الاتحاد الفيديرالي أو اتحاد بعض الدول ـ الاوطان ـ لقد درست هذه المشكلة في حالة أوروبا وعلاقتها بمنظمة حلف شمال الاطلسي ، وبالامكان عرض النتائج الرئيسية التالية :

١ ـ ان ضرورة تشكيل مجموع كبير وفق المعطيات الجديدة في مجالات التقنيات العلمية والصناعية والاقتصادية والاستراتيجية ٠ قد حفز على اجراء تطور كبير وذلك بهدف تجنب كل اعاقة في هذه المجالات ٠ وتفرض هذه الضرورة ذاتها على أوروبا ـ بصورة خاصة ـ حتى تمكنها من احكام المشكلات الالمانية وتلك المتعلقة بأوروبا الشرقية ٠

٢ ـ ان هذا التطور نحو (**المجموعات الكبرى**) هو تطور غير محتمل بصورة عامة الا بين دول ذات اتساع متقارب وذلك لتجنب هيمنة لا يمكن ابعاد ظلها عندما تكون قوة أحد الشركاء متفوقة وطاغية ، وإن هذا السبب هو واحد في جملة الذرائع التي تحمل أوروبا على العمل دون الولايات المتحدة الامريكية ودون الاتحاد السوفييتي وعدم مجابهة الالتقاء مع الدولتين العظميين (أمريكا وروسيا) الا بعد أن تتمكن أوروبا من تكوين نفسها في اطار كيان له حجم منافس لهما ؛

٣ ـ ان تعاظم الحجم المالي والاقتصادي والاستراتيجي الناتج عن تكوين المجموعات الكبرى ، يجب ألا يكون سببا في ضياع

الخصائص الوطنية للدول المكونة لهذا المجموع • وعلى النقيض من ذلك ، فان هذه المجموعات الكبرى ستزيد من قيمتها التي تمتلكها فيما اذا تمكنت من جمع صيغة الكثرة الى تعدد اللغات (الجنسيات الوطنية) على نحو ما نجحت سويسرا في تنفيذه ضمن حدود مقياس مصغر • ويفترض ذلك احتفاظ الدول المكونة للمجموع بالحد الاقصى من الصراحة والاصالة ، وبحيث تضع الدولة الاكبر الحدود الدقيقة لحصر جهدها في القضايا التي لا يمكن معالجتها الا في الاطار الاجماعي •

٤ ـ يجب أن يكون التطور نحو المجموعات الكبرى بالضرورة ، حذرا وتدريجيا • ويتعلق الامر أساسا باجتياز المراحل النفسية الصعبة والخطرة ، اذا لم يكن هناك مجال للالتفاف حولها بحذر كبير • وفي هذا الاتجاه يعتبر الطريق الاقتصادي هو الطريق المأمون جدا ولكنه طريق بطيء جدا •كما يسمح الطريق الاستراتيجي بتحقيق المنجزات بسرعة أكبر وهو قادر على اجراء التطورات السياسية • وعلى كل حال ، فانه لا يمكن للتقدم السياسي أن يعطي نتائجه الا اذا أمكن الافادة من تطوير كاف للعقول • فكل تقدم سياسي سيكون مقبولا قبل أن ينضج بشكل كاف ، انما يحمل خطر اظهار ردود فعل مشوّهة أو ربما يكون سببا في التراجع والتقهقر •

٥ ـ اعتبارا من مستوى معين من تحقيق المنجزات ، تبدأ تشريعات الدولة الاكبر في اظهار المزيد من الشخصيات التي تتعلق بهذا العمل ، أكثر مما تستطيع أن تفعله التشريعات النظرية • فلولا ظهور جورج واشنطن وبسمارك وكافور لتحولت أكثر المحاولات الهامة الى فشل ذريع • فالمشكلة اذن هي في اكتشاف هذه الشخصيات ومنحهم الثقة والمسؤوليات الهامة •

تلك هي الخطوط الكبرى لواحدة من التطورات التي يمكن مجابهتها خلال السنوات المقبلة في أقاليم مختلفة من العالم • ويظهر

أن أوروبا قد انطلقت ضمن هذا الاتجاه ، في وسط الكثير من التأرجح والتردد ، وبالامكان اطلاق الامنيات في أن يسمح اصلاح حلف شمال الاطلسي بتجاوز المرحلة الاولى عن طريق انشاء مجموع استراتيجي أوروبي تماما في قلب هذ الحلف • ولقد بذلت البلاد العربية في الشرق الاوسط وتحت قيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر محاولات متعددة لكنها غير مثمرة في سبيل الوحدة ، وكان واحد من أسباب الفشل هو الافراط في المركزية السياسية للجمهورية العربية المتحدة • وبذلت محاولات للتجمع في افريقيا الشمالية ثم توقفت نتيجة للفوارق السياسية العميقة جدا بين الجزائر وتونس والمغرب • وبامكان هذه الدول العودة لهذا الاتجاه فيما اذا غيرت الجزائر موقفها السياسي ، وان الاسباب الاستراتيجية والاقتصادية قد تدفع الى تجمع الدول في اتجاه أوروبي نحو أفريقيا الجنوبية ، وقد تتجمع الدول الافريقية الناطقة باللغة الأفرنسية عندما تذوب الفوارق الداخلية • وربما يحدث هذا الشيء ذاته في يوم من الايام بالنسبة للهند الصينية الفرنسية سابقة (فييتنام الشمالية وفييتنام الجنوبية) • وقد تبحث دول أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية في وقت لاحق من أجل تشكيل مجموع كبير الخ •• لكن هذه التطلعات التي اعتبرها كنظرة متفائلة ، ليست لسوء الطالع هي الاحتمال الوحيد • فعلى الرغم من أثقال العوامل التقنية والاقتصادية والاستراتيجية والسياسة ، الا أن هناك احتمال في ألا تستطيع مثل هذه التجمعات السياسية أن تنجح أو تتحقق ، سواء بتأثير المعارضة الوطنية ، أو بتأثير هيمنة مصالح الدولتين العظميين ورغبتهما في المحافظة على بقاء العالم في حالة التجزئة والتقسيم •

اذا تحقق هذا الافتراض ، فمن المحتمل أن يتطلب ابقاء العديد من الكيانات الوطنية خلال هذه الفترة القيام بعملية تعويض بواسطة التطوير المتعاظم للانظمة الاقليمية أو الدولية المخصصة لضمان التناغم والتنسيق بين فاعليات المصالح المشتركة (طيران - طرق

حديدية ـ اتصالات لاسلكية وهاتفية ـ تعاون نقدي ومالي ـ تبادل تجاري وحتى تنسيق دفاعي ••• الخ) وستقود المتطلبات الفنية بذلك ، وبصورة تدريجية الى تجمع عملي وواقعي عاجلا أو آجلا مما سيفتح المجال للوصول الى الحلول السياسية • لهذا السبب فان الحلول ذات التطلعات العامة الاقليمية ، تتعارض غالبا مع فكرة العمل منذ الان لتطوير التنظيمات السياسية العالمية • فمجتمع الامم بعد الحرب العالمية الاولى وتنظيم هيئة الامم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ، قد أظهر أهمية هذا الاتجاه والتي يعلق البعض عليه الامال الواسعة جدا •

أما اذا كان من الصعب بعد ذلك اقامة مجموع اقليمي ، على الرغم من المصالح المشتركة الكبرى ، فيظهر بأن التوحيد العالمي الحقيقي بمثابة هدف خارج المجال وبعيد المتناول ، على الاقل قبل فترة طويلة جدا من التطور الذي يتجاوز كثيرا عمق المستقبل الذي نعمل على ارتياده هنا • لقد كانت التنظيمات العالمية مثل هيئة الامم المتحدة ، في الماضي كما هي عليه اليوم من حيث تحقيقها للمزيد من حقل المناورة السياسية ، الذي تبحث فيه الدول الكبرى عن زبائن وعن تحقيق استثمارات وفوائد لصالحها ، وحيث تتصرف الدول الصغرى في هذه الاسواق بما يضمن لها أحيانا اسماع أصواتها • وقد يكون ذلك كله بعض الشيء ، ولكن هذا البعض لا يزال بعيدا بمسافة كافية جدا عن السلطة العالمية الحقيقية •

على الرغم من هذه التحفظات التي يؤكدها التاريخ الطويل لعصبة الامم ثم لهيئة الامم المتحدة (والتي لم تتدخل بصورة ناجحة على سبيل المثال في الازمة الفييتنامية) فان ذلك يجب ألا يحجب عن الرؤيا ما أمكن الوصول اليه من بعض المستحدثات التقنية (مثل استخدام الفضاء أو التهديد بالتكاثر النووي) مما يمكن له أن يؤدي بسرعة كبرى الى خلق تنظيمات عالمية حقيقية للمنافسة المحدودة والتي تتم اقامتها على قواعد ثابتة جدا • ولعل مثل هذه

التنظيمات النوعية ستكون قادرة على أن تحمل في ثناياها وطياتها تقدما قضائيا وتشريعيا أساسيا وجوهريا ٠

وغني عن القول بأن التطور الاقتصادي هو الذي يتحكم بعصرنا ، سواء في هذا المجال أم في غيره من المجالات الاخرى ٠ وبدون هذا التطور الاقتصادي ستبقى كل فكرة في حالتها الخيالية ٠

٣ ـ تطور السياسات الداخلية

يظهر في هذه الايام أن الافضلية في السياسة الداخلية تعود الى العمل الاقتصادي والعمل الاجتماعي ، سواء كان ذلك من أجل الوصول الى التوسع الاقتصادي أو من أجل تجنب التخلف ٠ فالتقنيات الجديدة للاستثمارات المخطط لها ، والانتاج الكثيف ، والتعليم الفني ، ومستويات الرواتب والاجور ٠ تتجه كلها لأحتلال مواقعها على البرامج السياسية وعلى أساس التصريحات السخية ذات المضامين الفلسفية ٠ وتجازف الاحزاب مجازفة كبيرة بفقد جوهرها الايديولوجي ان هي لم تعمل الا في وضع مضامين فنية للاحاطة بالجماهير ٠ وبالنسبة للتأثير على الرأي العام الجماهيري ، فالامر هنا كما هو في جميع المجالات يتعلق بقدر متزايد أكثر فأكثر بالمعالجة الفنية للمعلومات ، وبالدعاية عن طريق التلفاز والصحافة ، ويعود الاساس في السلطة الى ضمان وسائل العمل المذكورة ٠ وسيصبح الجهاز الحكومي أكثر فأكثر تعقيدا ليضم في مجالاته كل شيء ، ويظهر هنا خطر تحول هذا الجهاز الى قوة مستقلة ومغفلة ، وذلك اذا لم يتم الوصول الى نجاح في تشذيب وتأليف الجهاز الحكومي عن طريق أجهزة الرقابة على نحو ما أشرت اليه سابقا ٠ وان هذا المنظور يتعارض تماما مع المناقشات الضخمة التي أثيرت في المجالس النيابية (البرلمانات) مع بداية هذا القرن ٠

ان الرجل لا يعيش بغير الخبز ، أما الموارد النفسية الكبرى

التي تثير التحركات العاطفية فيمكن وضعها وادخالها في الحساب سواء بتأثير أداة وسيطة ، مثل هتلر ، واما بواسطة تطور الاحباطات وخيبات الامل الخطيرة جدا والمتكررة ، واما أخيرا بواسطة اشراك العاملين معا • ومن وجهة النظر هذه ، فان مستقبل الصين ، ومشكلة السود في الولايات المتحدة الامريكية • والمشكلة الهندية في أمريكا اللاتينية ، والتخلف في أفريقيا والشرق الاوسط ، وفي الهند الى حد معين ، والتقسيم المستمر لالمانيا • وكل ذلك من الامور التي قد تتسبب في ولادة عواصف نفسية ربما تدفع السياسات الداخلية لتقذف بها الى خارج اطار المعقول في التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي • وهذا هو ما يمكن مشاهدته حاليا في فييتنام • وتتضمن هذه العاصفة من الاخطار ما قد يزيد في خطورته على الشعوب الغنية التي ستزيد من غفوتها في غمرة الرفاه • وقد تكون هذه الرؤيا خطرة ، لكنها لسوء الحظ محتملة جدا •

٤ ـ تطور السياسات الخارجية

أ) الاتجاهات والتفرعات العامة

ان السياسات الخارجية ، اذا ما وضعت بالاعتبار في صورتها الاجمالية ، فانها تظهر خاضعة لنماذج متتالية قاهرة جدا : فالحلف المقدس ، والتوازن الاوروبي ، والوطنيات ، واتحاد القوى ، والغزوات الاستعمارية ، والاحلاف العسكرية ، والحرب العالمية الاولى والاحلاف الخيالية لعالم ما بعد الحرب من قبل الحلفاء ، والتي وازنتها أو دمرتها (**السياسة الواقعية**) للامم المضطهدة أو التي تعتقد أنها مضطهدة ، ثم الحرب العالمية الثانية وظهور الاحلاف الخيالية للحلفاء والتي تعرضت من جديد لتهديد (**السياسة الواقعية**) السوفييتية ، مما تسبب في ظهور مصدر جديد للاحلاف العسكرية ، ثم زوال الاستعمار ، ومنذ قليل (التقارب) وسياسة الهدوء وازالة التوتر المهددة بالسياسة الثورية الصينية ، مما يحمل على اخفاء وجه

الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي في وقت واحد •
يمكن تفسير هذا الاضطراب الباطني جزئيا ، بأن كل صيغة من هذه الصيغ المختلفة جدا ، انما جاءت نتيجة لفرضها فرضا من قبل القوة أو القوى المهيمنة خلال فترة معينة : فالحلف المقدس قد فرض من روسيا والنمسا ، وفرضت بريطانيا العظمى التوازن الاوروبي وفرضت فرنسا (الوطنيات) خلال الامبراطورية الثانية ، كما فرضت بريطانيا العظمى وألمانيا وفرنسا سياسة اتحاد القوى وقامت بريطانيا العظمى وفرنسا بالغزوات الاستعمارية ، وتحققت الاحلاف العسكرية بجهود فرنسا وألمانيا الخ ••• ومنذ الحرب العالمية الثانية أصبحت السياسة الخارجية واقعة تحت هيمنة المعارضة للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي • ففرضت الولايات المتحدة طرائقها واسلوبها على الغرب وفرض الاتحاد السوفييتي اسلوبه على الشرق • وأصبح من الضروري بذل الجهد لتوقع الامم التي تستطيع فرض تأثيرها من أجل معرفة احتمالات الطرائق التي ستتحكم في المستقبل • واذا تم وضع هذا العامل التحكمي والالزامي جانبا ، فانه بالامكان الكشف ايضا عن الاتجاهات الخاصة بعصرنا والتي لا يمكن اغفال تأثيرها الواضح • وأول هذه الاتجاهات هي الرغبة في الرفاه والترف بفضل التطورات الاقتصادية ، وهذا الهدف المحيط في أساسه يجب أن يتسبب في حدوث استقرار كبير ، وكذلك اقامة علاقات دولية سهلة ومحدودة • ولا بد من الاعتراف هنا ، وكما ظهر خلال الدراسة السابقة ، بأن العامل الاقتصادي يقود الى اقامة (مجموعات كبرى) بتجمع الدول الوطنية ، وان من شأن هذه التفاعلات أن تسبب أزمات حادة ، مثل ما كانت عليه الحالة بالنسبة للوحدة الالمانية والوحدة الايطالية • وان هذا الاحتمال لا بد له وأن يتزايد خطورة بتأثير الموقف غير المستقر الذي تتركه الحرب : فالمعارضة الكبرى الشرقية ـ الغربية والتي تظهر أنها في طريق الحل قد تعود الى الظهور مرة أخرى ، كما أن تقسيم ألمانيا وتجزئة أوروبا انما هي من نتائجها • وهناك مصدر آخر من مصادر فقد الاستقرار ،

يتمثل بالموقف المعروف تماما للصين ، ولدول العالم الثالث ، والتي تسير نحو التطور الكامل ، بحيث يمكن أن ينتهي ذلك الى صراعات خطرة • وأخيرا ، فهناك إنبعاث بعض العواطف الوطنية ، التي كانت في حالة خضوع خلال زمن طويل (مثل حالة الفلامانك في بلجيكا والكنديين الفرنسيين والافريقيين الوطنيين) الخ •• وهؤلاء سيعملون على القيام بانقلابات داخلية لا يمكن تجنبها •

ان كل هذه الاحتمالات في عدم الاستقرار تستحق يقينا اتخاذ أقصى مواقف اليقظة والحذر • وبصورة عامة ، فان حدوث الاضطراب هو احتمال أقوى من احتمال الاستقرار حتى خلال السنوات القريبة المقبلة •

ولعل من حسن الحظ أن يكون هذا الاضطراب السياسي مقيد بالظاهرة الاستراتيجية للردع الذري • فبفضل هذه الظاهرة ، لا يصبح بالامكان تجنب الصراع الكبير شرق ـ غرب فحسب ، وانما ستجد الصراعات التالية ذاتها وهي مقيدة ومقننة بأساليب موزونة ومحددة بالاستراتيجية غير المباشرة • وستكون الحرب موضعية في حدود مرنة ، وستنفذ عملياتها على نطاق محدود ، دون أن تسبب تصعيد الصراع الى مستوى الحرب العالمية • وان وجود هذا (الحارس للجنون) سيكون بصورة قاطعة ثمينا وهاما لتجنب كل ما هو أسوأ • وان هذا السبب هو الذي حملني على الالحاح بقوة من أجل ضرورة (**سياسة الردع**) الحذرة جدا مع الوصول الى أفضل معرفة ممكنة للتقنيات الخاصة بالسيطرة على الصراعات الموجهة وفق طرائق الاستراتيجية غير المباشرة • فاذا لم يتحقق هذا الشرط الاخير ، فسيبقى الخطر كبيرا في رؤية الاستراتيجية غير المباشرة وهي تنتشر كبقعة الزيت على القسم الاكبر من العالم الثالث ، حتى تشكل تهديدا خطيرا ضد أوروبا وأمريكا الشمالية بتدميرهما من الداخل عن طريق أقليات عرقية ذات أجناس مختلفة • وهذا هو مخطط الماريشال لين بياو عندما يتحدث عن هزيمة مدن الغرب

بواسطة سهول (العالم الثالث) ، وهو تهديد يجب حمله على محمل الجد وعدم الاستخفاف به ٠

٥ ـ تلخيص للمستقبل السياسي

يظهر التحليل السابق انه بعيد كل البعد عن بعث الطمأنينة والثقة ،فالسلاح الذري قد أعاق اندلاع صراع عالمي ثالث، وسيستمر في فرض قيوده للمحافظة على الصراعات ضمن مستويات محدودة من العنف ، ولكن أسباب الصراع بقيت كثيرة ومتعددة الاشكال ، وبعضا من أكبر الدول تخضع باستمرار للحوافز العاطفية ، ويظهر ذلك أنه لم يتم الوصول الى درجة من التعقل والحكمة تتوافق وتتلاءم مع مستوى قوة هذه الدول ٠

وعلى هذا فقد يشهد العالم خلال العشرين سنة المقبلة أزمات حادة قد تقلبه رأسا على عقب ٠ ومن الممكن ايضا تجنب هذه الازمات والافادة تماما من التوسع الخارق للطبيعة والذي توفره التقنية ٠

٧ ـ الدروس الاولى المستخلصة من احتمالات التطور المتوقع

أ ـ تحدد مجموعة التحاليل السابقة الاتجاهات الخاصة المختلفة للعمل لكل من العوامل الكبرى التي تم فحصها واختبارها ٠ وكما يستطيع القاريء تقييم هذه العوامل ، فبعضها ذات اتجاهات تعود الى معطيات احصائية مجردة ومعزولة بمقادير متباينة ، في حين تتعلق العوامل الاخرى بتشخيص موضوعي يتم تحميله على الاتجاه العام للتطور ٠ وتظهر الاولى أنها (**موثوقة**) بدرجة أكبر من الثانية في حين أن أهمية دور هذه الاخيرة قد تتجاوز بمقادير كبيرة تلك التطورات التي تستفيد من الشواهد القابلة للقياس والاحصاء ٠ وبذلك تظهر احتمالات التطور وهي تهرب من الحلول ذات الطابع الرياضي والذي يتم البحث عنه كثيرا عند التطبيق ٠ هذا ومن

ناحية أخرى ، فان الامساك بهذه الاحكام القابلة للقياس تعود الى بتر الظواهر في قسم كبير منها عن واقعها الحقيقي

وأرى أنه من الضروري ايضا التنويه الى أنه في مجال تأثير العوامل التي تبتعد عن القياس والاحصاء (التطور الاستراتيجي ، السياسي ، النفسي ، الخ ···) يكون القسم الاكبر من الاحتمالات في حاجة الى (**أعمال وجدانية**) على مستوى الحكومات حتى يتم تحقيقها وانجازها ، في حين ان مؤثرات العوامل المستفيدة من الشواهد والاحكام القابلة للقياس (السكانية ـ الديموغرافية ـ الاقتصادية ، التقدم التقني ، الخ ···) تثبت انه بامكان حدوث التطور بشكل من الاشكال طوعا وبصورة لا ارادية · ويتم هذا التطور العفوي في الحقيقة بسبب الخضوع واقعيا لمجموعة من القرارات الفردية · ولنقل ان الظواهر القابلة للقياس والتي تستسلم للاحصاءات والبيانات هي ذات نظام بحجم العامل الانساني (الميكروكوزم) بينما تكون اكثر الظواهر ذات صفات نوعية تنتسب في حجمها الى العالم المادي (الماكروكوزم) والذي يصل في حده الادنى الى الامة ، وهذا تمييز هام بين النوعين ·

٢ ـ ان بالامكان تقييم عمق المستقبل الذي يتم ارتياده بصورة عقلانية ومنطقية وذلك في مجال ما يمكن قياسه ·

وبصورة عامة ، فان المستقبل يحمل من الاحتمالات والتوقعات بما يزيد على ما هو ظاهر أو محدد ، وهذا هو ما يحدث على سبيل المثال في مجال علم الفلك ، حيث بالامكان ـ ما عدا حالة انقلاب عظيم كوني أو فيضان كبير ـ حساب موعد الكسوف قبل ألف سنة من حدوثه اذا ما أُريد ذلك · ولكن في ميادين ومجالات أخرى ، وحيث يمارس الحاضر والماضي دورا كبيرا ، مثل الموقف السكاني ـ الديموغرافي ـ ، فقد أصبح بالامكان على ما هو معروف طرح توقعات على جانب كبير من الدقة بالنسبة للسنوات القريبة المقبلة ، ولكن هذه التوقعات تصبح أقرب الى الافتراضات غير الدقيقة بمقادير

مختلفة ومتزايدة مع ابتعاد زمن التوقعات أكثر فأكثر عن الزمن الحاضر · ويظهر الاقتصاد ميزات مماثلة ، ولكن مع اخطار حدوث تبدلات وتحولات مباغتة ، سواء نتيجة أزمات ، أو بسبب التقدم التقني غير المتوقع ، وان التقدم العلمي والتقني في هذه الايام هو هدف الدراسات الكثيرة والمتقدمة جدا والتي لا تزال مشبوهة في مجال التوقعات **الدنيا أو الصغرى** المحمولة على تطور الاختراعات التي أمكن انجازها · وعلى النقيض من ذلك ، فظهور الاختراعات الجديدة يتعلق في قسم كبير منه بالظروف المثمرة وغير المتوقعة · وبالامكان عند اللزوم ، وعلى وجه التدقيق تصور اللائحة المحتملة لاختراعات المستقبل ، والانطلاق في ذلك من معطيات حالية ، ولكن ليس بالامكان تحديد أي تاريخ ثابت وأكيد ، مما قد يؤدي الى ظهور أنظمة متباينة جدا ، مع ظهور نتائج تختلف غالبا ايضا الى حد بعيد· ان الاستراتيجية التي تتعلق في قسم كبير منها بالتقدم التقني ، تتضمن في هذا المجال نفس المجاهيل ذاتها ، وان هذه العوامل ، ذات الطبيعة المادية ، تخضع لذرائع وحجج على درجة كبيرة من الدقة خلال الفترة القصيرة (خمس سنوات) ، والى توقعات محتملة ولكنها تخضع للصدف في الفترة المتوسطة (عشرة أعوام) ، ولكنها لا تمثل على المدى البعيد (عشرين الى ثلاثين عاما) الا شواهد ومؤشرات تخضع لقدر كبير من التحفظات ·

ان هذه العوامل المتشابكة مع عوامل قسرية جدا وغير متوقعة أبدا : كالعوامل النفسية ، والايديولوجية والاجتماعية والسياسية ، هي عوامل قادرة على قلب منحنيات التطورات المادية · فالحرب العالمية الاولى والثورة الروسية والحرب العالمية الثانية ، وزوال الاستعمار وتطور الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي ، وعودة الصين للاندفاع هي أكثر من مجرد ظواهر لانقلابات عميقة تعمل عملها في كل مرة لاجراء تعديلات جذرية في البنية السكانية (الديموغرافية) وفي الاقتصاد والتقدم العلمي والتقني وكذلك التطور الاستراتيجي ، ففي هذه المجالات ذات الصفات المادية يصبح

موضوع التوقع صعبا للغاية وذلك على قدر ما يتم الابتعاد عن التقاء الظروف الحالية • وان الصعوبة في ايجاد الحجج المنطقية والذرائع المفيدة حول التقاء ظروف المستقبل منذ الان مع ما يسمح الحاضر بفهمه وادراكه ، هي التي تعيق ارتياد المستقبل بصورة ناجحة لا سيما في الحدود الزمنية التي أشرت اليها قبل قليل • وان ما يجب قوله أيضا هو أنه اذا ما تم العمل انطلاقا من افتراضات ، وأمكن الاخذ باحتمال عدم حدوث شيء هام في المجالات ذات المواصفات غير المتوقعة ، فسيصبح بالامكان تمديد مدة التوقعات قليلا في منحنيات التطور المحتملة ، من خمسة الى عشرة أعوام ـ على سبيل المثال ـ ولكن يحدث هنا رهان رئيسي حول معطيات لا يثبت صحتهما التاريخ : فقد شهدت فرنسا على سبيل المثال ستة ثورات أو انقلابات في القرن التاسع عشر (وكلها خلال فترة ستة عشر عاما تقريبا) • وعرف القرن العشرين تكرر هذه الاحداث في معدل ايقاع متوسط مماثل • وان هذا لا يشجع أبدا على المراهنة حول مستقبل مستقر • ومن ناحية أخرى ، فاذا ظهرت بعض الاحداث ، وهو أمر محتمل جدا ، فقد يتغير كل شيء •

وتفرض الحكمة اذن الالتزام بمقياس للتوقعات متواضع جدا :

- للمدى القصير (خمسة أعوام) : توقعات ثابتة وأكيدة •
- للمدى المتوسط (١٠ أعوام) : توقعات مشكوك بأمرها •
- للمدى البعيد (٢٠ ـ ٣٠ عاما) : توقعات ليست أكثر من مؤشرات •

ومما تجدر ملاحظته ان هذا المقياس يتعلق الى حد بعيد بمدة انجاز القسم الاكبر من المشاريع الحديثة ، وان اعماق المستقبل التي تمثل الهامش الزمني والذي يحاول رجل اليوم الهيمنة عليه بتأثير الضرورات المطلقة • فالحصان الذي ينتقل بسرعة عشرة كيلومترات في الساعة هو في غير حاجة لرؤية مقبلة تزيد على خمسين مترا • أما السيارة التي تسير بسرعة مائة وثلاثين كيلومترا في الساعة فان

سائقها في حاجة لرؤية العوائق أمامه على مسافة مئات الامتار • وبما أن التاريخ يمضي بسرعة أكبر ، وبما أن انجاز المشاريع الانسانية تسير بسرعة أبطأ ، وان المنظور لا يخطيء في انارة الطريق لابعد من حدود الزمن ، ولكن ليس لما هو أبعد مما تتطلبه مدة الظواهر التي يعمل الرجل على ابرازها •

٣ ـ اما في مجال الظواهر التي لا يمكن قياسها ، فان مراكز تقاطع الطرق الرئيسية والتي تفصل بين الاحتمالات ، انما تتعلق في قسم كبير منها بمسيرة الاحداث ، أو ما يقال له : ـ بالاهمية الرئيسية للاحداث

وتلك هي التي سأعمل على دراستها الان •

الفصل الثالث

دور الاحداث وخصائصها

يرسم قطار التطور الاتجاهات المختلفة ، بعضها يتحقق شيئا فشيئا دون (أحداث) نظرا لتعلقه بمجالات تكون فيها التحولات بحجم الميكروكوزم (١) ولهذا فانها تحدث رويدا رويدا ودون أن يشعر بها أحد • أما الاتجاهات الاخرى ، فعلى النقيض تماما ، اذ أنها لا تستطيع الظهور في ضوء النهار الا بعد (أحداث) تحطم المجريات المستمرة للتاريخ ، وتدمر الكادرات الصلبة والثابتة للاجهزة والمؤسسات ، وتزيل الحدود أو المقدسات الخلقية والمعنوية ، مما يسمح بانجاز التبدلات الكبرى التي يطالب بها التطور ، والتي تتركز في اتجاهها الضغوط • وهذه الاحداث هي **مولدات التاريخ** وفق التعريف المعروف •

لقد كان للحروب اثرها وللثورات دورها الخالد في خلق الاحداث : فاستخدمت الحرب العالمية الثانية لازالة الامبراطورية الاوروبية ، ورفع الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي الى المرتبة الاولى في العالم • وأسهمت الحرب العالمية الاولى بقوة وفاعلية في اعداد الظروف للحرب الثانية ، وتسببت بصورة خاصة في انتاج الثورة الروسية وتجسيد العقائد الاشتراكية الماركسية • وان

---

(١) الميكروكوزم Microcosme = عالم صغير (يقال عن الانسان) •

الثورة الفرنسية التي دمرت كادرات الملكية المطلقة قد سمحت بالتوسع العالمي التالي للافكار الديموقراطية ، كما أعطت الحروب الامبراطورية لبريطانيا العظمى المركز المتفوق في العالم لمدة تزيد على قرن من عمر الزمن • ويظهر من خلال هذه الزاوية أن الاحداث لا تظهر مجرد (قوة مخلة بالنظام السائد) ، ولكنها على النقيض من ذلك ، اذ تأخذ شكل العوامل القوية للتطور • ومما لا ريب فيه هو أنها كانت في جملة الوظائف التي أمكن لها الاضطلاع بها •

وفي الوقت ذاته قامت هذه الاحداث بتنفيذ وظائف أخرى ليست أقل أهمية ، فعن طريق تدمير الحياة والثروات والغنى ، استطاعت قبل كل شيء وبصورة عامة اجراء تعديل عميق للعوامل السكانية ـ الديموغرافية ـ والاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في تركيب قطار التطور • ومن هذا الواقع ، فان الاتجاهات العامة للتطور قد وجدت ذاتها بصورة مختلفة تماما عما كانت عليه في السابق • فبعض البلاد أصبحت مدمرة أو مستنزفة أو على الاقل مقفرة مجدبة ، وبعضها الاخر امتص قوة نسغ جديدة واكتسبت اندفاعا وحماسة • ومن ناحية أخرى فان الجهود التي حشدتها هذه الاحداث تمتلك في كثير من الاحيان تأثيرا محرضا ، وبصورة خاصة في مجالات التطور العلمي والتقني والعقلي والتعليمي ـ وقد يتجه هذا التأثير نحو اتجاه التأخر والابطاء أكثر مما يتجه نحو طريق التحريض والتسارع • فالحرب العالمية الاولى قد تسببت في انجاز وثبة ضخمة في عالمي الطيران والجراحة ، ولكنها دمرت الاقتصاد الفرنسي • والحرب العالمية الثانية التي فجرت الذرة وأوجدت المركبات عابرة القارات ومهدت لغزو الفضاء ، هي الحرب التي دمرت أوروبا وضمنت للولايات المتحدة الامريكية الثروة والغنى • فهذه الاحداث كانت اذن وفي وقت واحد نتيجة للتطور وسببا في التطورات التالية الجديدة • ولهذا السبب فانها ـ بصورة عامة ـ كانت قادرة على اجراء التحولات الناجحة والقوية • لكن ربما كان من الافراط في المبالغة أن ينسب الى الاحداث كلها دور المولد والمحرض للتطور•

وليس بالامكان انكار أهمية المصادفات ، على الاقل في كونها حاسمة تماما في القضاء على النماذج القديمة ٠ وهي بالتأكيد حالة الكوارث، والقيود التاريخية الكثيرة على المخطط الاول الذي تمارس فيه التقاليد الموروثة دورا هاما ، وهنا يتم الدخول في مجال الانكار أو في عالم المجاهيل والتي سبق أن وجدنا مصادرها عند البحث عن ظواهر الفيزيائية الذرية ٠ فالمصادفات العرضة تأخذ ملامح احتمال احصائي أو بياني ، وتجر في أعقابها هذه المرة انقطاعا تاريخيا غير متوقعا ٠ وهكذا فلو كان لويس السادس عشر يمتلك طباع الملك لويس الرابع عشر أو نابليون ، لكانت أحداث الثورة الفرنسية في العام ١٧٨٩ مختلفة تماما ، ولو لم يكن هتلر أحمقا الخ ٠٠٠

وبصورة أكثر تعميما ، فان كل اختراع ، على نحو ما أشرت اليه في الفصل الاول ، انما يعود الى حد بعيد لمجموعة المصادفات الطارئة ٠ وان الاختراع هو في الغالب تجديد رئيسي يستطيع قلب قطار التطور بكامله ٠ كما ان المصادفة تخضع يقينا لشرائع الاحصاءات وقوانين البيانات فتظهر وكأنها واحدة من الاسباب الهامة للتغيرات المحمولة على محمل التطور ٠

أكثر من ذلك ، فسواء مارست الاحداث دور المولد التاريخي للتطور ، أم أنها حصلت لالتقاء مجموعة من المصادفات ، فان مسيرتها ذاتها تتعلق في كثير من الاحيان بالقيود الطارئة والمعاكسة للمنطق الاحصائي والبياني ، مثل انتصارات اليونانيين على الفرس في سالامين ، وانهيار امبراطورية الرومان الغربية في القرن الرابع قبل الميلاد في حين بقيت الامبراطورية الرومانية الشرقية (البيزنطيين) مستمرة في مقاومتها حتى القرن الخامس عشر ٠ وكثيرا ما تقرر المصادفة أو الحظ مصير المعارك ٠ وهكذا يظهر التاريخ وكأنه نسيج المصادفات : بعضها تسهم وتشترك في تكوين العوامل ذات التأثير المديد والتي تشكل قطار التطور المتوقع أو المنظور سابقا ، وبعضها يأتي متأخرا ليكمل ويعدل هذا التطور ، وبعضها أخيرا يظهر ليرسم

للتطور اتجاهات جديدة تماما ، وليقلب التوقعات بكاملها ٠

أمام هذا التحليل ، يمكن التساؤل قبل كل شيء فيما اذا كان عمل البحث يبقى ممكنا وعندها يكون ضروريا ولا مجال لمناقشته ٠ ويظهر بوضوح أن المشكلة تشتمل على ايجاد بعض من **السيطرة على الاحداث** ٠ وهكذا فان تصنيف المستويات الثلاثة للاحداث والذي سبق ذكره منذ قليل ، سيتم وضعه موضع الاختبار لاظهار مدى تحديده للاسلوب ، فتظهر هذه ذات الفاعلية النسبية في المستوى الاول ـ على نحو ما رأينا في الفصل السابق ، وقد تظهر التوقعات أيضا بشكل معقول بالنسبة للمستوى الثاني ٠ أما أحداث المستوى الثالث ، أو المرتبة الثالثة ـ فانها لا تخضع ، في تعريفها ، الى أي توقع مسبق عند ظهورها ٠ ولكن اذا لم تتطور هذه الاحداث بشكل عاصف وصاعق ، فانه من المحتمل تحديد مساراتها منذ ولادتها وظهورها ضمن اسلوب التوقعات ٠ وبذلك ، وبصورة عامة ، لن يكون الرجل أبدا ، مجردا من الأسلحة أمام الشكوك الكبرى في المستقبل (بل تبقى أمامه امكانات للتوقع) ٠ ان قاعدة اسلوب الارتياد لمستقبل غير ثابت أو مؤكد ، تظهر لي وكأنها تستند الى اقامة **خيار بين الافتراضات (أو عملية انتقاء بين الاحتمالات)** على أن يوجه هذا الخيار نحو الاحداث التي يظهر تطورها العام كبيرا وضخما ، وكذلك على الاحداث المثيرة للاضطراب والتي يتم اكتشاف شررها في الوقت المناسب ليعلن عن بعض من التجديد ٠

واستطرادا مع الموضوع ، فان هذه الافتراضات يجب لها أن تصل حتى النتائج المحتملة للاحداث التي يتم الوصول اليها ٠ وان هذا الدور للافتراضات يحدد سلسلة من تقاطعات الطرق ومفترقاتها في تاريخ غير محدد ، وهي الافتراضات التي تكاد تتفرع عن قطار التطور المتوقع ٠ ووفقا لخطة التطور حيث تتشكل فيها الاحداث وكذلك وفقا لنتائجها أو اقتراناتها فان النتيجة المنتظرة قد تكون مختلفة تماما ٠ وعلى هذا يجب تطوير الافتراضات المطروحة بواسطة

(اداة تركيبية) تستطيع وحدها وضع الاحتمالات للمواقف الرئيسية التي تتم مجابهتها ، وان عملية الخيار أو الانتقاء وكذلك التركيب والتصنيف من شأنهما ـ نظريا على الاقل ـ الاحاطة بالصدفة وفق اسلوب منطقي ٠

انني سأعمل على اجراء تطبيق مبسط على موقف من الماضي بهدف ايضاح الاسلوب ، وهذا الموقف على سبيل المثال يعود لعام ١٩٣٥ ٠ ففي تلك الفترة كان هناك عدد من التحولات المتوقعة : تطور الشيوعية والفاشية في أوروبا أو تراجعهما ، تعاظم القوة العسكرية والسياسية لالمانيا مما قد يؤدي الى حرب أوروبية كبرى ٠ الاضطراب أو الابقاء على الامبراطوريات الاوروبية الاستعمارية ، نصر اليابانيين أو هزيمتهم في الصين ٠ وكانت هذه الاحداث تتراقص فوق رقعة شطرنج العالم مع وجود فرنسا وبريطانيا العظمى القويتين بصورة تقليدية ، ولكن دون أي فاعلية حركية قوية (ديناميكية) ٠ ومع وجود الاتحاد السوفييتي الذي كان لا يزال في فترة النقاهة من ثورته رغم النتائج الكبرى التي أمكن له انجازها ٠ وكذلك ألمانيا ذات الموارد الضخمة وايطاليا التي كانت ارادتها تزيد على قوتها ٠ واليابان في توسعها الاقتصادي والعسكري ٠ ومن بعيد كانت الولايات المتحدة الامريكية تضمد جراحاتها التي خلفتها الازمة الاقتصادية الكبرى للعام ١٩٢٩ ٠ ان التحليل ، حتى لو كان مختصرا ووجيزا ، لهذه الموضوعات المختلفة ، لا يترك مجالا كبيرا للوضوح ٠

١ ـ ان الصراع بين الفاشية والشيوعية هو مما يمكن حله وفق مخططات أربعة مميزة :

انتصار الشيوعية ، انتصار الفاشية ، التصلب في المواقع عن طريق التطور في وقت واحد وضمن حدود اقليمية مميزة ، انقاص التناقض والتعارض بينهما عن طريق انقاص أهدافهما التوسعية في وقت واحد ٠

لم يكن انتصار الشيوعية أو الفاشية ، وفق مضمون العصر

ممكنا دون اللجوء الى الحرب · وعلى هذا النحو ، فان الحرب لا تخطيء دون ريب في الوصول الى نتيجة تزيد من العداء والمعارضة بين الاتجاهين ، وان التخفيض من العداء هو العمل الوحيد الذي يتوافق مع النجاحات الديموقراطية وهو ما يمكن له في بعث الامل للمحافظة على السلام ، وبذلك تظهر الحرب كاحتمال متوقع ·

٢ ـ **أما بالنسبة للازمة الاقتصادية** ، فانها اذا ما تزايدت في تطورها ، فلا بد لها من احداث تطور كبير للشيوعية مما يقود الى احدى فرضيات الحرب التي تم اختبارها أعلاه · وعلى النقيض من ذلك ، فاذا تم الوصول الى حل للازمة أو على الاقل عرضها ونشرها ، فبالامكان تصور ان هذه النتيجة ستدعم الديموقراطيات مما يساعد على اقرار السلام ·

٣ ـ **ان تطوير ألمانيا** من شأنه تحقيق نجاح للفاشية وتراجع للفاعليات الغربية · ومن هنا والى حد معين ، فانه لا بد لهذا التطور فرض وجوده دون صراع ، وتصبح الحرب أمرا لا يمكن تجنبه · فاذا انفجرت الحرب مع الديموقراطيات ، فستنتهي اما الى انتصار ألمانيا ، الامر الذي يؤدي بالتالي الى صراع مع الاتحاد السوفييتي ، واما الى انتصار الديموقراطيات ولكن بعد معارك وصراعات رهيبة · وليس هناك سوى الابقاء على الوضع الراهن لعام ١٩٣٥ من أجل تجنب اخطار الحرب ، فكان من الضروري اذن التعلق بثبات وحزم بهذا الحل اذا ما أزيد المحافظة على السلام في المستقبل ·

٤ ـ **بالامكان ربط مستقبل الامبراطوريات الاستعمارية** بالاضطراب الذي تسببه حرب أوروبية ، فهزيمة القوى الاستعمارية ستكون قاتلة (بالنسبة لهذه القوى) · كما أن حربا طويلة الامد من شأنها اضعاف أوروبا · ولن تكون هذه أقل خطورة من السابقة وليس هناك سوى السلم أو تحقيق انتصار سريع ضعيف الاحتمال ، مما يسمح بتأخير التطور الذي كان يفرض ذاته · وان هذا التطور بالتالي يمثل أخطارا كبيرة في حالة صراع أوروبي · فاذا انتهى

الصراع بسرعة في زمن السلم ، فانه سينتهي بتوسع الشيوعية واضعاف للديموقراطيات مما يزيد من أخطار الحرب ·

٥ ـ **ان العمل الياباني في الصين** سواء نجح أو فشل ، فانه يظهر في زمن بعيد وهامشي ، وأنها تسهم على الاكثر في تحرير الاتحاد السوفييتي من التهديد في الشرق الاقصى · ومن الخطأ التصور في تلك الفترة أن باستطاعة اليابان الهجوم في وقت واحد على الولايات المتحدة الامريكية ، وبريطانيا العظمى ، وان التحليل الكامل كان سينتهي دون ريب بتوقع ان مثل هذه النتائج قد تسبب حربا كبيرة في أوروبا وهي حرب كانت كل الظروف تفرض تجنبها ·

وهكذا فان تحليل موضوعات العام ١٩٣٥ يظهر بوضوح تام أن كل شيء يتحدث عن الحرب مع نتائج احتمالات مأساوية مدمرة ، هذا عدا افتراض الاقتران بحل للازمة الاقتصادية ، والوضع الراهن لمعاهدة فرساي ، وهذه المتعلقة بتخفيف حدة التوتر بين الفاشية والشيوعية · لقد كان التقاء هذه الظروف جميعا على درجة كبيرة من الوضوح بحيث تظهر اليوم بعيدة عن الخيال لانها لم تكن مفهومة في فرنسا وانكلترا ، وحتى ان الازمة في آذار (مارس) ١٩٣٦ كانت حاسمة ، بحيث كانت في حاجة للحل خلال تلك الفترة ·

ويظهر أيضا من خلال هذا المثال ، ذلك التعقيد الكبير في الاحداث (فعملية مزج الفرضيات المختلفة والتي سبق ذكرها يقود الى ٢٤٠ حلا متباينا) وبالامكان تبسيطها الى حد بعيد اذا تم الاقتصار على العوامل الرئيسية · وفي الواقع ، ففي العام ١٩٣٥ ، لم يكن هناك الا ثلاثة مشكلات كبرى في وقت واحد : الصراع الشيوعي ـ الفاشي بالاقتران مع وجود الديموقراطيات ، والازمة الاقتصادية ، والقضية الالمانية · ففي أي ترتيب أو نظام ستتقدم الاحداث المتعلقة بها ؟ · هنا يظهر دور الاداة التركيبية للاحداث ، فالازمة الاقتصادية عامل (بطيء) ولا يمكن وضع حل له قبل انقضاء سنوات عديدة ،

وعلى هذا تركزت (**الاداة التركيبية**) على المجموعتين التاليتين من الاحداث • فاذا أخذ الصراع الفاشي ـ الشيوعي شكلا حادا منذ الجولة الاولى ، فبامكانه قلب القوى الديموقراطية ووضعها مع الشيوعية في معسكر واحد ، وهو موقف قد يكون من الصعب مجابهته نظرا لاعتبارات كثيرة في السياسة الداخلية لكل من فرنسا وبريطانيا العظمى • ويبقى هناك حل منطقي واحد هو الذي سيتحقق بعد ذلك وفق تسلسل اخر ، فقد كان من الواضح جدا بأن بريطانيا العظمى قد وقعت أسيرة في سياستها المضادة لايطاليا نتيجة لخلافها معها حول موضوع الحبشة (أثيوبيا) ، ثم بعد ذلك نتيجة لموقف ايطاليا من الثورة الاسبانية ودعمها لها • ولهذا لم تتمكن من استخلاص النتائج حول احتمالات المجابهة مع الاتحاد السوفييتي ، أما فرنسا فعلى النقيض من ذلك ، حيث أعطت الصراع ضد ألمانيا أفضليتها الاولى ، وعقدت اتفاقاتها في روما بمنح ايطاليا حرية العمل في الحبشة ، مع ممارسة سياسة نشطة للتقارب مع الاتحاد السوفييتي ، وكانت هذه السياسة بمجموعها منسجمة مع معطيات الموقف ، ولكن فرنسا اضطرت لتركها تحت ضغط انكلترا ، مما أدى بالتالي الى الفشل الخطير في آذار (مارس) ١٩٣٦ ، وضياع كل فرصة للمحافظة على السلام •

وأخيرا ، فاذا انفجرت الحرب مع ألمانيا ، فانه بالامكان تصور توسعها وتوقعه ، بحيث تصل هذه الحرب الى الاتحاد السوفييتي واليابان ، ومن هناك الى الولايات المتحدة الامريكية (ولا يتعلق الامر هنا باعادة تركيب عفوي ـ كرد فعل فقط ـ) • ووفق أفضل الاحتمالات ، فانه يستحيل كسب هذه الحرب بسرعة ، بسبب الاجهزة الدفاعية العسكرية الغربية ، فكان من الامور الحتمية أن تكون نتائج الحرب خطيرة على مستقبل المستعمرات الاوروبية في العالم • تظهر هذه الجولة السريعة عبر الماضي ان أحداث المستقبل ، رغم الشكوك المحيطة بها ، تخضع لتحليل العوامل ، وأن الاسلوب البسيط يستطيع استخلاص النتائج المفيدة جدا • وتكمن الصعوبة

الكبرى في انتقاء الفرضيات الرئيسية ، ذلك انه ليس هناك ما هو أكثر اثارة للرعب من اعطاء الوقائع المعاصرة ذات الاهمية الثانوية درجة من الاهمية لا تستحقها ، وهذا ما فعله البريطانيون في الفترة ١٩٣٥ حتى ١٩٣٨ ، عندما أحاطوا أنفسهم بضباب المشكلات الايطالية ـ الاسبانية ، فلم يتمكنوا من رؤية الامور بوضوح مما ساعد على تحقيق وحدة المعسكر النازي ـ الفاشي ، وهذا ما فعله الفرنسيون أنفسهم أيضا ولكن بطريقة مغايرة عندما اعتقدوا أن باستطاعتهم انقاذ السلام عن طريق تأخير الصراع العنيف • ويظهر التحليل الاكثر تفصيلا للمشكلة الالمانية بوضوح تام ، أنه لم تكن هناك حاجة لانتظار المانيا حتى تعيد تماما تسلحها : اذ كان الهجوم الوقائي يفرض ذاته ، ولكن كان هناك عدم وضوح في الرؤيا الغربية ، فمضت الفرصة ، ولم يعد باستطاعة الغرب الا أن يستسلم لقدره ومصيره •

تحتل دراسة مجموعة الظروف لعام ١٩٣٥ مرتبة كبيرة من الاهمية ، لانها تظهر من خلال تحليل الموقف أن هناك احداثا كبرى متوقعة تستعد للظهور ، وان تحليلا لالتقاء الظروف في فترة سنوات ١٩١٠ ـ ١٩١٤ يظهر هذه الخصائص ذاتها ، مع عامل اضافي يتمثل بعدم الاستقرار الخاص جدا والناتج عن آلية (ميكانيكية) التعبئة العسكرية • وعلى النقيض من ذلك ، فان الفترتين المذكورتين لا تمثلان سوى القليل من التشابه مع الموقف الحالي ـ لحسن الحظ ـ ذلك لانهما فترتان ، كان فيهما (حدوث الانحرافات الثقيلة) للتطور المتوقع يتميز بتواضعه بالنسبة لما يحدث اليوم ، وهذا يشير بشكل واضح ما كان عليه التقدم المادي من ابطاء كبير في تطوره • وفي الواقع ، فان ما يحدث حاليا هو أن ايقاع المخترعات يمر عبر مرحلة التسارع الخارقة للطبيعة ، وان هذه المخترعات (مثل السلاح الذري والصواريخ) تستطيع التأثير بشكل حاسم على مجموعة التقاء الظروف ، بقدر يعادل أو يزيد أحيانا على المضامين المتنوعة للدول •

ان هذه النقطه البارزة ، تسمح بمجابهة ما أطلقت عليه اسم (قطار التطور المتوقع) من خلال رؤيا جديدة ، ويتشكل هذا القطار في الواقع ـ وكنت قد عملت على دراسته في الفصل السابق ـ من منظورات يمكن ادراكها بالحواس ، لعوامل تتراوح في قدمها قربا وبعدا ، وهي عوامل كانت مستحدثات جديدة عند ظهورها ، فهي اذن (أحداث) ، وان هذه المجموعة من الاحداث للماضي هي التي تشكل نسيج قطار التطور • فاذا أمكن الامساك اليوم وبحذر بصورة كافية بهذه المجموعة ، فانها تشتمل على مخترعات جديدة وحديثة (كنت قد صنفتها اعلاه في اطار مجموعات أو مستويات مميزة) ، تستطيع ترك طابعها على تطور الاتجاهات الجديدة • فاذا ما وضع في الاعتبار الاهمية الحالية لهذه المستحدثات فانني لا أعتقد أنه من العبث فحص أسبابها وخصائصها ونتائجها •

لنأخذ قبل كل شيء مثل السلاح الذري ، فان هذا الحدث كان متوقعا منذ اكتشاف النشاط الاشعاعي وظهور نظرية أنشتاين حول الطاقة المادية • وهناك تحليل جيد في العام ١٩١٣ ، وهي تستحق الذكر حول الاحتمال • وفي العام ١٩٢٠ ، تحدثت الجهود والاعمال حول نظرية النسبية عن القدرة الذرية ، وفي العام ١٩٣٢ ، أعلن في احدى محاضرات مدرسة الحرب عن احتمال التفجير الذري • وفي العام ١٩٣٩ حصل جوليوت ـ كوري على شهادة امتياز الصنع، وفي العام ١٩٤٢ ، حشد روزفلت الامكانات للصنع ، وفي العام ١٩٤٥ انفجرت القنبلة الذرية الاولى • وهكذا كان من الضروري مرور فترة ثلاثين عاما بين اكتشاف المبدأ وانجازه ، وستة أعوام بين معرفة الظاهرة وبين صنع السلاح ، وكان الاقتراع اذن تقدميا جدا وتدريجيا على مراحل •

اذا تم بعد ذلك تجاوز مجال العلوم للانتقال الى عالم الافكار والنظريات ، فانه بالامكان تقرير ان كارل ماركس قد كتب القسم الاكبر من مؤلفه في نهاية النصف الاول من القرن التاسع عشر

تقريبا • أي قبل سبعين سنة من تطبيقه في روسيا • وكذلك الامر بالنسبة لحركة الديموقراطية الكبرى في القرن التاسع عشر والتي كان قد بدأ الاعداد لها من قبل المدرسة الافرنسية للموسوعيين (الانسيكلوبيديين) منذ القرن الثامن عشر • كما ان (مستحدثات) الثورة الافرنسية (والتي وضعت تصوراتها من قبل الثورة الامريكية) وكذلك الثورة الروسية السوفييتية • وكلها اذن قد أعلنت عن وجودها في وقت مبكر • وهكذا فان (مستحدثات المستقبل) هي يقينا مما يتم الاعلان عنه في الوقت الحاضر •

ومقابل ذلك ، فلو لم يشتمل ظهور هذه الطبقة من الاحداث على أي مباغتة ، فانه يجب الاعتراف ان نتائجها لم تكن متوقعة بصورة عامة أو أنها كانت سيئة للغاية ، وان ظهور السلاح الذري من وجهة النظر هذه قد أظهر بوضوح عجز الرجال وقصورهم عن تعليل أثر اختراعاتهم • فالعلماء الذين ساهموا واشتركوا بصناعة الاسلحة وتكوينها قد وضعوا لانفسهم حدودا مرعبة مسبقا ، مع تعليمات وتوصيات سلبية أو خيالية • فكان لا بد للسياسات والاستراتيجيات من تحسس طرائقها طوال الفترة بين العام ١٩٤٥ وحتى العام ١٩٦٥ ، أي ما يقارب العشرين عاما حتى أمكن فهم الميزات الحقيقية للظاهرة • وكذلك الامر ، فانفجار الافكار الديموقراطية في فرنسا مع نهاية القرن الثامن عشر ، شأنها شأن الماركسية في مطلع القرن العشرين ، قد أفسحت المجال لتطورات لم يتوقعها أحد ممن اشتركوا فيها • ويجب الرجوع الى توكفيل (١) أكثر من أربعين سنة بعد الاحداث ، للعثور على مؤلف لا يزال يحتفظ بكل قيمته بعد قرن من الزمن • وتتوفر بذلك الشواهد على ضعف وسائلنا الدراسية ، واحتمال تطويرها وتحسينها في وقت واحد •

---

(١) توكفيل : Tocqueville ـ الكسي كليرل دو ـ جمهوري ورجل سياسة فرنسي ولد في فيرنويل Verneuil (١٨٠٥ ـ ١٨٥٩) مؤلف الديمقراطية في أمريكا والنظام القديم ، والثورة •

يظهر لي أنه لا مجال للحوار حول ضرورة وأهمية اقامة **مختبرات للابحاث الاجتماعية** ، وذلك جنبا الى جنب مع مختبرات الابحاث العلمية ، بحيث تستطيع هذه المختبرات للابحاث الاجتماعية وضع التصورات لنتائج الظواهر التي يتم استخلاصي ولادتها وتطورها • وتظهر لي هذه الابحاث الادبية أكثر منها علمية ، والتي تحيط بالاسلوب الصارم للبحث ، تظهر على أنها تحتل مرتبة من الاهمية لا تقل عن أهمية ما يتحقق من منجزات في مجال التقدم التقني ، ذلك أنه مع غياب مثل هذه التوقعات ، فانه يمكن للمستحدثات التي تعيش مرحلة المخاض حاليا ، أن تنتهي الى مباغتات جديدة قد تصل نتائجها الى احداث انقلاب لا يمكن اصلاحه أو معاوضته •

هناك أيضا طبقة أو مجموعة أخرى من الاحداث التي لا يمكن توقع ظهورها نظرا لكونها طارئة تماما ويتم الانتقال عندئذ ـ وفقا للاشتقاق اللاتيني من الحدث الى المصادفة الطارئة أو العارض (١) وتقع في هذه الطبقة أو المجموعة جميع المصادفات الفردية البارزة وقبل كل شيء المرض أو الموت الطبيعي أو ما ينجزه رجال الدولة ممن يسبب اختفاؤهم انقطاعا هاما في مسيرة الاحداث • ولكن بما أن الامر هنا يتعلق بأكثر من حالات معدودة ، فانه بامكان المنظور أن يضع في الاعتبار دور الفرضيات التي يمكن اكمالها عن طريق أداة التركيب والتأليف •

ان مصادفات التاريخ وأحجياته الغامضة والغازه وتعقيداته أكثر من كثيرة : فالبداية المباغتة للحرب نتيجة لسلسلة من الظروف الصغرى ، والهزائم والانتصارات العسكرية التي تأتي مناقضة للاحتمالات المستخلصة من علاقة القوى ، والتطور المباغت

---

(١) ترجمة اصطلاح
On passe de l'évènement, à l'incident aù à l'accident

للاحداث السياسية ، والثورات عن طريق تدخل شخصيات قوية من أمثال نابليون بونابرت ولينين ٠

يظهر تحليل الاحداث الطارئة من هذا النوع ، أنه في كثير من الاحيان ، ورغم المصادفات التي لا خلاف عليها ، والتي تكون سببا مباشرا للحدث (اغتيال ولي عهد النمسا في سيراجيفو مثلا) فان هذه المصادفات ترتسم في اطار من التطور المنطقي ٠ هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فانه اذا تسببت المصادفات بظهور نتائج مخالفة ومناقضة لخط التطور العام (كهزيمة فرنسا في العام ١٨٧٠ مثلا) فسريعا ما يتم اصلاح هذه النتائج من قبل الاحداث التالية : فهزائم الامم الصحيحة والقوية هي بصورة عامة مثمرة ومخصبة ٠ أما هزائم الامم المتعبة والهرمة فانها لا تعمل أكثر من تقرير ضعف هذه الامم ٠ وهكذا فان الاحداث التاريخية في اطارها العام لا تحمل أكثر من اضطرابات مرحلية وثانوية ٠ أما الاضطرابات التاريخية الكبرى في التطور فانها تحدث نتيجة لمستحدثات ايديولوجية وعلمية يكون عملها تدريجيا وتقدميا وتتطلب ـ على نحو ما رأينا ـ فترات زمنية طويلة ٠

ان هذه الخلاصة المضمونة نسبيا هي في حاجة ايضا لما يلونها ويشكلها : وهناك بعض من الاحداث تمثل التجدد الدائم وتضم النتائج الهامة ٠ ويقوم بهذا العمل ـ بصورة عامة ـ رجال لا نظائر لهم ولا يمكن استبدالهم بغيرهم : فلولا الاسكندر لما وصلت حركة التوسع الهيلينية الكبرى الى ما وصلت اليه على وجه التأكيد ٠ ولولا نابليون بونابرت لكان من المحتمل أن تنتهي الثورة الفرنسية الى منعطفات مختلفة تماما ، ولولا انشتاين ، لكان من المحتمل أن يتأخر موعد ظهور السلاح الذري لفترة طويلة من الزمن ، مما كان سيؤدي يقينا الى اندلاع حرب عالمية ثالثة في مرحلة الخمسينيات وذلك بسبب غياب عامل الاستقرار الذي ضمنته قوة الردع الذري ٠

يمكن أيضا كشف النقاب عن طبقة أو مجموعة أخيرة من

الاحداث : **وفق نظام أو ترتيب ظهور الاحتمالات المختلفة •**

لقد نوهت فيما سبق ، ومنذ الفصل الاول ، بالاهمية الرئيسية لتتابع الاحداث • وفي الحقيقة ، فانه اذا ما كانت التطورات المختلفة متعلقة بعضها ببعض بمقادير متباينة ، فانه يمكن لبعضها السير بسرعة بطيئة تتراوح زيادة ونقصانا ، أو تسير بسرعة كبيرة مختلفة ايضا وفق قوة دفعها الذاتية والخاصة بها ، مما يسبب الاقترانات المتباينة بصورتها الواضحة ، وان مثال توقيت ظهور السلاح الذري يظهر مقدار أهمية هذا المتغير •

يمكن بدهيا الاستناد الى قاعدة اسلوب التركيب والتأليف عند التنظير في احتمال الاقترانات المختلفة ، وبذلك يصبح بالمستطاع مجابهة الاقترانات الرئيسية التي يمكن تصورها والوصول ايضا الى نتائجها •

لكن المعرفة الكاملة لملامح صورة هذه المشكلة يقود الى نتائج مثمرة للغاية ومخصبة جدا : فاذا كان هناك اقترانات ملائمة أو غير ملائمة ، فيصبح بالمستطاع مساعدة الاولى واعاقة الثانية عن طريق تسريع أو تأخير بعض التطورات ، وليس ذلك بالامر الممكن دائما ، لكن بعض المجالات أو الميادين على النقيض تماما من حيث خضوعها لهذه الفكرة • فالتطور العلمي والتقني على سبيل المثال ، يتعلق في قسم كبير منه للجهود المالية والبشرية التي يتم تخصيصها • وهذا يوضح سبب التقدم السريع جدا خلال الحروب الكبرى ، ذلك أن الحاجة للتطور العلمي تصبح ملحة وعاجلة ، وان التحليل الجيد في منظور الاقترانات المتوقعة ، لا يمكن له أن يخطيء في ابراز البراهين من أجل التسارع ــ أو الابطاء والتأخير ــ لما هو أكثر ملاءمة واستخدام القاعدة المنطقية في برمجة العمل المحتمل •

ــ الخلاصات او النتائج ــ

انني لا أريد هنا التقدم كثيرا في السبق حول مجال عمل

البحث والذي أحطت به في كثير من المناسبات ، كما أنه يشكل ايضا موضوع الفصل المقبل ٠

ان دراسة (**الاحداث**) بمجموعها ، يبرز في وقت واحد أهمية الصدفة والاطار المحدود لهذه الصدفة في قطار التطور ٠ ان المصادفات الخلاقة والمبدعة تدخل العوامل الجديدة ذات الاثر المديد بحيث يستمر عملها طويلا وبطريقة منظورة مسبقا نسبيا ، وبعض المصادفات تبدأ عملها باثارة أزمات من المتحولات التي يتطلبها التطور، وأخيرا هناك مصادفات أيضا تكمن في قاعدة النظام التتابعي للمستحدثات الناتجة عن تفرعات التطور المختلفة ٠

ان هذه الوحدة الباطنية والجوهرية والمتبادلة في المصادفات وفي التطور هي التي تسمح بادخال بعض من التنهيج العقلاني في الاحتمالات ٠ وان اسلوب الافتراضات والعمل بأسلوب أداة التركيب والتأليف من شأنهما توفير القدرة لحسم احتمالات المصادفات ، وبالتالي السيطرة ولو على قسم منها ـ على الاقل ـ وهذا هو دور التقويم والتخطيط لاسلوب الاحتمالات الحقيقي ٠

الفصل الرابع

اثر الارادة البشرية على المستقبل

ان الانسان هو لعبة القدر ومحركه في الوقت ذاته ٠ ومن هذا الموقع المتوسط يقوم بدور خلاق لا جدال فيه ٠ وكلما كانت رؤيته واسعة وشاملة ، وكانت نظراته المستقبلية المرسومة ضمن اطار امكانات التطور ، بعيدة ، كلما كان أثره على التاريخ عميقا ٠ فالعمل الذي ينظم المستقبل (الذي يتنبأ بالاوضاع الناجمة عن الاسباب العلمية والاقتصادية والاجتماعية) ليس عملا طوباويا ، ولكنه يخضع في الغالب لشروط قاسية ينبغي تقديرها بصورة صحيحة

ولقد سمحت لنا الفصول السابقة بابراز بنيان المستقبل واعداد بعض عناصر طريقة منطقية تنظمه وتخططه ٠ وهدفي هنا هو محاولة القيام بدراسة أكثر منهجية لطريقة العمل من أجل المستقبل ٠ وتنتج هذه الطريقة أساسا من حل مسألتين : أولا معرفة اختيار المستقبل الذي يبدو أفضل أشكال المستقبل الممكنة ، وأن نكون قادرين بعد ذلك على اكتشاف بعض الاحداث المعاصرة التي تستطيع أن تخدم بصورة أجدى في تحريك شكل المستقبل الذي اخترناه ٠

وسنسعى عند دراسة هذه المسائل الى تقليص الاعتبارات

المجردة والفلسفية الى الحد الادنى ، لكي أحاول استخلاص عناصر تكون أساسا لطريقة عملية في المحاكمة ٠

١ ـ في اختيار شكل من أشكال المستقبل

نعالج هنا مسألة من أخطر المسائل ، لان كل المسائل الاخرى ترتبط بها ٠ ولهذا ينبغي أن لا ننخدع ٠ فقد اعتقد أوائل علماء الاجتماع من أمثال أوغوست كونت وماركس أنه من الممكن اعداد طريقة « علمية » لتحديد الاهداف ٠ واستنتجت تأملات باريتو أو ويبر الحديثة استحالة القيام بصياغة « منطقية » للاهداف ، لانه من غير الممكن ، في أفضل الاحوال ، استنتاج هذه الاهداف منطقيا الا من معطيات عاطفية أو غريزية ٠ وهذا لا يشجع منذ بداية الامر على الاندفاع في هذا البحث ٠ ومن جهة أخرى ، فاننا نعرف بواسطة السوابق التاريخية أن كل رؤى المستقبل ، بدءا من أكثرها اعتمادا على تحليل أساسي ، كالماركسية ، وصولا الى الرؤى المنظمة على أساس بناء سياسي يخدمه انفعال كبير « **كفاحي** » **لهتلر** ، أقول اننا نعرف ان كل هذه الرؤى قد توصلت حقا الى انتاج أحداث كبرى ٠ بيد ان نتائجها كانت مختلفة تمام الاختلاف عما تم تخيله ، ومتناقضة أيضا في بعض الاحيان مع ما كان مأمولا ٠ أفليس من العبث ، بل من الخطر أن نحاول رسم هدف مستقبلي لانفسنا ؟ أليس من الافضل لنا حسب العادة الشائعة ، العمل في كل لحظة بالاعتماد فقط على الاحداث الراهنة ؟

اننا نصادف هنا التناقض الذي أبرزه لويس ج٠ هال بين الكون كما يتصوره المفكرون والكون كما هو موجود بالنسبة للعاملين السياسيين ٠ فالمفكرون يريدون صنع المستقبل انطلاقا من بعض الافكار ، على حين لا يكون السياسيون ، الذين تمسك بتلابيبهم دوامة الحقيقة ، الا ميالين أكثر مما يجب لعدم الايمان الا بالعمل

« البراجماتي » الواقعي والعملي • ورغم هذا لا نستطيع أبدا ان ننكر أنه عندما يضاء هذا العمل الواقعي برؤى المستقبل ، فانه يتخذ بعدا مختلفا كل الاختلاف : هذا ما يميز رجال الدولة الحقيقيين عن السياسيين العاديين • فكيف يمكن منذ ذلك الوقت تشكيل رؤى المستقبل ؟ هل يجب ان نستسلم للحدس كما هي الحالة غالبا ، أم هل توجد طريقة لوضعها منطقيا ؟

ينبغي أن نقوم بالمحاكمة في هذه المسألة الاساسية بكثير من الحذر والموضوعية ، دون أن يغرب عن بالنا تعقد الظواهر الحقيقية• وهذا يدفعنا الى أن نبرز في البدء أن نوع الهدف الذي ينبغي أن نسعى اليه يجب أن يكون قبل كل شيء هدفا عمليا ، نظرا لانه لا يمكن أن يستخلص الا من بعض المشكلات الحقيقية المعتبرة كأساسية • وسنرى بهذا الشكل تدريجيا ارتسام خصائص المفاهيم التي ستتقلص لكي لا تعدو ان تكون سوى فكرة عامة قادرة على أن تشكل معيارا لتوجيه العمل في اتجاه منطقي ، ونحكم عليها بأنها فكرة ميمونة بالتأكيد ، مع انها بعيدة عن أن تشكل صورة المستقبل المرغوب فيه ، ككثير من الطوباويات ، لا صورة حل سياسي واقعي أيضا •

١ ـ تحري المعضلة

الغرض هو هدف عملي

قبل أن نعالج دراسة المسألة التي يطرحها اختيار مستقبل ما ، يجب في باديء الامر الاشارة الى أنه ليس المقصود هنا تحديد مستقبل مثالي ونظري كما ادعت كثير من الطوباويات • فمن الممكن أن نتصور عالما مثاليا يحكمه العقل ويستبعد منه الشر • ومن الممكن أيضا على سبيل المثال أن نحلم بالقوة والمجد اللذين يقودان فرنسا الى زعامة البشرية • فمثل هذه الصياغات المتشابهة ، والتي تتخذ أحيانا قيمة معنوية أو عاطفية كبرى ، لا فائدة منها بالنسبة

للغرض الذي يشغلنا لانها تقع حارج اطار الممكن • ويثبت التحري الذي قمنا به في هذا المجال الحدود التي يجب احترامها : ان عالمنا في حالة توسع سريع ، تخترقه التناقضات والازمـات ، وتخضع فيه الظواهر لقوانين الكفاح القاسية من أجل الحياة • وضمن هذا العالم القاسي والمعقد ينبغي أن نعمل •

العمل هو تسوية

فما هو الهدف الذي نعمل من أجله ؟ نجد أنفسنا هنا وسط احراج ثنائي « دايلما » من الصعب حله ، بين الرغبة بالعمل لسعادة الافراد (أو تخفيف التعاسة عنهم) والرغبة بالدفاع عن مصالـح الجماعة التي ننتمي اليها • ولكن هنا تقابلنا معضلة أخرى ، فمن هي الجماعة التي ننتمي اليها ، هل هي الامة ، أم القارة ، أم العرق ، أم الحضارة ، أم البشرية ؟ وتكثر الاسئلة منذ البدء ، لان كلا من هذه الاهداف يتضمن أجوبة مختلفة •

رفي الواقع ، ان سعادة الفرد في أرضنا التي لا تعي ما تفعل ، حتى ولو كان هذا الفرد عاقلا ومسالما ، تتعرض للتدمير اذا لم تكن الجماعة جديرة بحمايته لا ضد الافراد فحسب ، بل ضد الاصابات والعدوى المختلفة ، الايديولوجية أو الاقتصادية المشؤومة بالنسبة لسلم القيم الذي نريد سيادته أو المحافظة عليه وكل شيء علـى كرتنا الارضية التي فاضت رقعتها بفعل التقنية ، مرتبط بعضـه ببعض ، ولا يمكن لاية « انعزالية » ان تحميها من الترابط والتكافل اللذين يهاجمانها من كل حدب وصوب • ومن الملاحظ أن مصلحة الجماعة قد تأتي قبل مصلحة الفرد •

فما هي هذه الجماعة التي ننتمي اليها ؟ ان الامة هي أسرتنا الواسعة • ولكن ألا يشكل العرق أسرة أوسع ؟ أو ليس الاهم من كل هذا نوعا من سلوب الحياة والتفكير الذي يتجسد في الحضارة ؟

وأخيرا ماذا عن البشرية التي يرى البعض من أمثال تيلهارد وجاردان انها في طريقها لان تصبح موحدة ، أفلا تشكل البشرية الجماعة الاعلى ؟

واني آمل أن لا يحقد البعض علي اذا ما حاولت تبسيط هذه المجموعة من الاسئلة بالعودة الى وجهة النظر الاساسية التي قدمتها في بداية هذا الفصل • فليس المقصود اجراء اختيار نظري للاهداف المختلفة ، دون أي تبديل فيها ، وانما الغرض التوصل الى أفضل حل وسط يلائم موقفا معينا : فمن الممكن أن لا تتحقق سلامة الفرد حسب الحالات الا اذا تحققت مصلحة الامة أو الحضارة ، ومن الممكن أحيانا أن لا تتحقق الا عندما تتحقق مصلحة البشرية كلها •

فكيف نجد حلا لهذه الحالات الخاصة ؟ هنا نصادف أول ترابط بين الحكم الموضوعي على الموقف والمبدأ الفلسفي المقبول كهدف مثالي للحياة البشرية •

البحث عن معيار

مهما تكن صعوبة هذا الموضوع الاخير ، فانني أعتقد أننا لا نستطيع تجنب استقصائه من كل النواحي ، حتى ولو بصورة موجزة ، لما له من أهمية هائلة فيما بعد • وقد عالجته فيما سبق من خلال طابعه التطوري عند بحث الدور السياسي للدوافع الانسانية• وهنا ، ينبغي أن نناقش اختيار الدافع •

وان ما ينبغي أن نشير اليه في باديء الامر هو أن أقل من شخص واحد في الالف يقوم باختيار الدافع • ويكتسب الدافع عفويا في كل الحالات تقريبا ، أو يفرضه التعليم ، والبيئة أو أي حادث نفسي • ويشكل هذا الدافع عندئذ جزءا من لا شعور الفرد الذي يرجع اليه غريزيا • فضلا عن هذا ، نادرا ما يدرك الفرد بوضوح الدافع الذي تأصلت جذوره في وعيه • واذا ما أدركه بصورة

واضحة ، فانه يعتبره تابعا للمعطيات المعنوية الموجودة في مستوى لا يكون العقل مختصا بها • وتبقى الاقلية الضئيلة التي تقبل اعتبار دوافعها موضوعيا على مستوى عقلاني ، متأثرة الى حد كبير بغرائزها العميقة : وليست « البراهين » المنطقية التي تقدم لصالح الدوافع التقدمية ، والرجعية أو القومية مثلا ، ليست هذه البراهين عموما سوى لعب فكرية مخصصة لتأكيد مقدمات منطقية غريزية •

ان هذا الطابع العفوي للدوافع يجعل منها نوعا من التجسيد النفسي للحضارة أو لمجموعة اجتماعية معينة في الحالة الراهنة • وستصبح الفوارق القائمة بين الدوافع الجماعية للامم أو الحضارات المنبع العميق لتعارضها المادي ، ولعدائها الاساسي أيضا • وبالاضافة الى هذا نلاحظ تارة داخل مجتمع معين نوعا من اجماع الميول (كما حدث في بعض الاحيان في روما أو أوروبا في القرون الوسطى) ويصبح المجتمع في حالة توازن مستقر ، وتظهر تارة أخرى اختلافات عميقة (كما حدث في القرنين السادس عشر والتاسع عشر) ويصبح المجتمع على أبواب تغيرات كبرى •

وبوسع البعض في هذه الشروط أن يفكر بأن المسألة لا تتضمن أبدا اختيار الدافع ، بل انها تتضمن الاحساس بالدافع الموجود • ان المخلصين والعاطفيين ينظمون سلوكهم استنادا الى دوافعهم الخاصة العميقة • وينضم من هم أقل منهم عاطفية وانفعالا للدوافع التي تتبناها الاكثرية المطلقة ، أو ينضمون لاكثر الدوافع حيوية ويستغلونها • وهذا ما يفعله السياسيون •

ومع ذلك يبدو لي بأن القبول بهذا الاستنتاج « البراجماتي » العملي يشكل خطأ مبدئيا خطيرا : فنحن نعرف كم يمكن أن تكون هذه الدوافع العفوية في الغالب مشؤومة وعمياء ــ كمعاداة السامية أو العنصرية ، هذا اذا اقتصرنا فقط على أكثر هذه الدوافع تطرفا • وهناك نقد له قيمته يفرض نفسه حتما اذا أردنا تجنب التركيز في اتجاهات عقيمة • ومن ناحية أخرى ، فان التاريخ زاخر بالمفكرين

الذين عبروا في الوقت الملائم عن الافكار الجديدة المطابقة لمطالب العصر الملحة الى حد ما ، والتي أصبحت مستوعبة ومدركة ، وساهموا عن هذا السبيل في دفع تقدم بلادهم خطوات هامة • وحتى لو كان المرء ذاته لا يملك أي تصور جديد ، ينبغي عليه أن يتحرى الافكار المقترحة ليرى فيم تشكل هذه الافكار تحسنا حقيقيا • ومن المحتمل أن يتأثر الاختيار الى حد واسع بالغرائز العميقة التي تحدثت عنها منذ قليل ، ولكن من الثابت أن هناك مستوى منطقيا يمكن أن نسعى الى التمسك به •

المعايير الموضوعية

ما هي المعايير القابلة للتطبيق في هذا المستوى المنطقي ؟ هنا أريد أيضا أن ابتعد عن مفهوم قبلي مجرد ، وهو بالتالي فلسفي أكثر مما يجب ، لاتحرى أسلوبا أقرب لملاحظة الظاهرة •

ان الافكار ابتكارات تتجاوب مع بعض المطالب وتشكل حلولا للمسائل المطروحة • بيد أن هذه الحلول هي دوما غير كاملة سواء بسبب المبالغة أم بسبب النقص • وبالاضافة الى هذا ، تشكل هذه الحلول عموما ردا على التجاوزات التي تعترف بها الحلول السابقة، وغالبا ما يتجاوز رد الفعل هذا حدود التدبير الصحيح • وينطبق هذا الوضع على كل المعادين للسامية ، والمطالبين بالغاء الملكية الخاصة الذين يتبنون الماركسية ـ اللينينية ، وأصحاب المفهوم القانوني للعلاقات الدولية الخ •••

ونستطيع اذن أن نستنتج من هذا ان العنصر الاول للدراسة ينبغي أن يستهدف بحث مطالب العصر وتقدير آثار الحلول المقترحة استنادا لهذه المطالب •

ومن المؤكد مثلا أننا نرى اليوم ظهور مطالب وحاجات خاصة تعزى عموما لضرورة ملاءمة حضارتنا مع التطور السريع والطاغي

للتقنيات ، بالاضافة الى مطلبي السلم والرخاء ، اللذين كانا مطلوبين في كل العصور • وتعتبر بعض المفاهيم ان الاساسي هو التقدم التقني الذي يفتح كثيرا من الامكانيات ، ولا بد للفرد من أن يخضع لمطالبه الالزامية • وهذا ما نلاحظه في الانتاجية الامريكية ، ونلاحظه أيضا في الانتاجية السوفييتية تحت شكل مختلف • وينبغي أن يتم الحصول على تقدم القدرة الانتاجية لدى الامريكيين في حرية مجتمع يتحرك اجتماعيا حركة كبيرة • أما بالنسبة للسوفييت ، فان هذا التقدم يرتبط بنظام مركزي يملك وسائل الانتاج ، وينبغي أن يؤدي هذا التقدم الى مجتمع تزول فيه الطبقات • وان الهدف الاساسي لمفاهيم أخرى ظهرت للوجود ، هو التقدم الانساني ، المادي والمعنوي ازاء التجاوزات الطبيعية للانتاجية المادية • وينبغي أن تستغل انجازات التقنية في سبيل هذا التقدم بتطوير فن الحياة ، لا بالخضوع المتمادي دوما للمطالب المتزايدة لدورة الانتاج ـ الاستهلاك •

ولنلاحظ فورا بأن المفهوم الانتاجي الكامل يمثل خطأ بالتجاوز ، كالمفهوم الاقتصادي الليبرالي للقرن التاسع عشر ، وان المفهوم الانساني يشكل رد فعل تعويضي ، صحيح في مبدئه من دون شك ، ولكن من المهم تقويمه في التطبيق • وعني أن أعترف بأن الاختيار بين هذه الحلول العامة عمل ذاتي ، لانه يرتبط خصوصا بالمسائل المعاصرة للحضارات المتقدمة • فالامريكي الاسود يرى في العنصرية الهدف الاساسي الذي ينبغي القضاء عليه • وسينضم الهندي المعرض للمجاعة الى نظام انتاجي شامل • وعندما وضع ماركس نظريته ، كان يستهدف ايجاد علاج لتجاوزات الرأسمالية المضطهدة للجماهير ، ومداواة تفاقم الاملاق الذي آمن بأنه لا بد وأن يكون نتيجة لوجود النظام الرأسمالي • فهناك اذن معايير موضوعية تختلف باختلاف الوضع واختلاف المراقب • وهذه المعايير هي في الواقع نتيجة تشخيص ينصب على العيب الذي يعتبر رئيسيا في الوضع القائم طبقا لما يمكن الحكم عليه من الموقع الذي نحتله •

ويتبدل التشخيص اذا ما طرأ أي تعديل على الوضع • وهذا يؤدي الى تعدد السياسات وتنوعها •

ويسمح هذا التقرير بفهم الطابع المعقد للمعسار المطلوب بصورة أفضل • ويتفق كل الناس (أو على الاقل معظمهم) على عدد معين من الاهداف العامة جدا كالسلم ، والرخاء ، والتقدم ، والعدالة ، والحرية والقوة أيضا • ولكن متابعة هذه الاهداف بآن واحد يجر لارتكاب أعمال تبتعد دوما عن التطابق والتساوق : فغالبا ما يكون هناك على سبيل المثال تناقض بين الحرية والرخاء أو السلم • وان ما يميز الهدف السياسي الشامل الذي ينتقى من بين هذه الاهداف المختلفة المشتركة لدى كل الناس هو درجة أولويته ليس الا • وتتميز دولنا الديموقراطية المتعددة بأولويات مختلفة تتبدل وتتنوع حسب الظروف • وستظهر اختلافات أخرى فيما بعد على مستوى اختيار الوسائل • واذا ما عدنا الى تاريخ ربع القرن الاخير وجدنا ان اعتبارات القوة لصيانة الحرية وحمايتها خلال الحرب هي التي تقدمت على الاهداف الاخرى • وعندما عاد السلم كان من الواجب أن يستعيد الرخاء المكان الاول • ولكن التهديد السوفييتي اضطرنا بسرعة كبيرة الى اعطاء الاولوية لهدف المحافظة على السلم • واليوم بعد أن تأكد الانفراج بين الشرق والغرب وبرزت خطوطه الاساسية ، من الممكن أن يعود الرخاء والتقدم ليحتل المكان الاول في اهتماماتنا ، يتبعهما عن قرب هدف الاهتمام بالحرية التي يمكن أن تهدد على المدى الطويل بالتخلف التقني لاوروبا بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية • ثم يأتي فيما بعد هدف الدفاع عن السلم ، في أوروبا أولا ، ثم في آسيا • وستصبح القوة بوضوح في آخر اللائحة ، مع أنها ستكون في جزء منها على الاقل عنصرا من عناصر الرخاء • ويظهر هذا المثل المبسط الى حد كبير الدور الاساسي الذي يلعبه اختيار جدول أولويات للاهداف متطابق تمام التطابق مع الوضع •

فبماذا تختلف هذه الطريقة ، اعتبارا من الان فصاعدا ، عن

« البراجماتية » السياسية ، التي تسعى فقط للتلاؤم مع الظروف ، دون رؤية عامة ؟ ان الفارق سيكون معدوما اذا اكتفينا بتحليل واقعي للوضع الراهن ، كما فعلت ذلك في المقطع السابق · وعلى العكس سيكون الفارق أساسيا اذا ما سيطر على هذا التحليل مفهوم مركزي يسمح بترتيب التبدلات المتعددة الاشكال استنادا لما اعتبرنا انه يشكل **الهدف الاساسي** الذي ينبغي تحقيقه · وهذه هي الرؤية التي تنصب على الامور الجوهرية والاساسية الهامة في نظرنا فقط · وأما ما تبقى من الامور فليس الا طارئا · وهكذا نرى اليوم ـ اذا ما صدقنا الادب المطبوع حول هذا الموضوع ـ ان التشخيص السوفييتي يرى أن أساس الصراع القائم بين الدولتين النوويتين الكبيرتين هو التناقض بين فلسفتين مختلفتين · كما يرى التشخيص الصيني أن الجوهر والاساس هو في وجود عالم مقسم الى شعوب غنية وشعوب بروليتارية · وسنرى فيما بعد الاهمية العملياتية لهذه التناقضات الهامة بالطبع ، ولكنها في انطباعي ليست حتى الان سوى ظاهرة عارضة ، ونتائج لفارق التطور بين المجموعات البشرية المختلفة · ويحدد البعض أن الاساس هو في تقدم المجموعة الاكثر رقيا حضاريا، ويحددها الاخرون في « لحاق » المحرومين بمن هم أقل حرمانا من غيرهم · وينظر البعض الى التقدم من زاوية مادية صرفة ، ويهتم البعض الاخر بآثاره الفكرية والمعنوية خصوصا · وهو بلا جدال نتيجة فلسفة مختلفة في كل حالة من الحالات · ولا يمكن اجراء المحاكمة الا على هذا المستوى · وبوسعنا بالطبع ان لا ننضم الى هذه الفلسفة أو تلك ، ولكن يجب أن نقدم عليها فلسفة من الطراز ذاته ، لا تبنى فقط انطلاقا من اعتبارات مجردة ، بل تبنى في نقطة التقاء مفهوم عام وعلى أساس ملاحظة الوقائع ومراقبتها · هذا هو أساس الطريقة ·

٢ ـ استغلال معايير العمل

لنفرض أن مثل هذه المعايير المعادة الى الجوهر والاساس

مقبولة ، أفليست ذات طابع اسمي أكثر مما ينبغي ، ومجردا أكثر مما يجب لتلعب دور الدليل الفعلي في العمل ؟ هناك بالطبع بين المفهوم المركزي من هذا النوع والقرارات العملياتية اليومية مسافة ينبغي اشغالها بطريقة قاسية قدر الامكان سنتحراها فيما بعد • ولكن منذ بداية المحاكمة نستطيع أن نستخلص من هذه المعايير الخطوط العامة لمنهاج حقيقي •

لنأخذ من جديد على سبيل المثال ، المفهوم المركزي الاخير (مفهوم التقدم الفكري والمعنوي) الذي أشرنا اليه منذ قليل ولنر آثاره •

على المستوى الداخلي ، يؤدي هذا المفهوم الى أولويات مختلفة لصالح التعليم ، وتنظيم أوقات الفراغ وتوجيه الاستعلام • وينبغي أن لا نرفع مستوى الكتلة فحسب (بدلا من أن نتركها تتبلد وتتبله ، كما نفعل غالبا في أمريكا وكما بدأنا نفعل ذلك في أوروبا) ، بل ينبغي أن نمارس أيضا سياسة واعية جدا في تجنيد نخبات حقيقية وتطويرها (وهي مسألة تعالج بصورة سيئة في الوقت الحاضر) • ومن الواجب أيضا تحريك وتعميم نموذج جديد لرجل مثالي لن يكون الفارس ، ولا الرجل الشريف ، ولا التقني ، ولا مدير المشروع• فهذه النماذج من الرجال قد أصبحت نماذج بالية ، بل يجب أن يكون هذا النموذج مركبا طريفا من الشخصية ، والرجولة ، والثقافة ، والوعي المعنوي ، المتطابق مع حاجات العصر ومطالبه •

وعلى المستوى الخارجي فان الخير الاعظم هو السلم • ولكن الرجال ليسوا عاقلين ، وقد رأينا ان الاخطار التي يمكن أن تولد أخطار متعددة • وأن دور الزعماء المسؤولين هو مراقبة ولادة هذه الاخطار ومنع تطورها بتدابير تتخذ في الوقت الملائم • وتتضمن هذه التدابير في الوقت ذاته منح مساعدات مادية (كما هي الحال في الوقت الحاضر بالنسبة للعالم الثالث) والتدخلات السياسية ، والعسكرية اذا اقتضى الامر ، التي ينبغي أن توزن نتائجها بعناية

لتجنب مخاطر اطرادها المأساوي · ولا يستطيع هذا العمل الدائم من أجل السلم أن يستلهم وحيه الا من اعتبارات واقعية جدا و « براجماتية » لاننا على الارض ، ولكن احترام بعض المبادىء الاخلاقية يفرض نفسه بصورة مطلقة اذا أردنا على سبيل المثال تجنب الانحسارات الاخلاقية التي سببتها الحرب العالمية الاخيرة · وينبغي أن يخضع استخدام القوة بصورة خاصة ، الضروري في الغالب ، لخلق متين جدا قد تم التأمل فيه بعمق ·

وهكذا نتوصل ، كما نرى ، الى نتائج مختلفة كليا عن النتائج التي تنجم عن المفهوم القومي الياباني أو المفهوم العنصري الالماني ، والى نتائج متباعدة تماما عن نتائج المفهوم الانتاجي الامريكي أو السوفييتي الحاليين · وقد يجد البعض بأن هذا المفهوم ليس انسانيا الى حد ما أو أخلاقيا ، كما يجده البعض الاخر انسانيا أو أخلاقيا أكثر مما يجب · وربما نجده موجها بصورة غير كافية نحو أحد الحلول الشائعة ، كحل أوروبا ، وكتلة الاطلسي ، أو التنظيم العالمي · ولن يجد فيه الماركسيون بعض الاجزاء الهامة من عقيدتهم الخ · وليس هدفي هنا اقتراح هذا المفهوم ـ ولا اقتراح شيء آخر ـ بل ان هدفي ببساطة هو تسليط الاضواء على مناقشتي بمثل ومثل يعود لما أؤمن بأنه الاساسي · وأعتقد في الواقع ان الاختيار الحقيقي يقع على هذا المستوى ، وان معظم الاهداف التي تحريتها منذ قليل والتي غالبا ما نعتبرها كأهداف أساسية كالرخاء ، والعدالة ، والحرية أو الحل القانوني للنزاعات أيضا ، وحتى الدفاع عن حضارتنا ، ان معظم هذه الاهداف ليست الا آثارا ، ووسائل لا تستخدم الا ضمن الحد الذي تحقق فيه خدمة الهدف المركزي ·

وفي الحقيقة ليس لكل هدف من الاهداف التي قمت بتعدادها سوى قيمة نسبية · فالرخاء بحد ذاته لا معنى له · ومنذ أن تجاوزنا درجة معينة من الحاجة المؤلمة ، لم تعد مفاهيم «الضروري» و «الفائض» ترتبط بالاخرى الا بالعادة ، ومن الممكن تعديلها بارادتنا · فلا نجد

مبررا للحرية التي هي خاصية ضرورية للانسان الا استنادا للهدف المرسوم ، وقد رأينا ذلك جيدا في القرن التاسع عشر • فالعدالة ، أي المساواة بين الناس لا يمكن أن توجد الا اعتمادا على مبدأ أخلاقي ، حتى أن هذه المساواة لا يمكن أن تكون مساواة حقيقية • ويتطلب الحل القانوني للنزاعات وجود حكمة سياسية أبعد ما تكون عن الروح القانونية المتقيدة بالشكليات • وليس للدفاع عن حضارتنا قيمة الا اذا اعتمدت حضارتنا واستندت الى مبادىء صالحة : فعندما ادعى هتلر بأنه يدافع عن حضارتنا ضد الشيوعية ، كان يمارس تضليلا حقيقيا • وبوسعي أن أستمر في احصاء هذا التعداد الحرج الذي لا يهدف الا لاظهار الخطر الذي يكمن في الاكتفاء بالمبادىء المجردة ، الجذابة عموما ، والتي تستطيع مع هذا أن تؤدي ، اذا ما اتخذت كمحور ، لاخطر التجاوزات ، كما أشارت الى ذلك الحكمة اللاتينية القائلة بأن **الافراط في العدالة افراط في الظلم** • ويبدو لي أن كثيرا من الصعوبات الحالية تنتج عن هذا الخطأ في الحكم الاساسي •

٣ ـ التفسيرات

أشعر وأنا أختم هذا التحري بأنني لم أقدم الا جوابا عاما جدا على السؤال الذي أثرته • واني واثق بأنه بالنسبة لكثير من القراء ، كان من الممكن أن يبدو لهم ان اختيار المستقبل ينبغي أن يؤدي الى استنتاجات عملية أكثر • ولهذا حاولت أن أبرهن أن من الواجب التمسك بمبدأ مركزي وسط التنوّع اللامتناهي للظروف وفي غياب دليل فلسفي نستطيع أن نعتمد من أجل اكتشافه على معايير موضوعية مستخلصة من الظروف •

واني أعترف بأن هذا المفهوم ، يرجع جوهر المسألة العملية للعمل من أجل المستقبل لمرحلة الاستنتاج التي سندرسها حالا استنادا الى المفهوم المركزي •

ولكننا نؤمن خصوصا بأن الاعتقاد بامكان أن يصبح مستقبل واقعي معين هدفا في حد ذاته ، خطأ خطير جدا في المحاكمة ، وربما يكون هدفاً موقتا على الاكثر • وقد رأينا في الفصل السابق كيف من الممكن أن يتخذ المستقبل القريب مظاهر مختلفة : أوروبا الموحدة مثلا حسب الوضع الذي سينتج قد يكون حلا ممكنا ومفيدا ، أو أن يكون حلا مستحيلا بصيغته الواسعة ، وينبغي أن يحل محله حل أوروبا الغربية المواجهة للاتحاد السوفييتي ، أو المرتبطة به • وكذلك فقد يبدو أن التحالف مع الولايات المتحدة الامريكية ضروري تارة ، وغير مفيد تارة أخرى أو خطر أيضا • ومن المؤكد أن بوسعنا ، بل انه من واجبنا تفضيل هذا الحل أو ذاك ، والسعي لمؤازرته ، ولكنه لن يكون الا هدفا مرحليا ، خاضعا لكل مخاطر الظروف • فاذا تغيرت هذه الظروف نضطر الى تغيير الهدف • ان ادارة السياسة الخارجية مبنية بالتأكيد على الاحتمالات •

وعلى العكس ، فان الهدف البعيد هو الهدف المهم حقا • وهو بالنسبة لي تقدم الحضارة ، وتقدم الانسان بالتالي • وينبغي ان تنسق الافعال وترتب بالنسبة لهذا التقدم الذي يرتبط جزء كبير منه بالسياسة الداخلية • وقد كتبت في احد مؤلفاتي السابقة ان المنطق الضمني لتشكيل طاقات المجتمعات هو الاقتصاد •ولكن ينبغي أن نأخذ هذه الكلمة بمعناها الواسع : تكوين الثروات ، وتوزيعها ايضا ، واستخدامها بالتالي • هذه هي التنمية المهمة للجماعة ، والتي يجب ان تكون بالتأكيد تنمية مادية وفكرية واخلاقية بآن واحد • وهنا من الممكن اتباع خط سياسي متواصل ومبرر بصورة واعية اذا كان هناك معضلات طارئة • هذا هو الخط الذي يشكل المحور السياسي الحقيقي، للجماعة ،متجاوزا التغيرات التي تعزى للصراعات الداخلية الحتمية • وسيتم اتباع هذا الخط بصورة افضل كلما كان متلائما مع الحاجات والمطالب ، وكلما كان مفهوما بشكل اجماعي بالتالي •

يقود هذا الاعتبار الى اكتشاف اهمية خاصة للمجموعات

البشرية المرتبطة بمؤسسات مشتركة ، وبالدول بالتالي ، لان الدول وحدها تستطيع ان يكون لها سياسة داخلية حقيقية • (وسياسة خارجية حقيقية من جهة أخرى) • ان هذا الاستنتاج يتعارض مع نقد الدول ـ القومية الشائع اليوم والذي يبرر ذاته بالحاجة التقنية لخلق مجموعات كبرى • وليس في هذا تناقض حقيقي ، بل صعوبة مماثلة للصعوبة التي عرفتها المانيا وايطاليا لاقامة سلطة مركزية حقيقية عند توحيد كل منها • ولكن ما دامت هذه الصعوبة قائمة لم يتم التغلب عليها ، فستتخذ القرارات الاساسية للتقدم الحقيقي ضمن اطار الدولة ـ القومية ، كبيرة كانت أم صغيرة • حتى انه من المحتمل خلال مرحلة فيدرالية طويلة أن تستمر الدولة ـ القومية في القيام بدور هام في اقامة القواعد القادرة على خلق مستقبل افضل •

٤ ـ الاستنتاجات

اننا لا نختار مستقبلا سياسيا لان هذا المستقبل السياسي امر محتمل • ويبدو كل حل عملي حلا مرغوبا فيه اليوم ، الا انه قد يتضح أنه حل مشؤوم في مستقبل تولد فيه شروط مختلفة (استعمار ١٩٠٠ لا يمكن تطبيقه بعد ٦٠ عاما ، وكالقومية قبل عام ١٩١٤ ، وكالمركانتيلية البريطانية في القرن التاسع عشر الخ ••)

وليس بوسعنا ان نختار بصورة مجدية الا مفهوما مركزيا يحدد اتجاها عاما جدا مستخلصا من مركب فلسفة ودراسة موضوعية للتطور الجاري • ومن الممكن ان يبقى هذا المفهوم المركزي صالحا بصورة طبيعية خلال عشرات السنين ، ولكن مهما تبدى متينا وراسخا ، فمن الممكن ان يفقد فائدته بسرعة اذا ما تبدلت الظروف • وبالطبع ، ينتفي المفهوم الذي يمثله هذا المستقبل بالاعتماد على مطالب مجتمع معين يستطيع ضمان تحقيقه عن طريق مؤسساته وافعاله • وغالبا ما يكون المقصود اذن هو المصالح المحسوبة لامة من الامم ، حتى ولو كان هذا المفهوم صالحا للتطبيق على دول عدة أو على حضارة بكاملها • واذا ظهر ان هذا المفهوم متطابق تطابقا كليا مع

مطالب العصر ، فسيمتد عفويا الى عدة دول ، حيث يؤدي فيها الى حلول مختلفة ، تتلاءم مع أوضاع كل دولة منها · فاذا كان سيء التطابق ، يتم التخلي عنه بسرعة · وفي النهاية اذا ظهرت خطورة هذا المفهوم على الدول الاخرى ، فسيتم القضاء عليه بالعنف (كما قضي على النازية) ·

وما تبقى باهدافه السياسية المتتابعة هو من اختصاص مجال التطبيق الخاص بكل ظرف من الظروف ·

ـ طريقة العمل من اجل المستقبل

١ ـ بنية الاحداث المستقبلية

يسمح التحليل الدقيق والمتحسس الذي قمنا به في الجزء الاول من هذا الفصل ، رغم استنتاجاته العامة جدا ، بضبط بنية الاحداث المقبلة ·

الامد القصير والامد الطويل

تنتج بعض هذه الاحداث عن عوامل لا يمكن ان نستشعر اثرها الا على المدى الطويل · هذه هي الاحداث التي تتعلق بشكل الحضارة وتطورها ، وبناء طاقات اقتصادية وبشرية · وتستطيع الاحداث الاخرى اداء آثارها على المدى القصير ، وعلى مدى قصير جدا احيانا ، ولكن من الممكن ان تكون آثارها مهمة جدا لتطوير العوامل الفاعلة على المدى الطويل · هذه هي الانقلابات السياسية الداخلية والخارجية ·

ومن الممكن والضروري محاولة التأثير فيها لان عوامل المجموعة الاولى تؤثر على مدى طويل · ينجم عن هذا المفهوم المركزي لمعايير العمل التي استخلصناها والتي تتعلق اساسا بتوجيه التطور العام ·

ولا نستطيع اتخاذ عوامل المجموعة الثانية كأساس لتنبؤات المجموع لانها ترتبط بأحداث ظرفية وعلى مدى قصير • ومهما تكن هذه الاهداف هامة ، فمن الواجب ان ترتب استنادا الى صيانة مصالح التطور العام ، وبالتالي استنادا الى اثر عوامل التطور على المدى الطويل •

وهكذا تظهر المناورة المنطقية من اجل المستقبل مشتملة على **ضمان نجاح العمل من أجل الهدف البعيد المدى ، برغم الصعوبات الناجمة عن اضطرابات المدى القصير وانقلاباته •**

وهكذا نجد انفسنا وقد امسكنا بخيط موجه متين •

العمل الداخلي والخارجي

وبوسعنا أن نميز أيضا بين مجموعتين أخريين من الاحداث : الاحداث الداخلية والاحداث الخارجية •

ان الاحداث الداخلية حاسمة ، بطبيعتها ، نظرا لانها هي التي تجعل اقامة سلطة في الدولة امرا ممكنا ، وتسمح لهذه السلطة بممارسة سياسة ما • ولكن آثار هذه السياسة تظهر وتتأكد على المستوى الخارجي • وعلى كل حال فان للاضطرابات الخارجية اثرا دائما على الاحداث الداخلية والعكس بالعكس •

وفي محاولتي هذه لوضع طريقة من أجل استقراء المستقبل وتنظيمه ، سأقتصر الدراسة عموما على الطابع الخارجي للمسألة لانها غدت أسهل بوجود شخصيات قومية محددة بوضوح • وفي المجال الداخلي ، تشكل الاحزاب السياسية ، والكتل ، والرأي العام ، كيانات أكثر غموضا ، ومتغيرة أساسا ، من الصعب استنادا اليها اجراء أية محاكمة • وبالاضافة الى هذا ، فان أهليتي في مادة السياسة الداخلية محدودة جدا ، وأنا أعترف بذلك • ولكني أعتقد أن الاحداث الخارجية والاحداث الداخلية ترتقي الى الطريقة العامة

ذاتها ، تحت أشكال مختلفة ، ورغم استخدام تقنيات متميزة ٠

٢ - أسس الطريقة (المنهج)

تتضمن قاعدة المنهج كما أشرت فيما سبق التمييز بوضوح بين العمل طويل المدى ذي الطابع النوعي والداخلي أساسا ، والعمل على المدى القصير ، ذي الطابع المحتمل أساسا ، طبقا للظروف الخارجية أم الداخلية ، وترتيب هذا العمل ذي المدى القصير تبعا للعمل ذي المدى الطويل ٠

ولهذا الغرض ، فان العمل على المدى القصير يمكن أن يقاد بالاعتماد على ثلاثة مفاهيم عامة :

- توقع الاضطرابات في الوقت الملائم : هذا هو توقع الازمات ٠
- تجنب تشويش الاضطرابات للعمل على المدى الطويل : هذه هي الوقاية من الازمات بعمل شفائي ٠
- استخدام الاضطرابات المتوقعة لمنع تجسيد أكثر الفرضيات شؤما : هذه هي الحيلولة دون وقوع الازمات بعمل تجانسي ٠ وسأعود الان الى كل من هذه النقاط بتفصيل أكبر ٠

٣ - العمل على المدى الطويل

يستهدف العمل على المدى الطويل أساسا أفضل تطوير للحضارة ، وهو يتضمن اذن توجيه الحضارة المادية والمعنوية ودعمها كما اخترنا تصورهما ٠ وفي هذا المجال هناك عاملان يلعبان دورا أساسيا : الافكار والمؤسسات ٠

ان **الافكار** حاسمة لانها هي التي تصنع المستقبل ، وتولد الافكار عفويا ، وتنتج بالصدفة التي تلد رجلا عظيما ، ولكن المطالب العصرية الجديدة هي التي تلح عليها وتحرضها ٠ فاذا تلاءمت جيدا مع هذه المطالب انتشرت بسرعة ٠ وتؤدي عندئذ الى تبدلات هامة في

الرأي العام وفي المؤسسات • فاذا لم تقدم هذه الافكار الا أجوبة غير كاملة وغير ناضجة تتكيس في بعض الاجزاء الضئيلة • وتقوم في هذه الحالة ، بدور الفرقة ، وتخلق توترا ينتج عنه اضطرابات وفوضى •

ويظهر التاريخ أن هناك موقفين مختلفين تماما ازاء الافكار : الليبرالية والدوغماسية : ولقد كانت الدوغماسية موجودة في باديء الامر ، وتتطابق مع مفهوم توتاليتاري ومتشائم : تتضمن العقيدة كل الحقيقة وكل ما يبتعد عنها خطأ ينبغي تجنبه ومقاومته • هذا الموقف هو موقف الماركسيين ـ اللينينيين في الوقت الحاضر • ويعتمد على الحزب الواحد • وفي الطرف المقابل ، تعتمد الليبرالية على مفهوم تعددي ومتفائل : لا يستطيع المسار الصعب للوصول الى الحقيقة أن يصل لمداه الا بصدام أفكار مختلفة ، تحدد تدريجيا وبمعارضة سلمية تطورا صائبا • وبالاضافة الى هذا ، فان وجود عدة أحزاب يسمح بممارسة رقابة فعالة على العمل الحكومي • ومن بين هذين المفهومين اللذين يقسمان العالم من المؤكد بأن النظام الليبرالي يمثل أكثر الصيغ تطورا وأكثرها قدرة على التطابق مع الحقيقة المتبدلة •

ويجب أن نلاحظ مع ذلك بأن الليبرالية في حالة تقهقر وتراجع في هذه الايام • ولهذا التقهقر أسباب من المفيد أن نتحراها• أولا ، كان هناك التطور العجيب للماركسية ـ اللينينية والانفجار السريع للنازية اللتين يرجع تعصبهما الى أنهما حركتان سياسيتان تشكلان عقيدتين لكفاح يستهدف اقامة نظامين تم تصورهما وتحديدهما جيدا • ان مرونة الليبرالية تتلاءم جيدا مع مرحلة تطور بطيئة نسبيا وسلمية ومع درجة عالية من التشاؤم ازاء القيمة الجوهرية للعقائد • فاذا أردنا مواجهة أزمة حادة كما يتم خلال حرب أو مجاعة ، أو اذا أردنا قيادة ثورة جذرية ، لا نستطيع أن نعوق عملنا ونؤخره بأحزاب معارضة متنافرة في الرأي ، لان وجود المعارضة

ذاته يحدث البلبلة والارتباك • وأعود الى التمييز الاساسي الذي وضعته في بداية هذا الفصل فأقول أن الموقف الليبرالي هو أفضل المواقف تلاؤما مع العمل على المدى الطويل عندما يتاح لنا الوقت ، اما الموقف الدوغماسي فانه يتلاءم مع مطالب عمل هام نقوم بتنفيذه على مدى قصير ، كما هي الحالة اليوم في الصين وفي العالم الثالث •

ولكننا نجد أن الموقف الليبرالي في المجال الفكري ينبغي أن يتكيف في عصرنا حتى في الافق طويل الامد مع المسائل الجديدة التي تعزى لوسائل انتشار الافكار ، ومع الاوساط التي تتلقاها • ولقد كانت الافكار تنتشر في الماضي بواسطة الكتاب ، وبواسطة النخبة التي كانت تناقشها • بيد أن الصحافة الرخيصة اليوم والاستفتاء العام قد أحدثا تبديلا بلغ في أيامنا هذه مرتبة الثورة وأهميتها • ويتحكم التلفزيون والاذاعة خصوصا برأي الجماهير الى حد واسع • بيد أن هذه الوسائل القوية اما أن تتبع للدولة ، أو تخضع لمصالح تجارية قوية جدا • وفي الحالة الاولى ، تملك الدولة سلطة هائلة قد تفرض الامتثالية الدوغماسية (١) • وفي الحالة الثانية ، يؤدي الاهتمام بارضاء جمهور تتسع قاعدته مزيدا من التوسع الى مملكة السهل والتافه • ولن تجد الليبرالية أسسا منطقية الا اذا نجحت في تلافي هذه المساويء الخطيرة • وكما أشرت فيما سبق ، أعتقد أن الليبرالية لن تستطيع ذلك الا بسياسة تعليم جديدة تبعث مفهوم النخبة الحقيقية ، على درجات جديدة •

ومسألة **المؤسسات** أساسية أيضا ، لانه اذا كانت المؤسسات هي محصلة الافكار ، فان لها فيما بعد على المدى الطويل أثرا حاسما على الافكار والاخلاق • وقد عالجت هذا الموضوع في استغلال المستقبل السياسي ولن أعود اليه هنا الا لكي أؤكد أهميته فقط • فضغط التطور وأثره يدفع الدولة القومية الى ممارسة اصلاح ذاتي

---

(١) Conformisme Dogma Tique

عميق • وبالاضافة الى هذا ، فان المسألة الدستورية تتجاوز اليوم الدولة ـ القومية ، بسبب تقدم التقنيات والضرورات التي تؤدي اليها • فلمسايرة التطور وملاحقته لا بد من انشاء مجموعات دولية كبرى ، ومن وجهة النظر هذه فان انشاء أوروبا الموحدة تبعا لصيغة جديدة على وجه الاحتمال هو أمر الزامي على المدى الطويل • وكذلك، فان بعض المنجزات التقنية كاستخدام الفضاء والتعدد النووي ستفرض خلق مؤسسات على المستوى العالمي أو تقوية المؤسسات القائمة فعلا ودعمها • وتفرض ادارة العمل على المدى الطويل اذن منذ الان **أهدافا سياسية** سيكون دورها هائلا في ادارة العمل على المدى القصير •

ان وضع الافكار ونشرها ، وتطوير النخبة والكتلة وتحسين مستواها ، والتقدم الاقتصادي والتقني والاجتماعي بفضل مؤسسات منظمة بصورة حكيمة تؤمن استقرارا سياسيا كافيا ، وتجديد الاجيال والمجموعات دون أن يلقى ذلك معارضة عنيفة ، تلك هي المهام الدائمة للعمل على المدى الطويل • وتستهدف هذه المهام دوما تنمية الاجيال المتتابعة وتطويرها • وكيما تتحقق هذه المهام بنجاح تحتاج فضلا عن هذا الى السلم وتحقيق الاهداف الخاصة بها • هذه هي مهمة العمل على المدى القصير الذي سنحلله الان •

٤ ـ التنبؤ بالازمات .

سواء كان العمل داخليا أم خارجيا ، فان العمل على المدى القصير يعتمد في باديء الامر على دراسة الظرف بتأن ، لاكتشاف التهديدات بالازمات الكامنة فيه بغية التدخل في الوقت الملائم •

تنجم هذه التهديدات بالازمات عن **التناقضات** بين الدوافع التي تحرك المجموعات الاجتماعية المختلفة • وتبرز هذه المجموعات بتحليل منهجي للدوافع الراهنة • وتتطابق هذه الدوافع مع معايير مادية أو عاطفية • ولكل من هذه المعايير أثر كبير •

ويمكن أن نميز عدة أنواع من التناقضات • فهناك أولا التناقضات التي تنتج عن **وجود الاغنياء والفقراء** ، وتتعلق القيمة العاطفية لهذا الفارق بتعايش المجموعات ذات المستويات الحياتية المختلفة جدا بصورة خاصة • كان هذا هو أحد نقاط الضعف الداخلية للاستعمار ، وللنظام الرأسمالي قبل انطلاقه الاقتصادي القريب • أما الفوارق الكبرى بين مجموعات بعيدة (بين بولينزيا وأمريكا ، وبين افريقيا الوسطى وأوروبا مثلا) فأهميتها أقل بكثير • ويظهر هذا الاعتبار خطر الاقليات المحرومة ، كالزنوج في أمريكا ، أو يظهر أيضا خطر الاقليات التي تتكون في البلدان المتطورة التي تستعين بيد عاملة رخيصة أجنبية • بيد أن قوة الفقراء تتأتى من كثرة عددهم ومن حيويتهم النفسية التي يغذيها حرمانهم الطويل • وبالتناظر ، ان قوة الاغنياء ذات طابع نفسي منذ أن يبدأوا بوعي ظلم الامتيازات التي حصلوا عليها • وكذلك فان هناك خطورة كبرى من أن يعطي هذا التناقض التفوق للفقراء خلال **نزاعات طويلة الامد** ، وهذا ما يتفق مع العقيدة الاستراتيجية الصينية الحالية ، وخاصة عندما تتحول النزاعات الى معركة مكشوفة •

وهناك نوع آخر من التناقض من نموذج حديث جدا ينجم عن **المعارضة النووية** والسباق التكنولوجي الذي تؤدي اليه • ويعزو له المفهومان ، الامريكي والسوفييتي ، أهمية كبرى • وقد تتوصل هذه المعارضة الى أحد الحلول الثلاثة التالية : ١ ـ الحفاظ على التوازن مقابل جهد مضن ، ٢ ـ خرق التوازن في مرحلة من المراحل ، ٣ ـ تأمين التوازن باتفاق • ونحن نبالغ عموما بالاهمية العفوية لمرحلة عدم التوازن : فلم يحاول الامريكيون أبدا الافادة من تفوقهم عندما كان بوسعهم ممارسة هذا التفوق دون مخاطر كبرى • والقضية العكسية محتملة الى حد ما • ومن ناحية أخرى ، يخلق التطور التقني اليوم ـ وسيحتفظ بهذا لخمسة عشر عاما على الاقل ـ شروطا للخطر المتبادل كافية لتجنب اختلال حقيقي للتوازن • ومهما يكن من أمر ، فلن ينتج الصراع المكشوف الا من أسباب سياسية خطيرة كما

أنه لن ينجم عن الموقف النووي • ولهذا فان البعد الأكثر احتمالا هو اتفاق يلغي السباق التكنولوجي أو يقلصه اذا لم توجد بالطبع أسباب أخرى للتوتر • وفي الحقيقة أن تعايش احدى القضايا السياسيئة مع السباق التكنولوجي هو الذي يخلق الخطر ، ولكن السباق التكنولوجي يشكل عامل استقرار بصورة طبيعية ولمدة خمسة عشر عاما على الاقل •

وعلى العكس فان التعارض الايديولوجي أكثر خطرا • وهو يعتبر خطر تحت أشكال مختلفة من قبل النظريات الصينية والسوفييتية والامريكية • ويخلق هذا التعارض في الواقع اختلالا مانويا (١) • ويتهم كل طرف من الاطراف الطرف الاخر بوجود نوايا هجومية لديه ، ويؤكد المخاوف المعادية للطرف الاخر عندما يقوم باجراءات حماية نفسه من هذه النوايا • ونتوصل بهذا الشكل الى تصعيد نفسي مماثل جدا لميكانيكيات القلق الذي يتولد في الليل • ومن السهل جدا استغلال هذه الظاهرة (كما يفعل الصينيون اليوم) ، ومن الصعب التحكم فيها وتقليصها عندما تنطلق • وتلعب هذه الظاهرة دورا أساسيا في الصعوبات الدولية •

ان **المعارضة العنصرية** (والمعارضة القومية بدرجة أقل) خطرة الى أبعد الحدود ، لانها تحرك مشاعر أولية أساسية : التضامن القبلي ، والحقد الذي يسببه الحرمان والانفعالات • ومن السهل استغلالها ، ومن الصعب جدا السيطرة عليها والتحكم فيها • وبما انها تترافق عموما بمعارضة ايديولوجية ، فانها تشكل خميرة متفجرة ذات أهمية أولى • وكانت في الغالب أساس حركة مقاومة الاستعمار• وتشكل تهديدا خطيرا للقارة الامريكية •

ومن الطبيعي أن ترتبط **المعارضة السياسية** باللعبة المجردة للحكومات المتعارضة • وهي لا تمثل في هذا المستوى سوى خطر

---

(١) Psychose Manichéenne

ضئيل ، على الاقل ما دامت لا تثير دوافع عاطفية ذات طابع قومي ، وعنصري أو أيديولوجي ٠

ان المعارضة السياسية التي لعبت دورا هاما في المرحلة الامبريالية للقرن التاسع عشر والتي تحتل لهذا السبب مكانا هاما في النظرية الماركسية تبدو اليوم دافعا ربما كان أقل خطرا من الدوافع الاخرى ، على الاقل ما دامت المصالح الحيوية لم تمس ، لان مساسها قد أصبح صعبا في العالم الحالي ، الاكثر توازنا ، والمرتبط بعضه بالبعض الاخر أكثر من ذي قبل ٠ ولسنوات مع ذلك من الممكن أن يؤدي طريق البترول ، ومصادر المعادن النادرة أو المواد المنقسمة مثلا ، والسيطرة على أعماق البحار غدا ، من الممكن أن يؤدي كل هذا الى نزاعات خطيرة ٠

٥ ـ الحيلولة دون وقوع الازمات بالعمل الشفائي

بعد استعراض الازمات الممكنة ، يأتي العمل من أجل الحيلولة دون تطورها ٠ وتتضمن الطريقة الاولى ، ذات الطابع الوقائي ، حل التناقضات الخطرة : هذا هو السلم بواسطة الغاء التناقضات ، أي أنه تهدئة أساسا ٠

وتتضمن المشكلة عندئذ البحث عن القرارات السياسية القادرة على احراز هذه النتيجة ٠ وليس هذا ممكنا دوما ، ولكنه ممكن غالبا ٠ ونجد أفضل مثل في الوقت الحاضر لهذا النوع من الحل في مسألة تقسيم المانيا ، التي ازدادت تعقيدا من جراء الحذر السوفييتي وخوف الدول الدائرة في فلكه التي ضمت أجزاء من الارض الالمانية ٠ وهناك حل سياسي لهذه الازمة الكامنة يتضمن التوصل الى اعادة توحيد الدولتين الالمانيتين ضمن اطار مجموعة أوروبية أوسع تضم الدول الداخلة في المعسكر الشرقي ٠ وهكذا يتحقق دفعة واحدة هدف سياسي يتجاوب مع مصالح أوروبا على المدى الطويل ، مجددا التضامن الفرنسي ـ الالماني ومساهما في الغاء احدى الفرضيات

التي تتعارض مع التقارب السوفييتي ـ الامريكي • ويصبح عندئذ هذا المفهوم ، الذي هو مفهوم الحكومة الفرنسية ، هدفا سياسيا راهنا يخدم توجيه العمل وسط الظروف المتغيرة •

ونجد على العكس مثالا للازمة التي لا يمكن حلها في الصراع القائم بين القبارصة اليونانيين والاتراك • ويبلغ المستوى العاطفي الذي بلغته المعارضة بين الطرفين درجة يستحيل معها التوصل الى أية تسوية • فاذا وجدنا أنفسنا اليوم في مواجهة هذا الموقف ، فذلك لاننا اضطررنا لمعالجتها وهي ساخنة ، في وقت متأخر أكثر مما ينبغي • ومن المحتمل لو أن البريطانيين لم يستخدموا الاقلية التركية ضد اليونانيين خلال حرب الاستقلال الصغيرة ، وخصوصا لو ان هذه الاقلية تضامنت مع اليونانيين وجعلت من قضيتهم قضيتها ، من المحتمل أن لا تحدث أزمة قبرص أبدا • ومن ناحية أخرى ، أججت بعض الدول المطامع اليونانية والتركية في الجزيرة بسياساتها العمياء • وخلقت بهذا الشكل موقفا لا يمكن ايجاد حل له نظرا لانعدام توقعاتها •

ونجد اليوم أوضاعا عديدة لا حل لها على المدى القصير (النزاع الفيتنامي ، المسألة الاسرائيلية ، كوبا ، الخ •••) ، ولكن الازمات الكامنة التي يمكننا أن نتجنبها بسياسات حاذقة كثيرة أيضا : مسألة المانيا ، وأزمة الدول الشرقية التي تحدثت عنها أعلاه ، المسألة الصينية ، مسائل العالم ـ الثالث مثلا ، التي تحدد كل منها نفس العدد من الأهداف السياسية • ومن الممكن تطبيق الطريقة الشفائية عليها اذا أردنا أن نختار القيام بها •

٦ ـ الحيلولة دون وقوع الازمات بالعمل التجانسي

من الممكن أن تكون الازمات خطرة اذا تطورت ، ولكن من الممكن أن تكون مفيدة اذا عرفنا كيف نستثمرها • وفي الحقيقة ، قد تؤدي التناقضات الناجمة عن هذه الازمات ، اذا ما ثابرنا على

اذكائها الى شلل القوى المتصارعة ، في حين يستفيد طرف ثالث من حرية العمل المتزايدة · وهكذا يمكننا تصور مناورة مستندة الى فكرة تغذية التناقضات التي نستطيع بتطويرها منع وقوع ظروف أخطر أو المساعدة في حل بعض التناقضات ، والسماح بتحقيق بعض الاهداف · وهذا المفهوم ، حسب رأي السوفييت هو أساس الطرق التكتيكية التي تستخدمها موسكو بصورة شائعة ·

وفي الحقيقة ، ان هذا النوع من المناورة يستخدم على نطاق واسع منهجيا أو عشوائيا : أخرت الصين تقارب الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفييتي باستغلالها الازمة الفيتنامية · وبتقارب فرنسا مع الأتحاد السوفييتي جرت فرنسا ألمانيا الى الاتفاق معه · ومارس السوفييت ، بمتابعة دعم الاتراك واليونانيين بالتناوب تجزئة الجناح الشرقي لمنظمة حلف شمالي الاطلسي · ويحتفظ الاتحاد السوفييتي ببولونيا وتشيكوسلوفاكيا داخل اطار طاعته بمعارضته لتوحيد ألمانيا · ولكن صعوبة هذه اللعبة تكمن في أن مبدأها مرتبط بماكيافيللية أولية في التمييز بين ما هو جوهري وما هو ثانوي · وبين ما هو عرضي وما هو هام : فالسياسة الصينية ازاء الولايات المتحدة تثير أخطارا هائلة · ومن الممكن أن يخسر الاتحاد السوفييتي بسبب تبدل سياساته في قبرص التعاطف التقليدي الذي يتمتع به في اليونان · كما ان الاتحاد السوفييتي يثير لنفسه صعوبات خطيرة على المدى متوسط الاجل بتوسيع امبراطوريته الى دول التبعية في أوروبا الوسطى الخ ··· ان هذه الامثلة البسيطة جدا تظهر مدى الترابط الداخلي القائم بين مختلف المسائل ، وضرورة وزن سياقها المنطقي بكل عناية اذا أردنا تجنب الاسوأ ·

٧ ـ تصنيف الاهداف السياسية

لهذا فان كل شيء يعتمد في النهاية على التصنيف الاريب للاهداف السياسية ·

وتطبق الاولوية الاولى على الاهداف الناجمة عن اعتبارات مستخلصة من العمل على المدى طويل الاجل • وتمثل هذه الاهداف في الواقع **الهدف السياسي البعيد** الذي ينبغي أن ينتظم كل شيء بالنسبة اليه • وفي أحد الحلول التي قدمتها يكون الهدف السياسي هو التقدم المادي والاخلاقي • وهو لا يختلف في جوهره عن الهدف الذي تستهدفه الماركسية ـ اللينينية ، فيما عدا ان هذه الاخيرة لا تتصور امكان تحقيقه دون استخدام كل عقيدتها الاقتصادية والاجتماعية المستندة الى المادية • ونجد هنا الفارق بين هدف في ذاته وبين هدف منسق بنظام مع وسائل التنفيذ • فالاول ليبرالي و « براجماتي » ، والثاني عقائدي • وسواء كان الهدف ليبراليا أم عقائديا فمن المؤكد بأن الاهداف السياسية التي يستتبعها تتحقق على أجل طويل الى حد ما • ولن تتلقى اذن رغم أهميتها الاساسية سوى تطبيق تدرجي • وبالاضافة الى هذا ، قد يكون من المناسب اعداد هذا التطبيق بمتابعة أهداف أخرى • فليست الافضلية اذن أولوية زمنية •

وهناك أفضلية ثانية تتعلق « بالاهداف المتعددة الاتجاهات » (١) ، وهي التي تؤدي الى آثار عديدة لانها تقع في نقطة مفترق عدة تناقضات • هذه هي حالة هدف أوروبا الموحدة على سبيل المثال ، أو أزمة فيتنام ، وكانت هذه الحالة هي حالة المسألة الالمانية في عام ١٩٣٥ • وان اكتشاف كل هذه الاهداف ومضامينها ينجم مباشرة عن تحليل لائحة التناقضات • وبوسعنا عندئذ أن نحدد تجريبيا الهدف أو الاهداف التي يمكن أن تلعب الدور الاهم • وفي الفكر الماركسي ـ اللينيني ، يتم اختيار الهدف المصيري الرئيسي من مبررات مستخلصة من العقيدة : أهمية التقدم المادي في العقيدة السوفييتية ، الطابع الحاسم لصراع الشعوب الغنية مع الشعوب الفقيرة في العقيدة الصينية • وعلى كل حال ، فان واقع

---

(١) Objectifs - Carrefours

الاعتراف بوجود هدف سياسي ذي أهمية مركزية يشكل أساس **التشخيص السياسي** الذي سيقود الى تحديد **خط سياسي** • ويرتدي هذا التحديد أهمية هائلة لانه يؤدي الى الاختيار بين ما هو أساسي وما هو ثانوي • وهكذا اذا تأملنا الاهداف الاساسية لتوحيد أوروبا وحل النزاع الفيتنامي على سبيل المثال ، نتوصل الى اكتشاف آثار مختلفة حسب أولوية العمل الاول أو الثاني بنظرنا ، كما سنرى ذلك تفصيلا في الجزء الثاني •

وهناك أولوية ثالثة تجمع الاهداف السياسية التي لا تتضمن الا آثارا محدودة أو آثارا محلية والتي لا تستطيع أن تخدم الا أعمالا وقتية • وقد تسمح هذه الاهداف أحيانا بقضم مريح ، بالافادة من الشلل المؤقت للاطراف الرئيسيين الذين شلهم الصراع القائم فيما بينهم • ولا يمكن لهذه الاهداف أن تكون سوى حوادث طارئة بسبب أهميتها الضعيفة •

٨ ــ ادارة مناورة العمل

نملك ، بعد هذا التحليل ، العناصر الضرورية لوضع المناورة • وقد عالجت هذا الموضوع بشكل منهجي الى حد ما في كتاب **استراتيجية العمل** (١) • ولن أعود اليه هنا الا لكي أحدد بأن هذه المناورة تتضمن مرحلتين متعاقبتين مهمتين أهمية كبرى •

ــ أولا البحث عما اذا كان من غير الممكن حل المسألة المطروحة **بتعديل أو تغيير في أولوية أهدافنا الخاصة** • وقد يتضح حسم هذه العملية ، التي أعطى هتلر المثل عليها مرتين (٢) •

(١) منشورات دار الطليعة ــ بيروت •

(٢) قرر هتلر في لحظة مونيخ تهديد فرنسا وبريطانيا العظمى بالحرب ، وفي الوقت الذي دخل فيه الحرب ضد بولونيا امتنع عن سياسته المعادية للسوفييت •

ــ ومن ثم تحديد **الاهداف الاستراتيجية** التي ينبغي تحقيقها استنادا الى الاهداف السياسية التي تتمتع بالاولوية ، ولترابط العوامل السياسية الثانوية ، وتعاقبها انطلاقا من جدول وتشخيص استراتيجيين مستخلصين من الموقف الراهن • وندخل بهذا الشكل في المجال المحتمل للاستراتيجية ذات المدى القصير • واني أرجو من القاريء أن يعود لهذا الموضوع مرة أخرى في كتاب **استراتيجية العمل** (١) •

استنتاجات حول اسلوب العمل من أجل المستقبل

يشكل المفهوم الذي قدمته محاولة لادخال الحد الاقصى من العقلانية في الحقيقة السياسية المتحركة • وستبدو هذه العقلانية تافهة للعاملين الذين يعيشون يوميا وسط تعقد الوقائع • ومن الممكن أن يبدو لهم مع بعض الاحتمال ان الفكر الهندسي يطبق فيها بصورة سيئة ، وان بوسع الفكر الدقيق وحده الذي يعتبر عامل مهارة على المدى القصير وابتكارات خصبة خلاقة على المدى الطويل ، أن يسمح بحل مسائلها •

انني أفهم تماما وجهة النظر هذه ، ولكنني أعتقد بأن هذه الطريقة الابدية لا تتلاءم أبدا مع مطالب عصرنا وحاجاته • وقد اتخذت الظواهر التي نحن مدعوون الى معالجتها أهمية كبرى ، سواء بقوة وسائل العمل أو بالطابع الشامل اليوم لآثارها ، وكذلك بالمغنم (٢) الذي لا يمكن تقديره والذي تمثله حضارتنا ، لان هذه الآثار تتطلب امكان اعادتها الى اطار منطقي • وهذا ما فعله الشيوعيون تطبيقا للعقيدة الماركسية ــ اللينينية • وقد أصبح ضروريا أن نستطيع

---

(١) راجع خصوصا الفصلين : تجزئة مخطط العمل ووصف أشكال العمل المرجع السابق ذكره ــ منشورات دار الطليعة ــ بيروت •

(٢) Enjeu

استخدام طرق مماثلة في نظام مستوحى من الليبرالية . وهذا لا يستبعد بالطبع الاستعانة بالفكر الدقيق ، ولكن وجود طريقة يسمح بالتحكم بقيمة الالهام ، حتى انه يسمح بولادة الهامات جديدة : لا يضر التحليل الجدي والمنطقي على كل حال ، اذا عرفنا ان نتجنب كل دوغماسية ضيقة .

ومن المحتمل أن لا تشكل الطريقة التي اقترحها الا مسودة غير كاملة دقيقة أكثر مما ينبغي في بعض النقاط ، وغامضة أكثر مما ينبغي في نقاط أخرى . وقد بذلت ما بوسعي وأنا واثق اننا نستطيع في هذا الاتجاه ايجاد نوع من السيطرة على المستقبل .

وفي هذا الاتجاه ، تبدو بعض النقاط موطدة بصورة متينة :

- التمييز بعناية بين ما هو أساسي وما هو ثانوي ، وما هو طويل المدى وما هو قصير المدى .

- الاعتراف للافكار بدورها البارز في التطور والسعي لخلق مناخ ملائم لها .

- وعي طابع « لعبة الشطرنج » المناورة من أجل المستقبل وايضاح الميكانيكيات المعقدة والمرتبطة التي ينبغي استخدامها .

فاذا قبلت هذه النقاط وأدخلت في ممارستنا ، تتجه السياسة الخارجية والداخلية الى فقدان تسلط اللحظة الراهنة الذي يعطيها هذا الطابع المفكك والاعمى الذي نلاحظه في غالب الاحيان . ويتخذ المستقبل أخيرا في الحسابات المكان الذي يستحقه ، ويصبح هذا المستقبل الذي يتوقف عن الولادة من الظروف ، مستقبلا معدا أكثر فأكثر ، مصانا من المغامرات ، تبنيه أيدي الرجال تدريجيا .

(١) ENJELI

القسم الثاني

تطبيق طريق تنظيم المستقبل
على ضوء استقراء الماضي والحاضر

انني لا أخفي بأن تحليل مسالة تنظيم المستقبل واختياره التي كانت موضوع الجزء الاول من هذا الكتاب لا يمكن الا أن تعطي الانطباع بأنها نظرية جدا ، رغم الاستشهادات العديدة بالموقف « البراجماتي » • ومن ناحية أخرى ، فان الاهتمام الدائم الذي حركني لتشريح آليات التاريخ قادني الى ايضاح شبكة معقدة جدا من الاعتبارات • ولا بد من بعض التبسيط الان لاظهار المدى العملي للاعتبارات التي طورتها • وسأحاول هذا باستعادة المركبات الكبرى للمحاكمة الاستقبالية مقترنة مع البحث بالتتابع عما يمكن أن تكون عليه آثارها الممكنة :

- على نسيج التطور الحالي الذي يمكن التنبؤ به •
- على « الاحداث » التي يمكن اكتشافها في الوقت الحاضر •
- على المفاهيم المختلفة المكونة للاهداف السياسية الاساسية للمجموعات البشرية •

وساخصص فصلا خاصا لكل نقطة من هذه النقاط •

---

(١) او الاستقبالية • Méthode Prospective.

الفصل الخامس

الأثر الممكن لنسيج التطور المتوقع

اذا رجعنا الى مختلف الاحتمالات التي تستخلص من تحليل عوامل التطور الذي قمنا به في الفصل الثاني ، نجد أنفسنا منقادين الى الملاحظة بأنها تتميز في مجموعتين مختلفتين جدا . ففي المجموعة الاولى ، هناك احتمالات التنبؤات ـ القليلة الى حد ما بالاضافة الى هذا ـ والتي يمكن تأريخها لانها مرتبطة بتطور مستقل نسبيا وعفوي . وهي التي تنتج عن أثر العوامل الديموغرافية (السكانية) ، والتقنية الاقتصادية . وتمثل صورة جزئية لتيار التاريخ . ويمكن أن نصنف في المجموعة الثانية ، التي تضم عددا من العوامل أكثر من الاولى ، كل الاحتمالات التي ترقى الى القرارات البشرية المحتملة والمستقلة الى حد ما . وهذه هي خصوصا الاحتمالات التي تنجم عن العوامل الاستراتيجية والسياسية . وتشكل عددا من المنعطفات التي سينسج ارتباطها وتعاقبها مصيرنا الحقيقي بالتعاون مع الاحتمالات التطورية للمجموعة الاولى .

فلنتوقف في باديء الامر أمام هذه المجموعة الاولى ولنتحر التواريخ الكبرى للتطور الذي يمكن التنبؤ به .

التاريخ الاول الذي أمكن التنبؤ به هو عام ١٩٧١ (خمس

سنوات اعتبارا من اليوم) (١) ، وهو اليوم الذي سنملك فيه وسائل اقتصادية لمنع الحمل بصورة اصطناعية ولازالة ملوحة مياه البحر ٠ وهذا يعني أنه في السنوات التالية ، وبدءا من عام ١٩٧٥ بالتأكيد ، سنكون قد تجنبنا أسوأ الاحتمالات في بلدان العالم الثالث وخصوصا في البلدان التي تعاني من الجفاف ، اذا **قمنا بتنفيذ ما هو ضروري** لكي تستفيد بلدان هذا العالم من هذا التقدم ٠ ومن الممكن اذن ان لا تستمر أخطر أزمة في العالم الثالث أكثر من عشر سنوات ٠

وفي مجال التسليح والفضاء ، نرى ظهور امكانية الاعتراض خارج الغلاف الجوي المحيط بالارض حوالي عام ١٩٧١ ، ولكن بمردود سيبقى غير كاف حتى عام ١٩٨٠ (خمسة عشر عاما) ٠ ولا يمكن تحقيق المؤثرات البيولوجية القادرة على اضعاف الارادة المعادية قبل عام ١٩٧٨ ، ولكن في هذا التاريخ ستكون الغواصة قد تحولت للبقاء على قيد الحياة ٠ ويقع المنعطف الاستراتيجي الكبير التقني والسياسي في أبكر وقت حوالي عام ١٩٨٥ ، حيث يتوقع البعض امكانية التحكم بالدمج الحراري ، الامر الذي يؤدي بآن واحد الى سباق التعدد النووي ، والتطور الطاقي (٢) للبلدان المتقدمة ولبلدان العالم الثالث والذبول المحتمل للمصادر التقليدية للطاقة كالفحم والبترول ٠ فاذا ما تحقق هذا الاحتمال ، هناك خطورة من حدوث تقارب بين الدول النووية ، اعتبارا من عام ١٩٨٠ بغرض عقد اتفاق عالمي للاشراف على التسليح ــ اذا لم تكن هذه الدول على كل حال في نزاع بعضها ضد بعض في هذا الوقت ٠

وفي عام ١٩٩٠ ، ينبغي أن يسمح البدء بزراعات في أعماق البحار وصنع البروتينات المركبة بالسيطرة تماما على المسائل

---

(١) أي عندما كتب المؤلف هذا الكتاب في عام ١٩٦٧ ٠

ــ المعربان ــ

(٢) ١ Energétique

الغذائية للعالم الثالث ·

من هذه الرؤية التصويرية والسريعة ، يمكننا أن نستخلص الاستنتاجات المركبة التالية :

١ ــ يجب أن يقضى على أسباب الازمة الخطيرة بين الدول النووية من الان وحتى عام ١٩٨٠ (أربعة عشر عاما) · وهذه الفترة القصيرة لن تتيح سوى بعض الوقت « لصنع أوروبا الموحدة » ولحل « مسألة الشرق الاقصى » ·

٢ ــ وبالتلازم مع النقطة الاولى ، ينبغي أن تخفف صعوبات العالم الثالث بجهد فوري في مجالات منع الحمل بالطرق الاصطناعية، وازالة ملوحة مياه البحر وتطوير الزراعة ·

٣ ــ فاذا لم يتم هذا ، هناك خطورة من أن نجد أنفسنا بدءا من عام ١٩٨٠ أمام موقف دولي متفجر لا مخرج منه عمليا ، لانه في هذا التاريخ تستطيع المعطيات الاستراتيجية احداث خلل جسيم في المستوى النووي والفضائي ·

يضاف الى هذه الاستنتاجات العامة الهامة جدا كل التوقعات التفصيلية عن التطور الذي كان مثلا هدف العمل الرائع جدا لمجموعة ١٩٨٥ : تصنيع ، تمدين (١) ، التحول العميق لطراز المعيشة ، الترقية الاجتماعية الخ ···

وفي مجال هذه الاحتمالات التكنولوجية تفرض التوقعات الناجمة عن **المخططات** المحددة للبرامج ذاتها · هذه هي الوسيلة الوحيدة لتأمين بعض المنطق في توزيع الاعباء بغرض اتمام انجازات متوازنة بصورة متناسقة : يجب أن يكون تطوير السكن والمدارس متطابقا مع زيادة السكان ، وأن يتوازن انتاج الطاقة والموارد الغذائية مع الحاجات ، وأن يتلاءم التمدين مع حركة مرور السيارات

---

(١) Urbanisation

ومع تطور مستوى الحياة الخ ...

ومع كل هذا ، ينبغي أن يتجاوب وضع البرامج مع اعتبارين الزاميين : أولا البقاء ضمن حدود الممكن ، ثم التوافق مع الهدف الاجتماعي البعيد الذي اخترناه .

ولكي نبقى ضمن حدود الممكن ، ينبغي أن يبقى مجموع هذه البرامج ضمن اطار خطة عامة (تعطي الخطة الخامسة صورة جيدة عنها) توزع الموارد المقتطعة من الناتج القومي بين النفقات المختلفة التي تجر اليها . ويصبح هذا الاقتطاع أسهل كلما استهدف زيادة الناتج القومي فقط ، ولكن دون أن يستهلكه بالكامل . وللافادة من هذا الوضع المتميز ، يجب اذن أن تكون زيادة الناتج القومي أكبر بكثير من الاستثمارات التي تتطلبها البرامج المختلفة . والا ينبغي قبول انكماش في الاستهلاك للفرد الواحد ، وهو أمر ليس ممكنا من الناحية السياسية ، فيما عدا حالة الخطر الفادح . وفي هذه الشروط لا بد للقدرة على التكيف مع مطالب التطور من أن تمر باختناق ــ وهو اختناق ضيق أكثر مما يجب دوما ــ في « قدرة العمل الاقتصادي » الذي يرتبط جزء كبير منه بتوسع الاقتصاد . ويظهر هذا الاعتبار ان التوسع ضروري لتكيف جيد .

ولكن التوازن القابل للحساب لا يكفي . ويجب أيضا أن تتم التطابقات في الاتجاه العام للتطور الاجتماعي الذي نريد تحريكه . وفي هذا المجال يمكن أن تؤدي الاهداف المختلفة البعيدة الى آثار هامة جدا ينبغي تقديرها . ان الانتاجية الامريكية التي اكتشفت بأن التنمية الاقتصادية ترتبط بالزيادة المصطنعة الى حد ما للاستهلاك تجر المستهلك « المعلوف » الى استبعاد متزايد ودقيق لآلة الانتاج . وقد اقتطعت الانتاجية الشيوعية التي وطدت تطورها على الاستثمارات الجماعية ، اقتطعت حتى الان قسطا كبيرا من الاستهلاك الخاص . وسيوزع المفهوم الاساسي الذي يستهدف في بادىء الامر التقدم البشري الجهود بصورة مختلفة من دون شك . والخلاصة ، لا يمكن

للخطة الا أن تكون تعبيرا عن فلسفة ، بصورة واعية أم لا ٠ وسأعود لهذه المسألة بتفصيل أكثر في فصل مقبل ٠

وأخيرا ، يتجه كل هذا التطور الى خلق نموذج جديد للحضارة المتقدمة سيقلب المؤسسات والاخلاق في الوقت ذاته ، ويؤدي الى ظهور مفاهيم سياسية مختلفة بعض الشيء عن المفاهيم السائدة اليوم والتي ترتقى الى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وستولد توازنات دولية جديدة ٠ والمسألة التي ستثار عندئذ هي معرفة ما اذا كان بوسع التطور أن يستمر دون عوائق أو أنه سيكون سببا لازمات تكيف خطيرة خارجية وداخلية كالازمات التي عرفناها في التحرر من الاستعمار ٠

ويشير تحليل التطور المتوقع الذي رأيناه في الفصل الثاني الى امكانية وقوع عدد من الازمات يحتدم بعضها في الوقت الحاضر ٠ وينبغي أن تسمح دراسة الظروف باكتشاف أكثر الازمات احتمالا ٠ وعندئذ يكون أمامنا مجموعة من الفرضيات عن الاحداث التي تنذر بالحدوث ٠ وبوسعنا عندئذ معالجتها حسب الطريقة التركيبية Combinatoire كما سنرى في الفصل التالي ٠

ان مراقبة التطور بغرض اكتشاف الازمات التي ستتكون فيه أمر أساسي ٠ فالاحداث لا تظهر أبدا دفعة واحدة لان لها دوما بعض الامائر التي تنذر بحدوثها ٠ ولكن غالبا ما يعمى المراقبون أكثر مما يجب بروحهم المحافظة أو بالخوف من مواجهة أشكال مكروهة من المستقبل ٠ ان لهم عيونا ولكنهم لا يبصرون ٠

لا يؤدي تحري ما يمكن أن نستخلصه من دراسة التطور المتوقع ، كما نراه ، الا الى عدد قليل جدا من الاستنتاجات المباشرة والمؤكدة نسبيا : تقويم زمني للتواريخ القصيرة المحتملة لظهور بعض التجديدات أساسا ٠ وعلى العكس ، من هذا التحليل يمكن استنتاج الفرضيات الرئيسية المتعلقة بالاحداث المستقبلية ، وبالتالي يمكن

استنتاج قاعدة كل ما يمكن أن نستخلصه من استقبالية (دراسة الاسباب العلمية والاقتصادية والاجتماعية التي تدفع التطور والتنبؤ بالاوضاع الناجمة عن هذه الاسباب) « الاحداث » . وسيكرس الفصل المقبل لهذه المسألة الاساسية والصعبة .

الفصل السادس

الأثر الممكن للأحداث التي يمكن اكتشافها حالياً

هناك مسألتان ينبغي حلهما لكي نواجه المستقبل ونخططه، هما:
ـ ما هو اختيار الفرضيات الذي ينبغي علينا وضعه ؟
ـ ما الذي بوسعنا استخلاصه من هذه الفرضيات ؟
وسأحاول الرد على هذين السؤالين بالتتابع :

١ ـ اختيــار الفرضيــات

ان كل اختيار هو كيفي · ومن ناحيــة أخرى ، فان العــدد الحقيقي للفرضيات المتميزة ، في المسألة التي أحاول هنا اعطاء حل لها هو عدد لا يمكن حصره عمليا ، كما لا يمكن أن تجري المحاكمة الا اذا كان عدد هذه الفرضيات مرتفعا نسبيا · فليس بوسعنا اذن القيام باختيار مفيد اذا اقتصرنا اختيارنا على الفرضيات المرتبطة بمستوى العوامل الاساسية · ومن الضروري بمكان كبير الاستعانة بعوامل معقدة ، تتضمن هي بذاتها عوامل أساسية عديدة ·

وأفضل مثال للعوامل المعقدة والمتميزة جيدا عــن الفرضيات الاخرى ، التي تحت تصرفنا هو مثال الدول · ان هذه الدول تمثل في مجال محدد المجموعة الكاملة لكل العوامل الفاعلة في هذا المجال·

وتسمح الفرضيات الموضوعة عن تطورها الداخلي وموقفها الخارجي بتحديد الامكانيات الرئيسية · وبما ان هناك لسوء الحظ أكثر من مائة دولة ، وتحتاج كل منها الى عدة فرضيات ، فاننا نخشى بأن نغرق منذ البداية في هذه الفرضيات ·

وتتضمن الطريقة عندئذ التحري والبحث عن الدولة التي يخشى أن يكون أثرها حاسما وسط الظروف المحتملة ، وأن نتأمل المنعطفات المصيرية المختلفة التي يخشى أن تجر اليها · وسنرى في الوضع الحالي مثلا ، ان عدد هذه المنعطفات ليس كبيرا جدا بحيث نخشى منه ·

لننتقل الان الى التطبيق · ولهذا ، فلنبدأ بتحليل أشكال المستقبل التي يمكن التنبؤ بها للدول الكبرى في السياسة الدولية ·

ان **الولايات المتحدة الامريكية** في أوج توسعها الاقتصادي ، والتقني والسياسي · وهي تملك الغنى والقوة ، وهي زعيمة « العالم الحر » وبوسعها ، على ما يبدو ، أن تسيطر بسهولة على كل العالم الحديث · ومع ذلك ، فانها تصطدم في هذا السبيل بعدة حواجز لم تنجح حتى الان في التغلب عليها وتجاوزها ·

الحاجز الاول هو تكيفها مع دورها في السياسة العالمية · فبعد قرن ونصف من الانعزالية وجدت الولايات المتحدة نفسها متورطة في كل المسائل الاقليمية بكوادر لم تحضر ولم تكون لهذا الغرض ، وبمجموعة من المفاهيم النظرية والمثالية تنطبق بصورة سيئة على الحقيقة المعقدة · وبعد مرحلة من الاضطراب ، بدأت العمل بشجاعة بفضل ازدهار منابر الجامعة وتفتحها ، وازدهار المعاهد الخاصة الى حد ما ، وتشكيل لجان البحث وفروع الدراسات الرسمية الى حد ما · الا أن هذا الجهد الرائع الذي بذلته ـ والذي لم تبذل أوروبا جهدا مماثلا له ـ لم يسمح لها حتى الان بالسيطرة على هذه المسائل، لانها ما زالت تتمسك من دون شك بحجج مثالية وقانونية تحجب

عنها الطابع الحقيقي للاشياء (١) في حين تمنعها مبرراتها المنهجية ، المستندة الى الواقعية الضيقة ، من الحصول على الرؤية الشاملة الضرورية لها • ويجب أن نعترف أيضا بأن السياسة الخارجية الامريكية مرتبطة مباشرة أكثر مما يجب بالسياسة الداخلية ، سواء بسبب بنيتها ألدستورية ، أو بسبب الدور الحاسم للصحافة والتلفزيون اللذين يتمتعان بسلطة مطلقة وطابع تجاري • ولكل هذه الاسباب ، فان القوة الامريكية تتعرض غالبا للهزيمة كما نرى في فيتنام حيث تورطت بصورة حمقاء • وهناك كتاب حديث كتبه أحد الامريكيين تحت عنوان : **القوة والعجز** Pouvoir et Impuissance ، وهو عنوان يلخص بصورة جيدة تقريبا أحد مظاهر الوضع الحالي • وبوسعنا أن نفكر بأن تلاؤمها الضروري سيحدث عاجلا أم آجلا ، ولكن في المرحلة التاريخية القريبة من الممكن خسارة عدد لا بأس به من الفرص اذا ما تم تلاؤمها وتكيفها في وقت متأخر جدا •

بيد أن على الولايات المتحدة أن تجد حلا لعدد من التحديات : على المستوى الداخلي هناك المحافظة على الرخاء الاقتصادي ،والمسألة الزنجية ومسألة نظام دستوري لا تتحكم فيه الى هذا الحد الكبير كما هو الحال الان انتخابات متواصلة • وعلى المستوى الخارجي ، حماية موقف زعيمة العالم الغربي ، ومسألة الشرق الاوسط ، واقامة علاقات طبيعية مع الاتحاد السوفييتي ، وتهدئة أوروبا بفضل حل يضع حدا للتجزئة التي كرسها مؤتمر يالطا ، وحل المسألة الصينية، والحرب الفيتنامية ، وفوق كل هذا ايجاد حل لحماية امريكا اللاتينية من حركات التشتيت التي تترصدها • وتتطلب كل هذه التحديات

---

(١) لم يحالف المؤلف الصواب في هذه النقطة ، فسلوك الولايات المتحدة الامريكية سلوك لا تحركه الذرائع المثالية والقانونية ، بل تحركه روح المغامرة والغزو والعدوان وقهر الشعوب •

ـ المعربان ـ

رؤية واضحة وذكية ، وقرارات صعبة ، كما تتطلب جهدا متواصلا· وسيكون هذا العمل اختبارا لبلد كبير دفعتـه الظـروف فجأة الى الصف الاول · فاذا نجحت الولايات المتحدة في مواجهة هذه التحديات ووجدت حلولا لها ، فان هذا يدل على أنها تملك احتياطيات مـن الذكاء والقوى المعنوية من شأنها تمييز الحضارة المسيطرة عن غيرها من الحضارات القائمة · وينبغي علينا أن نتمنى تحقيق ذلك ، لان اخفاق الولايات المتحدة ـ الا اذا تابت عنها نهضة أوروبية قامت في الوقت الملائم ـ سيكون ذا نتائج مأساوية لحضارتنا · بيد أن بعض الامائر ، التي ما زالت جزئية من حسن الحظ ، مع ذلك تثير قلقا على المدى الطويل : البطء في التكيف ، التطور نحو حضارة كتلـة مادية وتافهة ، تطور الامراض النفسية والمخدرات · فالرجل الامريكي الذي يكن منذ الفترة البطولية للرواد حبا للعنف يعتصره التـزام أخلاقي ضيق جدا ، يستطيع ، اذا ما خاب أمله ، اللجوء الى القوة واثارة مآس دولية كبرى · ويمكن أيضا لهذا الرجل أن يتحمـل التكييف العكسي المفقد للرجولة لمجتمع مصمم فقط من أجـل دورة انتاج ـ استهلاك ، وأن يصبح الرجل الميكانيكي للمدينة الحديثة · وستؤدي التجربة الامريكية عندئذ الى اخفاق كبير · وهذا احتمال بعيد الاجل ومتشائم ، لن يقع أبدا ، ولكن امكانيته ستتجسد أو ستزول خلال العشرين سنة المقبلة استنادا الى الحلول التي تستطيع اعطاءها لمشاكلها ولسياستها الخارجية أساسا ·

وعلى المستوى الداخلي يبدو أن الولايات المتحدة لم تتعرض على المدى القصير والمدى متوسط الاجل الا لتحولات أو ذبذبـات قاصرة · ومن وجهة النظر هذه ، يمكن اعتبارها كعامل ثابت نسبيا· وعلى العكس ، على المستوى الخـارجي ، فان قوتهـا ، وتعهداتهـا العديدة في الشؤون العالمية وسياستها المترددة والحازمة في الوقت نفسه ، تستطيع أن تجعل منها عنصرا هاما في « الاحداث » قادرا على الاخلال بتطور السنوات المقبلة ·

أما الاتحاد السوفييتي الذي وصـل مرحلة التنميـة الكاملـة

الاقتصادية ، فانه يتابع بجهد تمديني متسارع طبقا للاسلوب الماركسي اللينيني ، تطور الولايات المتحدة الامريكية بفاصل زمني لا يقل عن عشرين سنة ، ولكنه يشكل قوة عالمية رئيسية ، سواء بمساحته وتعداد سكانه ، أو بانجازاته في المجالات العلمية ، والتقنية ، والصناعية ، والاستراتيجية • وقد أحرز الاتحاد السوفييتي هذه المكانة البارزة بجهد لا حد له ، وبعد ثورة تعتبر احدى أكثر الثورات جذرية في التاريخ ، وبعد حرب عالمية كلفته خرابا وتدميرا رهيبين • وبرهنت مؤسساته على فاعليتها • ويتزعم الاتحاد السوفييتي بتفوقه التاريخي وبقوته المادية العالم الشيوعي •

ورغم هذا ، هناك ثلاثة عوامل من الممكن أن تعرض هذه النهضة الرائعة للخطر • الاول ، عامل ذو أثر ثانوي ولكنه يظهر اخفاق النظام الى حد ما في حركة السير السيئة والمتواصلة لدورات التوزيع ، والازمة الزراعية التي استحكمت فيه منذ عدة سنوات • وان عجز الانتاج الزراعي في هذه المرحلة من التنمية وقصوره حتى الان ومستوى الحياة الذي ما زال متخلفا يدل على ان النظام الاقتصادي السوفييتي ينطبق بصورة سيئة على الزراعة والتجارة ، أي على جزء هام من الاقتصاد • وهذا يحملنا على التفكير بأن جماعية الزراعة ، وهي ظاهرة شيوعية صرفة ليست قابلة للتطبيق حقا الا على الصناعة ، ومن هنا تنجم ضرورة اجراء مراجعات هامة للعقيدة •

العامل الثاني ، الاهم من العامل الاول هو تطور الاتحاد السوفييتي منذ موت ستالين في اتجاه وطبع النظام بالطابع الليبرالي • ويضع هذا الاتجاه ، الذي يبرره التوتر اللاانساني الطويل الذي فرضته الثورة والحرب ، يضع في الاختبار نظاما تستند فاعليته ، في جزء كبير جدا منها ، على الانضباط القاسي الذي استطاع فرضه • وعندما يتراخى هذا النظام ، يمكننا أن نتساءل عما اذا كان سيبقى صالحا للاستمرار والبقاء • وفي الحقيقة ، ان الآليات القاسية للاسعار والاجور هي التي تفرض

الانضباط في النظام الرأسمالي • أما في النظام الشيوعي حيث يضمن المجتمع الحد الادنى الحيوي للجميع من الناحية النظرية ، فلا يتم تأمين المحافظة على العمل الا بتصديق تعسفي الى حد ما • ومن ناحية أخرى ليس بوسعنا ان نرى كيف يمكن استمرار الوهم الديموقراطي اذا كان اختلاف الآراء يمكن أن يمارس بدون اخطار في جهاز حكومي يسيطر عليه حزب الاقلية • وينبغي أن يحل هذا التناقض العميق ، ذو الطابع السياسي ، اما بالعودة الى الديكتاتورية القديمة ، وفي ظل سلطة الجيش الاحمر على وجه الاحتمال ، أو باقامة نظام أكثر ليبرالية ، ولكنه يدخل من جديد جزئيا على الاقل النظام الرأسمالي للاسعار • ولكن حتى في هذه الحالة يخشى أن تضعف السلطة المركزية وأن تتزعزع ، الامر الذي يمكن أن يفتح الطريق في بلد كالاتحاد السوفييتي للاتجاهات الانفصالية •

والعامل الثالث هو عامل سياسته الخارجية • ان الاتحاد السوفييتي امبراطورية أوسع مما يجب كانت عبر التاريخ مهددة دوما • وقد ورث الاتحاد السوفييتي من النظام القيصري تقليد التوسع العسكري ، الذي أضاف اليه الايمان الشيوعي الجديد الدعوة الايديولوجية والتبشير بها • وقد أقام الاتحاد السوفييتي بزعامة ستالين ، بعد سحق ألمانيا واليابان ، في قلب أوروبا منحدرا من دول التبعية ، وبنى قوة عسكرية ، وساعد على انتصار ماو ، وضمن انحياز الصين التي حاول أن يكون وصيا عليها • وهكذا دفع بعمله هذا الى قيام تحالف عالمي ضده بقيادة الولايات المتحدة الامريكية التي توصل الى تهديدها في كوبا • وفي هذه المناسبة قدر الاتحاد السوفييتي الاخطار الجديدة والباهظة الثمن للحرب النووية وبحث وسط التعايش السلمي مع العالم الغربي عن ضمانة ضد هذا الخطر • وبما أن القضاء على الستالينية قد حرر في الاتحاد السوفييتي في الوقت ذاته الرغبة بالرخاء والسلم ، فقد نتج عن هذا نوع من الانفراج الصادق على ما يبدو ، وربما تفوق وساد هذا الاتجاه اذا لم تظهر أخطار جديدة : تطور صين معادية ، وتورط

متزايد لامريكا في فيتنام ٠

وتستطيع **الصين** أن تمثل في الواقع وعلى مدى طويل الاجل خطرا على الجزء الآسيوي من الاتحاد السوفييتي ، ولكنها تخوض حاليا كفاحا ايديولوجيا شرسا ضد الاتحاد السوفييتي ، وتتهمه بالتحريفية ، وتدعي بأنها تحل محله كزعيمة للعالم الشيوعي ٠ ولهذا يتعرض الاتحاد السوفييتي لمنافسة ربما تضطره الى اتباع سياسة أكثر فاعلية ازاء العالم الثالث مما كان يرغب ، والاحتفاظ بصعوبة بهيبته ازاء الدول الشيوعية الاوروبية ٠ وقد اضطر الاتحاد السوفييتي جزئيا بسبب هذا الوضع ، وضمن خط توسعه التقليدي أيضا الى نصب أوتاد سياسية بشكل أسلحة تقليدية عموما ، وقروض أحيانا ، في العالم الثالث عموما والعالم العربي بشكل خاص ٠

الا أن الالتزام الامريكي بفيتنام يطرح عليه مسائل دقيقة : يضطره التنافس الصيني الى مساعدة فيتنام ، ويحد من حرية عمله الى حد كبير ، في التقارب الذي حققه مع الولايات المتحدة بشكل خاص ٠ ومنذ أزمة كوبا ، ووسط هذه التناقضات ، ينجر الاتحاد السوفييتي الى تبني سياسة القوة ازاء الولايات المتحدة حسب الاسلوب المعروف الان جيدا في الاستراتيجية غير المباشرة ، الامر الذي قد يجدد ولادة الحرب الباردة ٠ ان عمل الاتحاد السوفييتي في الشرق الاوسط كما نراه الان مثير « للاحداث » الهامة التي تستطيع أن تضع حدا لسياسة التعايش السلمي وتعرض السلم العالمي للخطر (١) ، كما تعرض التطور الاقتصادي للاتحاد السوفييتي للمخاطر ٠

---

(١) لا نعتقد بأن الجنرال بوفر يؤمن بما كتبه الان ، فعمل الاتحاد السوفييتي لم يتعد حتى الان تسليح الدول العربية للدفاع المشروع عن النفس ، في حين تسلح الولايات المتحدة الامريكية اسرائيل لممارسة القتل والارهاب والتدمير ، واثارة الاحداث ٠

ـ المعربان ـ

ويبدو أن تطور السياسة الداخلية للاتحاد السوفييتي هي التي تتحكم بمستقبله • ولهذا يمكن اعتبار الاتحاد السوفييتي وكأنه يشكل متحولة ممكنة ، ان لم يكن لاجل قصير ، فلاجل متوسط على الاقل • وبالاضافة الى هذا فان معارضته للولايات المتحدة الامريكية وتنافسه مع الصين ، على المستوى الخارجي قد تجعله يلعب دورا هاما مخلا بالتوازن •

ان **الشرق الاقصى** هو اليوم مركز عدد من المسائل العالمية ذات الاهمية الاولى • فقد انفتحت اليابان في باديء الامر ، ثم انفتحت الصين فيما بعد على الحضارة التقنية الاوروبية ، مهددتين بقلب التوازن العالمي • وينبغي مع كل هذا أن تتفق هذه الظاهرة مع « الكاريكاتور » المبسط الذي يعرض في الغالب تحت الفكرة العامة « للخطر الاصفر » •

فقد تمدنت **اليابان** الاقطاعية حسب النموذج البروسي ، وبعد سلسلة من الانتصارات التي وسعت امبراطوريتها الى معظم الشرق الاقصى تقريبا ، عرفت كما عرفت ألمانيا الهتلرية ، هزيمة شاملة ومذلة حقنتها بمصل مضاد للمغامرات العسكرية لفترة من الوقت • وبنفس حماس النملة ونشاطها بدأت اليابان تعليمها في مدرسة التقنية الامريكية مع احتفاظها بتقاليدها الموروثة ، وهي تحقق الان تنمية اقتصادية ستجعل منها فورا القوة الصناعية الثالثة في العالم اذا لم تتوحد أوروبا • وهكذا فان اليابان تحقق الاسس المادية لتوسع جديد في المستقبل ، أولا على « حزام الرخاء » للدول التي تحاذي الصين في الشرق وفي الجنوب (كوريا ، فورموزه ، الفيليبين ، فيتنام ، ماليزيا ، اندونيسيا وتايلاند) ثم تتوسع اذا استطاعت بمساعدة صين مقتنعة أكثر بالتطور • ان اليابان ما زال بلدا مسالما لكنه قاس وعنيد ، وهو كعلمه نجم يرتفع •

أما **الصين** ، فانها تخرج من سباتها الازلي بدافع الحرمانات المكبوتة خلال المرحلة « الاستعمارية » وبفضل انضمامها للعقيدة

الماركسية ـ اللينينية التي أعاد ماوتسي تونغ النظر فيها • هذه اليقظة ظاهرة عاطفية أحدثها تبني نخبة ثورية لاسلوب فلسفي ينجاوب تماما مع الاهتمامات التقليدية للحضارة الصينية ، في نفس الوقت الذي تقود فيه تطورا تمدينيا لبلدها • فاذا كان هذا التشخيص صحيحا ، فان نهضة الصين ينبغي أن تنجح • وقد انطلقت هذه النهضة من جهة أخرى انطلاقا جيدا ، ولكن النهضة في بلد مساحته كمساحة الصين ، تشكل ظاهرة أبدية مؤلمة وبطيئة يتخللها تقهقر وحميات •

فضلا عن هذا ، ينتصب على طريق نهضة الصين حواجز هائلة ، أولا ، الحاجز التقني الذي يتضمن رفع مستوى شعب يضم عددا كبيرا من السكان يزداد بؤسهم زيادة سريعة • بعد هذه التحريات التحسسية يبدو التطبيق الحالي للعقيدة المستند أساسا الى الزراعة ، ملائما للصين أكثر من العقيدة السوفييتية التي يستند التطبيق فيها الى أولوية الصناعة • ولكن هامش الخطأ الممكن قبوله ضيق جدا ، ويرتبط نجاح هذا التطبيق في جزء كبير منه بالمحافظة على انضباط قاس ، وعلى وجود سلطة قوية جدا • غير ان الصين على عتبة تغييرات هامة في قيادة الحزب : سيزول جيل ماوتسي تونغ ، وشو ان لاي وآخرون لبلوغهم سن التقاعد ، وسيحل محلهم كما حدث في الاتحاد السوفييتي جيل جديد • وستؤدي مرحلة التعاقب هذه الى اضطرابات خطيرة ظهرت أمائرها وأعراضها في « الثورة الثقافية » للحرس الاحمر •

ويبدو ان ماوتسي تونغ قد اختار لتأمين سلطته استخدام الشبيبة لايقاظ الروح الثورية في البلاد التي وجد أنها تأثرت « باقتصادية » الدرجة الروسية • ولهذا أطلق ماوتسي تونغ آليات من الصعب في الوقت الحاضر التكهن بنتائجها • وقد ظهرت معارضات عديدة لخطه ، وليس من المستحيل أن تعرف الصين ، التي ما زالت اليوم منضبطة في ظل دولة قوية ، مرحلة طويلة من

الفوضى والاضطرابات أيضا ، ولكن من الممكن أيضا أن يستقر النظام لفترة من الزمن في ظل ماو ، ثم ربما يستقر فيما بعد علىً صيغة أقل تطرفا ، أو صيغة رجعية حقيقية أيضا ٠

يضاف الى احتمال الاختلال الداخلي هذا مخاطر سياسة خارجية تنتهجها الصين في الوقت الحاضر وتمارس من خلالها تحريضا حازما ، باستغلال التهديد الامريكي الذي تؤكده الولايات المتحدة الامريكية لا اراديا بتعهداتها المتزايدة في فيتنام (١) ٠ كما ان الصينيين لا يخفون نواياهم الضخمة لتحرير الشعوب البروليتارية تحت زعامة الصين ٠ وهكذا فانهم يهاجمون الاتحاد السوفييتي بعنف داخل العالم الشيوعي ويهددون الهند بالاعتماد على باكستان٠ ان هذه السياسة الخارجية الطموحة جدا لا تتفق مع أية امكانية مباشرة للصين ولا حتى على المدى القصير ، بل انها تؤجج فقط حمى قومية صينية تستطيع فعلا أن تساهم في الحفاظ على حيوية الشعب الصيني وانضباطه في اللحظات الصعبة ٠

ان المحذور الخطير لهذا السلوك هو اعتماده على الفرضية القائلة بأن الصين لن تهاجم من أي طرف من الاطراف ٠ الا انها بقيامها بدور الاخلال بالتوازن ، رغم حذرها التكتيكي الحقيقي تستطيع أن تستقطب لنفسها المزعجات ، سواء من جهة الولايات المتحدة الامريكية أو الاتحاد السوفييتي ٠ وتتضمن سياستها ، الماهرة جدا ، شل الاتحاد السوفييتي بالتضامن الشيوعي ، وشل الولايات المتحدة الامريكية بواسطة الاتحاد السوفييتي ٠ ومن الممكن أن لا يستمر هذا الوضع مدة طويلة ، خصوصا وان نزاعا عسكريا صينيا ـ امريكيا محدودا يخدم مصالح الاتحاد السوفييتي بتدمير

(١) مما لا شك فيه أن هذا التهديد قد زال اليوم الى حد كبير بعد توقيع اتفاق وقف اطلاق النار في فيتنام ٠

ـ المعربان ـ

النهضة الصينية واستنزاف القوة الامريكية (١) • وبوسع الاتحاد السوفييتي عندئذ الحصول على مزية سياسية كبرى اذا استطاع أن يعرف كيف يحتفظ بموقف القوة الشيوعية والمسالمة • فاذا ما استمر الصينيون في استفزاز الولايات المتحدة أكثر مما ينبغي ، فان هناك خطورة من أن تشن ضدهم ردود فعل عنيفة تتفق مع الغرائز العميقة للشعب الامريكي ، وعندئذ تعود الصين الى الفوضى •

وهناك احتمال آخر ، لا يستشف أيضا في الوقت الحاضر ، ولكن من الممكن أن ينجم عن تبدل المجموعة الحاكمة في بكين ، وهو أن نرى الصين تبتعد عن سياسة « حافة الهاوية » هذه وتقبل بتسوية في جنوب شرقي آسيا مقابل بعض التعويضات التي تحافظ على هيبتها (٢) ومقابل مساعدة اقتصادية تؤمن نهوضها • وسيكون هذا الحل الوحيد المعقول ، وهو الحل الذي ينبغي أن نتمناه لان صينا مسالمة ومزدهرة ستكون مفيدة للتوازن العالمي ، خصوصا ازاء الاتحاد السوفييتي واليابان ، القوة الآسيوية التي هي في طريقها لان تصبح قوة عالمية ، والتي ما زال موقفها المقبل لغزا محيرا • ولسوء الحظ ، يبدو هذا الحل اليوم أقل احتمالا بسبب العوامل العاطفية التي تتطور سواء في الصين أو في الولايات المتحدة •

وسيتم حسم هذا الاحراج الثنائي ذي الحدين « الدايلما »

---

(١) يبدو أن ما نجح حتى الان هو استنزاف القوتين السوفييتية والصينية على حدود البلدين ، واستبعاد نزاع صيني ـ أمريكي ، واضعاف الاتحاد السوفييتي بمعارضة الصين له واتهامه • وهو ما تسعى اليه الاستراتيجية الامريكية • وما يحدث الان هو اضعاف لكل دول العالم الثالث عموما •

(٢) هذا ما حدث حتى الان بعد زيارة نيكسون للصين ، والتسوية المؤقتة التي تمت في جنوب شرقي آسيا ، دون تغيير في المجموعة الحاكمة •

ـ المعربان ـ

والذي يمكن أن ينجم منه أفضل الاحتمالات كما ينجم منه أسوأها ، خصوصا بعد أن أصبحت الصين قوة نووية ، أقول سيتم حسم هذا الاحراج في السنوات القادمة • فلن يتعرض مستقبل الصين للخطر فحسب ، بل يمكن أن يختل بسبب ذلك التوازن العالمي بصورة خطيرة • ان الصين تشكل العامل المتحول الرائع للمعادلة السياسية ـ الاستراتيجية على المدى القصير والمتوسط •

وتشكل « مسألة الشرق الاقصى » المجهول الاكبر لنهاية هذا القرن •

وعلى عكس العوامل الثلاثة الاولى ، ترى أوروبا مستقبلها ككيان جغرافي ما زال ممزقا ، مرتبطا خصوصا بسياسات خارجية للدول التي تؤلفها وعلاقات سوفييتية ـ امريكية • وفي الحقيقة ، ان أوروبا المشبعة حتى الغثيان بالمغامرات العسكرية قد انطلقت من جديد بصورة قوية رغم الخرائب المتراكمة بسبب الحرب الاخيرة • وفي كل مكان منها ، وعلى درجات متفاوتة ، ينطلق الاقتصاد ويتطور حتى في أكثر البلدان فقرا كايطاليا واسبانيا • حتى ان دول التبعية للاتحاد السوفييتي كما يبدو قد تمكنت من التغلب على الصعوبات التي سببها دخول الشيوعية •

في هذا الوضع الملائم ، تبقى مسألتان كبيرتان لا بد من حلهما : اعادة توحيد المانيا وأوروبا اللتين قسمتا في يالطا ، وتوحيد أوروبا في « مجموعة كبيرة » مركزية الى حد ما • هاتان المسألتان هما من اختصاص السياسة الخارجية •

ولشفاء الجرح الذي فتحه مؤتمر يالطا في وسط أوروبا وألمانيا لا بد بالطبع من الحصول على دعم الطرفين الرئيسيين الموقعين على الاتفاق : الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي • وبتقاربهما وتفاهمهما يمكن أن ينتج تليين تدرجي في سياسة المنحدر المقبل التي فرضها الاتحاد السوفييتي على دول أوروبا الشرقية • وهذا التقارب هو الوسيلة الوحيدة التي ستسمح

بمعالجة موضوع توحيد ألمانيا • ولكن التطور يفترض أن لا تنظر موسكو الى ألمانيا خصوصا ، والى أوروبا الغربية عموما نظرة الى خطر كامن • وهكذا فان حل هذه المشكلة لا يمر اذن عن طريق الانفراج بين الشرق والغرب فحسب ، بل يمر أيضا عن طريق اقامة أوروبا الغربية ككيان متميز عن النظام العسكري الامريكي ، قادر على التحكم « بروح الثأر الالمانية » • بيد أن مسألة التحكم بألمانيا والاشراف عليها ينظر اليها في الوقت الحاضر بطرق ثلاث مختلفة : يرى الامريكيون أن منظمة حلف شمال الاطلسي هي التي ينبغي أن تشكل الوزن المضاد والرباط الضروريين لمنع روح الثأر الالمانية من الانفلات • هذا الحل الثالث هو الحل الذي يهمنا الى حد كبير اقناع الامريكيين والسوفييت بقبوله بمساعدة الالمان وتفهمهم بالتأكيد أن سلامتهم على المدى الطويل لا تتم ولا تؤمن الا عن طريق هذا السبيل، لانهم رأوا سلامتهم مؤمنة لمدة طويلة في التحالف الوثيق مع الولايات المتحدة (١) غير ان هذه الاخيرة تسد الطريق امام انفراج حقيقي مع الشرق • ويتطلب هذا الاحتمال اذن تطورات هامة تحتاج الى وقت أقل لو خف الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ولو تفهمت ألمانيا بسرعة أكبر ان في هذا الحل مصلحة حقيقية لها •

وعلينا بالنسبة لتوحيد أوروبا الذي يعتبر الزاما تقنيا واقتصاديا واستراتيجيا ، علينا أيضا ان نتغلب على صعوبات عديدة • وخلافا لما يعتقده كثير من الاوروبيين الشرفاء ، أرى ان احدى الصعوبات الرئيسية تنجم عن العمل النابذ الذي يمارسه مفهوم التكامل الاطلسي • ولن يكون هناك أبدا أوروبا موحدة ما

---

(١) ان الولايات المتحدة الامريكية دولة عدوانية ، ولن تقبل سلامة المانيا عن طريق أوروبا الموحدة لانها تطمع بالتحالف مع العسكرية الفاشية الالمانية القديمة في المستقبل لضرب الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية •

ــ المعربان ــ

دامت كل من بريطانيا ـ العظمى وألمانيا الاتحادية وايطاليا تستمر في اعتبار الولايات المتحدة رباط أوروبا التي ستصبح تحت كنفها ٠ ينبغي أن تتشكل أوروبا كما كان يفكر كينيدي « كدعامة » ثانية للتحالف ، مختلفة تماما ومتميزة عن « الدعامة » الامريكية ٠ وبغير هذا الثمن لن تستطيع الشعوب الاوروبية وعي بمشكلاتها ومسؤولياتها الحقيقية وأن تلعب دورا سياسيا يتناسب مع حجمها ٠ وتنجم الصعوبات الاخرى القائمة على طريق الوحدة من التنوع الغريب في أوروبا ، الذي يخلق تناقضا هاما في المصالح والاهتمامات ٠ وفي رأيي أن بوسع الاهتمامات المشتركة المرتبطة بالاقتصاد والاستراتيجية أن تؤدي الى اقامة مؤسسات ، تستطيع تدرجيا تحقيق نتائج سياسية ٠ ولكن كما أشرت الى ذلك أعلاه ، ان انتصار تطور الوحدة وسياقها يرتبط خصوصا بالظروف التي ستحمل الى مراكز القيادة الرجال الاستثنائيين الضروريين لقيادة مثل هذا المشروع الوحدوي وايصاله الى بر الامان ٠

وستصبح أوروبا بسرعة كبيرة اذا ما توحدت الدولة العالمية الثانية وستساهم في توطيد توازن عالمي جديد أكثر استقرارا ٠ فاذا لم تتوحد فانها ستبقى رغم رخائها الحالي منطقة عدم استقرار سياسي خطر الى حد كبير على الجميع ٠ وهذا ما ينبغي ان يفهمه الاوروبيون عموما كما ينبغي أن يفهمه الالمان والسوفييت بشكل خاص ٠

ينبغي أن تتوحد أوروبا ، ولكن هذا المستقبل ما زال حتى الان مشكوكا فيه ٠

ان مجموع البلدان التي اعتدنا على الاشارة اليها تحت اسم العالم ـ الثالث تمثل مجهولة أخرى ٠ ولكن خلافا للصين ، يلعب العالم الثالث دور الهدف المستهدف في الاحداث أكثر من دور الفاعل المؤثر ٠ فهو وحده لا يستطيع الا أن يتخبط وسط صعوبات نهضته مولدا أزمات لن يكون لها سوى طابع محلي ٠ والاحتمال بالنسبة

اليه من أجل مستقبل فوري صعب جدا ، سواء من وجهة النظر السياسية أو الاقتصادية الى أن تسمح التقنيات المانعة للحمل ، وموارد الطاقة الجديدة ، والموارد الغذائية برفع مستوى الحياة فوق الحد الادنى الحيوي . وعلى العكس يتخذ هذا الوضع ، الصعب جدا ، أهمية عالمية عندما يتم استغلاله بالصراعات القائمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي أو الصين ، أو اذا وجدت أوروبا أو الولايات المتحدة نفسها متورطة في أزمات خطيرة داخلية. فالعالم الثالث لا يستطيع أن يكون عاملا مستقلا للفوضى ، نظرا لافتقاره الى القوة . وعلى العكس ، يستطيع أن يشكل منطقة صدى خطرة جدا لكل النزاعات بين « الكبار » كما لاحظنا ذلك في الشرق الاوسط . هذا هو الذي يجعل له أهمية ، ويبرر كل الجهود التي ينبغي أن تبذل لمساعدته في الخروج من بؤسه . وهذا أيضا هو الذي يفرض اتباع سياسة عالمية تتجنب الازمات وتمنع تطور النزاعات الكبرى المخلة بالتوازن .

ان ترابط الظروف في الوضع الحالي وسياق السياسات القصيرة النظر « للكبار » قد أدت الى تنمية ثلاثة جيوب متقرحة كبيرة في العالم الثالث . فاذا كان الجيب الذي اقترح في بادىء الامر في كوبا قد تكيس لحسن الحظ مع أنه أنبت شعبا وفروعا عديدة في أمريكا اللاتينية ، الا أن القرحين الاخرين فيتنام والشرق الاوسط يشكلان نقطتين ساخنتين تتمتعان بأهمية كبرى بسبب الاثر الذي تمارسانه على التطور المقبل . وقد عرضت الولايات المتحدة في فيتنام هيبتها للخطر عندما أرادت اثبات قدرتها على القضاء على العصابات ، وانجرت لمهاجمة فيتنام ـ الشمالية مباشرة. وبعملها هذا أثارت التضامن الشيوعي ، الذي أجبر الاتحاد السوفييتي على التدخل ، ضد ارادته تقريبا ، ليحمي موقفه كدولة تعتبر المظلة الواقية للعالم الشيوعي . وازاء احتدام النزاع الفيتنامي ، وبغرض كبح جماح الامريكيين ، اعتقد الاتحاد السوفييتي ان من الذكاء استغلال كل الاوراق الرابحة التي أعدها

في الشرق الاوسط ، حيث يشكل البترول مغنما عالميا ذا أهمية أولى ، وحيث يقظة العالم العربي ، ووجود اسرائيل يخلقان بؤرا عديدة للاضطرابات وقد تجاوزت هذه المناورة ، ذات النية المحدودة من دون شك هدفها بسبب السياسة الجامحة لناصر (١) ، الامر الذي جر الى رد فعل عسكري صاعق من قبل الاسرائيليين قلب تماما التوازن المزعزع في الشرق الاوسط ٠

يظهر هذا المثل المعاصر كيف يتدخل العالم ـ الثالث في اللعبة العالمية وكيف يمكن أن تتصاعد الازمات التي يولدها بسرعة الى المستوى العالمي بسبب الصراع والتنافس بين الدول الكبرى ٠

ولكن هذا المثل يظهر أيضا كيف يستطيع الصراع بين الدول الكبرى تحريك مجموعات في العالم الثالث قادرة على أن تلعب دورا على المسرح العالمي ٠ ومن المفارقات العجيبة ان الانتصار الاسرائيلي العسكري الكبير قد أبرز أهمية العالم العربي الذي يسيطر على صحارى تحتوي أكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي من البترول ، والذي تقوم قدرته العاطفية على الايحاء الذاتي مقام الوحدة الحقيقية كتنظيم ٠ ان العالم العربي ، الذي خلقته النوايا الامبريالية السابقة لبريطانيا ـ العظمى ، وأبرزته للوجود الولايات المتحدة ، ابان أزمة السويس ، بسبب مصالحها البترولية فيه ولاسباب أخرى ، قد ارتفع الى مستوى قوة ما زالت هشة ـ رأينا هشاشتها ـ من جراء تدفق الاسلحة السوفييتية عليه ، وتوحد بصورة مزعزعة ، لكنها

---

(١) لا اعتقد بان الجنرال بوفر في عام ١٩٧٣ يؤمن بأن السياسة الجامحة للمغفور له جمال عبد الناصر هي سبب ما حدث في منطقة الشرق العربي ، فوجود اسرائيل في حد ذاته ، وطابعها العسكري الفاشي ، ودعم الولايات المتحدة الامريكية لها بدون حدود هو عامل الاضطراب الوحيد ، وبؤرة العدوان الاساسية في الشرق الاوسط ٠ وقد كان بوفر الى ما قبل عام ١٩٦٩ متأثرا بالدعاية الاسرائيلية ٠

ـ المعربان ـ

حماسية بتطور اسرائيل ، ان هذا العالم العربي يشكل من الان فصاعدا عاملا هاما في السياسة الدولية · ولكن أثره لا يمكن أن يكون أثرا ذاتيا مستقلا ، نظرا لافتقاره الى قوة اقتصادية وعسكرية حقيقية ، ولكن اتساعه وموارده البترولية وإيمانه بمصيره تسمح له باستغلال النزاعات التي تقسم العالم استغلالا كاملا ·

ومن الان فصاعدا ، وعلى مفترق الطرق بين أوروبا وآسيا وافريقيا ، سنرى شبحا قديما يستعيد شكله ، وهو شبح معروف سيطر على البحر الابيض المتوسط خلال مرات عديدة تحت أسماء قرطاجة والامبراطورية العربية والامبراطورية العثمانية ، ومن الممكن للعالم العربي أن يشق دربا جديدا للحياة ·

٢ ـ البنية العامة للعالم الحالي

يظهر هذا التحليل الاول أن عدد الاطراف الرئيسيين في النزاع ليس كبيرا جدا ، وهم ستة أطراف مختلفين تمام الاختلاف كحد أقصى : الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفييتي ، « أوروبا » ، الصين ، اليابان ، والعالم العربي · يقود هذا الرقم أيضا ، مع أنه متواضع جدا ، الى حوالي ٧٢٠ حلا ممكنا مختلفا ، تضاعفها أيضا الفرضيات المنصبة على تطور كل من الاطراف المتصارعين الرئيسيين · وينبغي اذن تبسيط الموضوع اذا أردنا أن نرى بصورة أوضح ·

انطلاقا من هذا الشاغل ، من الطبيعي أولا أن يستطيع بعض هذه الاطراف القيام بدور محرك في النزاعات ، في حين لا يستطيع البعض الاخر سوى الامتناع عن التدخل أو الانضمام الى احدى الدول المحركة · وفي المجموعة الاولى ، هناك بالتأكيد الولايات المتحدة الامريكية ، والاتحاد السوفييتي ، البؤرتان المحرقيتان المتعارضتان للعالم القديم ثنائي القطبين · وتعطي الصين بكتلتها ان لم يكن بقوتها ، وبسياستها الخارجية المستقلة الطموحة خصوصا ،

للاستراتيجية العالمية طابعا ثلاثي الاقطاب • وتدخل أوروبا رغم أهميتها ، بل وبسبب فرقتها واتجاهاتها المتباينة ، تدخل « أوروبا » على الاقل مؤقتا في المجموعة الثانية • وينطبق الوضع ذاته على اليابان مؤقتا أيضا بسبب عدم وجودها على الصعيد السياسي في الوقت الحاضر • أما فيما يتعلق بالعالم العربي الذي لا يدخل في اللعبة العالمية الا بالاشراف الذي يمارسه على جزء كبير من البترول العالمي ، فانه يصنف أيضا في المجموعة الثانية ، وقد رأينا ذلك فيما سبق •

وهكذا فان الترتيبات التي نواجهها ستنظم بالنسبة للنظام الثلاثي الاقطاب للدول المحركة • وان منطق هذه البنية يفرض علاقات كل من الممثلين الرئيسيين مع الاثنين الاخرين :

أ) لاسباب تتعلق بالمعارضة الايديولوجية الاساسية ، فان استقرار البنية الثلاثية الاقطاب كبير جدا •

ب) اذا تعارض طرفان من الاطراف الثلاثة بعنف واستنزفا بعضهما بعضا في صراع متواصل ، فهما يفعلان ذلك لصالح الطرف الثالث •

ج) ورغم هذا ، فمن الممكن أن تتحول هذه البنية الى بنية ثنائية القطبين :

- اذا أصبح أحد الثلاثة خطرا أكثر مما يجب واضطر الطرفان الاخران الى التحالف ضده •
- اذا دمر أحد الإطراف الثلاثة عمليا وبأحد الطرفين الاخرين •

وسيتحكم هذا المنطق الداخلي بتاريخ السنوات المقبلة • فلن تستطيع « أوروبا » واليابان والعالم العربي الا الدخول في اللعبة

التي تقوم بها الدول المحركة لكي تلعب فيها دورا اضافيا وتستفيد على الافضل من الظروف التي تكون ملائمة لها ٠

وفي هذه الشروط ، تنتظم الضيغ الممكنة حول النواة الثلاثية الاقطاب القادرة على التحول الى نواة ثنائية القطبين بتحالف اثنين من الثلاثة اذن :

ـ نظام ثلاثي الاقطاب : الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفييتي ، ضد الصين ٠

أنظمة ثنائية القطبين : الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفييتي + الصين ٠

الاتحاد السوفييتي ضد الولايات المتحدة + الصين ٠

الصين ضد الولايات المتحدة + الاتحاد السوفييتي ٠

وهذا يشكل أربعة حلول أساسية ٠

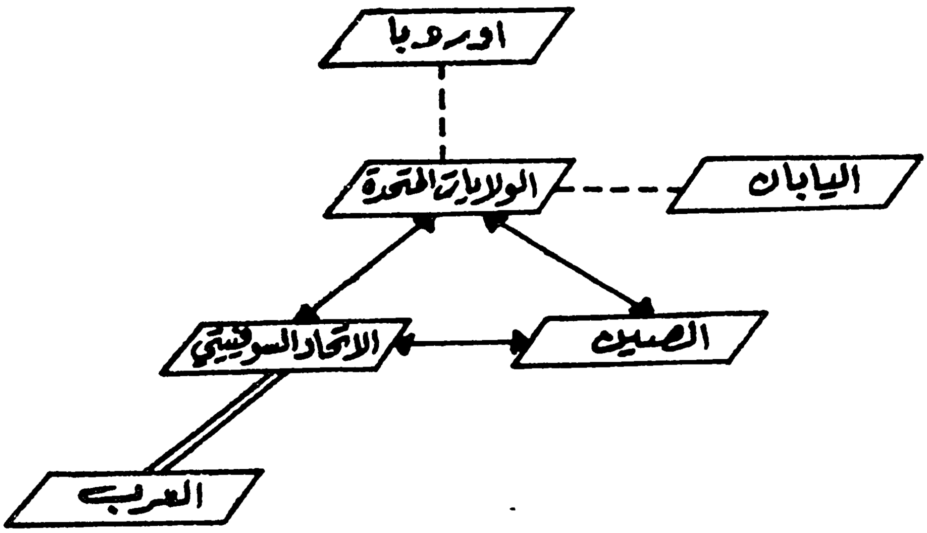
ومن الممكن أن يتحد مع كل من هذه الحلول المواقف المختلفة الممكنة للمثلين الثلاثة الرئيسيين الاخرين (حياد أو تحالف مع احدى الدول الاساسية) ، أي أربعة مواقف لكل دولة ، اذن في المجموع ١٢ موقفا تعطي ٣٦ تسوية ممكنة للبيادق الستة من أجل كل حل أساسي ٠ وهكذا نصل الى ١٣٢ حلا بديلا ، وهو عدد ما زال كبيرا أكثر مما يجب ٠

ولنلاحظ لتسليط الضوء على الطريقة التي اتبعناها أنه في الوضع الحالي لدينا المخطط الترسيمي التالي :

ـ نظام أساسي ثلاثي الاقطاب ٠

ـ أوروبا واليابان تتجه نحو نصف ـ حياد ، ونصف ـ تحالف مع الولايات المتحدة ٠

ـ العالم العربي متحالف مع الاتحاد السوفييتي ٠



ولكي نتجاوز هذا التحليل الترسيمي والثابت ، يجب أن ندخل في تحليل التطورات الممكنة •

وفي الواقع ، يرتبط سياق الاحداث في جزء كبير منه ضمن اطار هذه البنية العامة ، بتطور الازمتين الكبيرتين الحاليتين : أزمة فيتنام وأزمة الشرق الاوسط • ويرتبط التطور ايضا وخصوصا على المدى القصير ، بالتطور الداخلي للدول الرئيسية • وسيعالج كل موضوع من هذه الموضوعات تباعا •

٣ ـ احتمالات بدءا من الازمات الحالية

أ) التطور الممكن للازمات الحالية

ان التحليل المفصل للنزاعات القائمة سيكون تافها لا جدوى منه خصوصا وان هناك فرصا لان يتم تطور هذه النزاعات بصورة بارزة قبل أن يظهر هذا الكتاب الى الوجود • وسأقتصر اذن على المحاكمات الترسيمية التي تسمح باظهار الطريقة المتبعة •

ترجع احتمالات النزاع في فيتنام الى الفرضيات التالية :

١ ـ تحرر الامريكيين وانسحابهم من فيتنام .

٢ ـ بقاء الامريكيين في فيتنام ـ الجنوبية وايقاف الغارات الجوية على فيتنام ـ الشمالية .

٣ ـ بقاء الامريكيين في فيتنام ـ الجنوبية واستمرار القصف الجوي على فيتنام الشمالية .

٤ ـ احتدام الحرب وتأججها ونفاذها الى :
اما انتصار أمريكي .
أو نزاع واسع مع الصين .
أو نفاذها بآن واحد على نزاع مباشر الى حد ما مع الاتحاد السوفييتي .

تتضمن كل فرضية من هذه الفرضيات عددا معينا من الانعكاسات . وسنلاحظ ان الفرضيتين الاولى والثانية وحدهما تؤديان الى احتمالات الانفراج مع الاتحاد السوفييتي . وتتضمن الفرضية الرابعة باستثناء انتصار امريكي سريع ـ ضعيف الاحتمال ـ مخاطر كثيرة على الصعيد العالمي .

أما احتمالات النزاع في الشرق الاوسط فمن الممكن ارجاعها كلها الى الفرضيات التالية :

١ ـ انسحاب الاسرائيليين الى خط هدنة ١٩٤٨ (باستثناء اعادة فتح مضيق تيران) .

٢ ـ انسحاب الاسرائيليين الى خط يسمح لهم بالحصول على بعض المكاسب الاقليمية .

٣ ـ الاحتفاظ المتواصل للاسرائيليين بالخط الحالي لوقف اطلاق النار .

٤ ـ خوض العرب الحرب من جديد بشكل تقليدي أو ثوري ·

وهنا أيضا ، تؤدي كل فرضية من هذه الفرضيات الى نتائج هامة ، سواء بالنسبة للامريكيين والسوفييت أم بالنسبة للعرب · ولكنها كلها فيما عدا الفرضية الاولى تؤدي الى تعزيز الحرب الباردة· والرابعة خطرة جدا على الصعيد العالمي · وبالاضافة الى هذا ، فانها كلها فيما عدا الفرضية الاولى تخاطر بتعريض الوضع البترولي في الشرق الاوسط للخطر ، ونلاحظ بهذه المناسبة الوزن الضخم للمواد البترولية لصالح العرب · ففي هذه المادة يكمن العنصر الحاسم للصراع ·

اذا قمنا الان بجمع هذه المجموعة المزدوجة من الفرضيات نتوصل الى تحديد ستة عشر وضعا ترسيميا ممكنا · وتظهر دراسة الجدول الذي لم أنشره هنا ان الحلول التي تعيد الاسرائيليين الى خط هدنة عام ١٩٤٨ هي وحدها التي تصون بترول الشرق الاوسط صيانة تامة ، وشريطة أن لا يستمر النزاع الفيتنامي في «التصعيد» ، كما يظهر الجدول انه اذا كان بوسع الاسرائيليين أن يأملوا بتعديل حدودهم ، فلن يكون هذا ممكنا الا ببعض التعويضات الامريكية في فيتنام ، التي ستكون تعويضات جوهرية أكثر كلما كانت التعديلات أهم (١) · والاوضاع الاخرى مفعمة بالمخاطر الكبرى ، للبترول في باديء الامر ، وللسلم أخيرا ·

---

(١) وهذا ما يؤكد خطأ الفكر السياسي العربي بعد حرب عام ١٩٦٧ بصورة خاصة ، وخطأ قبول مشروع روجرز ، وخطأ ايقاف حرب الاستنزاف العربية ، وخطأ عدم خوض معارك محدودة ابان الحرب الفيتنامية من قبل العرب ، وعدم تصعيدهم للموقف بعد عام ١٩٧٠ على الصعيدين الاقتصادي والعسكري ·

ـ المعربان ـ

(٢) هذا ما يحدث الان فعلا على الصعيد العربي ، ولا بد من مواجهته بخطة عربية حكيمة وحازمة ·

ـ المعربان ـ

وهكذا يتأكد لدينا أن الانتصار العسكري للاسرائيليين لم ينجح في تعديل الوضع الاستراتيجي الشامل الذي استطاع الروس ضمانه في الشرق الاوسط تعديلا محسوسا ، وان الاستراتيجية العسكرية البحتة ، كما حدث في عام ١٩٥٦ ، عاجزة في وجه وضع غير ملائم في الاستراتيجية الشاملة • وقد يصطدم استنتاجي هذا أو يفرخ حسب مشاعر التعاطف التي يحملها البعض لهذا الطرف أو ذاك • ولكن هذا لا يمنع من كونه استنتاجا قاطعا • والوسيلة الوحيدة لتعديل هذا الوضع هي العمل على مستوى الاستراتيجية الشاملة ، بتجزئة المعسكر العربي مثلا (٢) بنزع قيمة المزايدة من بترول الشرق الاوسط بايجاد وسيلة استبداله خلال فترة طويلة • ان الاستراتيجية الشاملة تتحكم وتفرض •••

وعلى مستوى استقراء المستقبل وتنظيمه ، يمكن ارجاع كل هذا التحليل الى ثلاث فرضيات عامة :

١ ـ يحل النزاع السوفييتي ـ الامريكي بتسوية في فيتنام وفي الشرق الاوسط ، ويتحقق الانفراج تدريجيا بينهما • وسيكون هذا هو أفضل مخرج للازمة الحالية •

٢ ـ لا تحل النزاعات وتعود الحرب الباردة بأقصى قوتها •

٣ ـ تتصعد النزاعات وتؤدي الى خطر التوترات • وفي هذه الحالة ، لا ننفذ طبعا على نزاع نووي مباشر بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية بسبب اخطار التدمير المتبادل ، ولكن قد تتطور عدة حروب محلية يقاتل فيها المتنازعان الرئيسيان بواسطة شخص ثالث •

ويمكن أن نستنتج من هذا التحليل ان مخرج النزاعات الحالية في فيتنام والشرق الاوسط سيحدد لفترة من الزمن طبيعة الصراع والتضاد بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية •

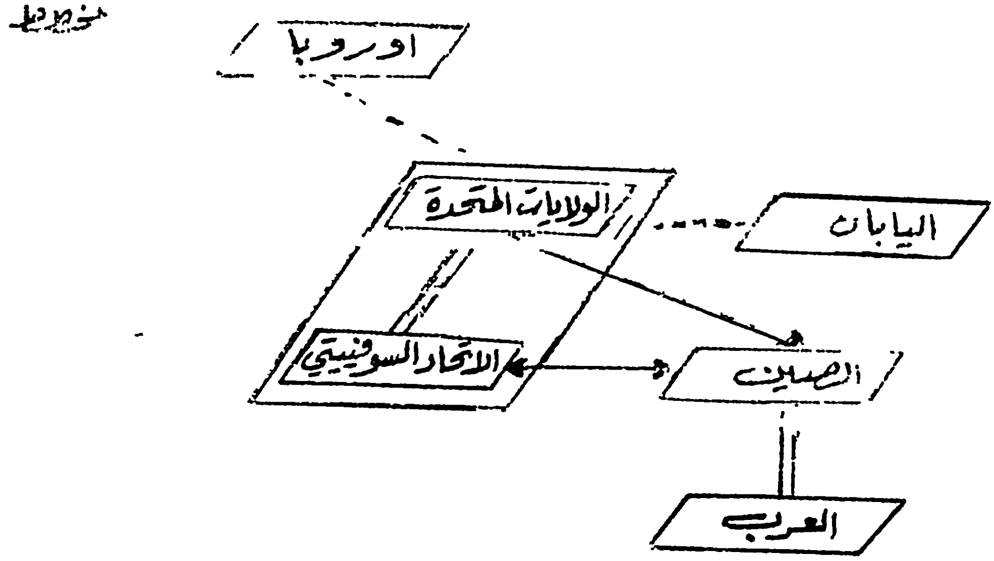
ب) الآثار على العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي والصين

تحدد النزاعات الحالية ، كما رأينا ، تطور العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي حسب احدى الصيغ الثلاث التالية :

- انفراج ·
- تعارض ·
- نزاع ·

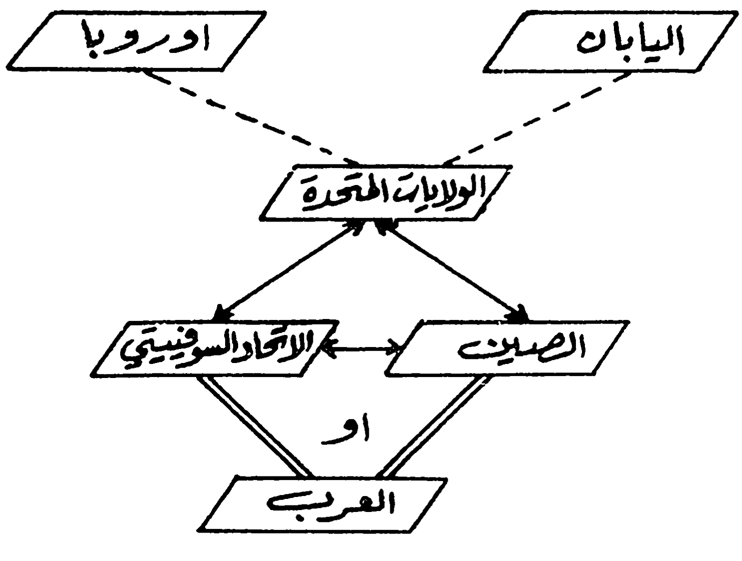
في فرضية انفراج متواصل يعزى الى اتفاق جدي حول المسائل الهامة ، يمكن أن نتوقع معارضة معززة من الصين للاتحاد السوفييتي تؤدي من دون شك الى تجديد التوتر بين الصين والولايات المتحدة الامريكية · وفي الحقيقة ، يتجه هذا الوضع الى عودة بنية أساسية ثنائية القطبين : الاتحاد السوفييتي + الولايات المتحدة ضد الصين · وستكون أوروبا واليابان من دون شك محايدتين الى حد ما ، على حين يخشى أن ينتقل العالم العربي ، الذي يخيب أمله من التقارب السوفييتي الامريكي ، الى المعسكر الصيني ·

تغدو البنية العامة عندئذ :



وعلى العكس في فرضية بقاء التعارض الحالي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، ولكن دون أزمات أخطر مما ينبغي ، يمكن أن تتتابع البنية الثلاثية الاقطاب الاساسية مع تعارضاتها : دولتين ضد دولتين (الاتحاد السوفييتي ـ الصين ، الولايات المتحدة ـ الصين ، الصين ـ الولايات المتحدة) • وتتجه أوروبا الى الاحتفاظ بنصف حيادها الحالي ، وكذلك اليابان ، ولكن ربما تكون اليابان أقرب الى الولايات المتحدة الامريكية ، ويستطيع العالم العربي حسب تقلبات الدعم السوفييتي أن يبقى مرتبطا بالاتحاد السوفييتي او يتقارب من الصين •

مخطط ٢

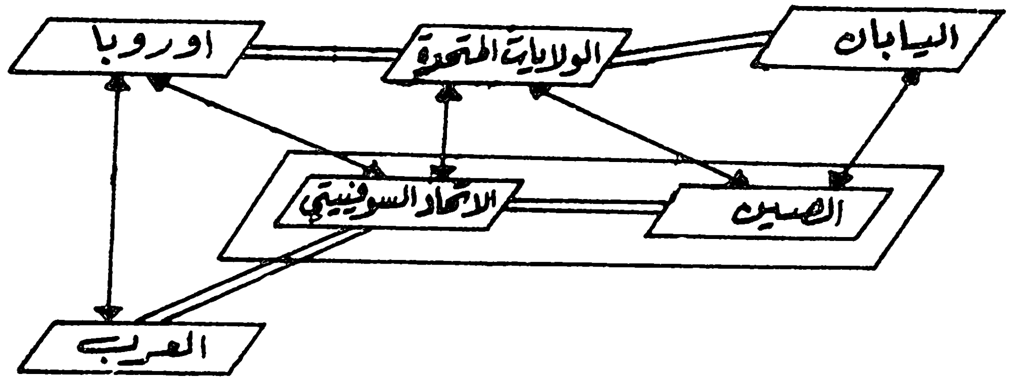


في فرضية نزاعات خطيرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، ستضطر الصين الى التقارب مع الاتحاد السوفييتي ، متجهة بهذا الشكل الى اعادة تشكيل بنية ثنائية القطبين : اتحاد سوفييتي + صين ضد الولايات المتحدة • ان هذا التحالف بين الاتحاد السوفييتي والصين ، والموقف الخطير الذي يجر اليه سواء في أوروبا أم في آسيا يقود الى اعادة تقوية التحالف بين أوروبا واليابان مع الولايات المتحدة • وسيغدو العالم العربي ، المرتبط

بصورة وثيقة مع السوفييت معارضا للولايات المتحدة وأوروبا ·

تتفق هذه البنية المأساوية مع المخطط التالي ·

مخطط ٣



٤ ـ آثار التطور الداخلي للمتنازعين الرئيسيين

تحدد المخططات السابقة الاتجاهات المنطقية لمختلف الاحتمالات التي يمكن تصورها في النزاعات الجارية · ومع كل هذا ، فسيتم تعديل هذه الاحتمالات بعمق بالتبدلات الناجمة عن التطور الداخلي لكل طرف من الاطراف الرئيسيين في النزاع · ومن المؤكد مثلا ، انه اذا سادت الفوضى الصين ، أو توصلت الى المحافظة على نظام شيوعي قاس أو انها انقلبت وتحولت الى نظام ليبرالي نسبي يتيح لها امكانية تقديم مساعدة اقتصادية امريكية ، من المؤكد أن تكون آثار كل هذه الاحتمالات على السياسة الخارجية مختلفة كل الاختلاف ، طبقا لكل موقف من المواقف · وكذلك فان من الممكن أن يتابع الاتحاد السوفييتي سيره في الطريق الليبرالي الداخلي التدرجي الحالي ، أو الانكماش ، مثلا ، في ظل ديكتاتورية عسكرية ، أو الانزلاق الى مرحلة ضعف وفوضى · وتستطيع الولايات المتحدة أخيرا حسب الاضطرابات الممكنة لانتخابات الرئاسة فيها ، وحالة رأيها العام ، أن تظهر قسوتها ، وأن تكون عدوانية أيضا ، أو على العكس أن تظهر اهتمامها بالتمسك بالابتعاد عن النزاعات ، في موقف انعزالي جديد ·

علينا اذن أن نتحرى ، لكل بنية من البنيات الثلاث الترسيمية، الاوضاع الناجمة عن مختلف التدابير التي أحدثتها القيم المختلفة الممكنة لكل طرف من الاطراف الرئيسيين المتنازعين • وينتج عن هذا تحليل توافيقي ممل الى حد ما نظرا لان كل مخطط ترسيمي يشتمل على ١٨ حلا مختلفا ، الامر الذي يخلق في المجموع ٥٤ وضعا • لنلاحظ بأنه رقم مقبول مع أنه عال جدا •

ولن أنشر هنا لائحة الـ ٥٤ وضعا ، التي يتشابه بعضها مع بعض • وأريد فقط أن أشير كيف تسمح هذه الطريقة التركيبية بوصف كل صيغة من الصيغ الاساسية المقرة قبل قليل بصورة مختلفة جدا • وعلى سبيل المثال سأقتصر على عدد معين من الحالات الرائعة •

لنأخذ أولا بنية المخطط ٣ • انها خطرة بصورة لا متناهية اذا عاد الاتحاد السوفييتي والصين معا الى شكل من الستالينية • وعلى العكس اذا ضعف الاتحاد السوفييتي ضعفا واضحا واجتاحت الفوضى الصين في الوقت ذاته ، تستطيع الصيغة ذاتها على العكس أن لا تؤدي الى أية نتيجة خطيرة على السلم العالمي • وبسبب هذا ، لن تحتاج أوروبا واليابان الى التحالف مع أمريكا ، وبوسعهما الاحتفاظ بموقف حيادي • واذا اجتازت الولايات المتحدة بالاضافة الى هذا مرحلة ضعف ، ينتج عن ذلك جمود عام ، في حين لو ان الولايات المتحدة ذاتها كانت في أوج حيويتها ، فانها ستحاول ضمان الهيمنة على العالم كله •

وتبدو بنية المخطط ٢ **قبليا** أكثر توازنا • ولكن اذا أصبح أحد البيادق المركزيين الرئيسيين أضعف مما يجب ، وأصبح أحد البيادق الاثنين الاخرين ديناميكيا أكثر مما ينبغي ، فان هذه البنية تميل الى التحول اما لتلتحق بالمخطط ٣ أو المخطط ١ ، حسبما تكون القوة الديناميكية أكثر مما يجب هي الاتحاد السوفييتي أو الولايات المتحدة الامريكية • وكذلك ، فان بنية المخطط ١ يمكن أن تنطبق

على أوضاع مختلفة جدا ، فتكون على الطرف الاول محايدة جدا ، وعلى الطرف الاخر متصارعة جدا ٠

تؤدي هذه البنيات الى استنتاج هام جدا ليس الا من قبيل تحصيل الحاصل ، ولكن من الجوهري اكتشافه بكامل محتـواه : يكمن العنصر الحاسم لمختلف الاوضاع في الاتجاهات العميقة وفي قوة المتصارعين الرئيسيين أكثر بكثير من تعاقب الاحداث ٠ هـذه حقيقة يعرفها جيدا كتاب المسرحيات الذين يبنون مواقفهم أساسـا على « الشخصيات » ٠ ولهذا فأكثر « الاحداث » أهمية هي التـي تؤدي ، أو التي تكشف التحولات النفسية الكبرى للشعوب ، ولماذا ينبغي أن ينصب التحليل الاستقرائي للمستقبل وتنظيمه بالاولوية على التطور النفسي الممكن للممثلين الرئيسيين على المسرح الدولي٠ وينبغي أن يتم التزاوج بين هذه الفرضيات المتعلقة بالتطور النفسي مع الفرضيات المتعلقة بتطور الاحداث المادية لكي يتم تحقيق رؤيـة مستقبلية واضحة بصورة كافية ٠

٥ ـ النتائج القابلة للتوقع لمختلف الاوضاع

ان وضع جدول عقلاني لمختلف الاوضاع الممكنـة لا يسمـح اطلاقا بتوقع المستقبل ٠ ورغم هذا حققنا نتيجة هامة : اقامة الرباط المنطقي القائم بين الاحداث الممكن توقعها وبين التطـور الداخلـي للشعوب ٠ وهكذا وجدنا أنفسنا قادرين على توقع نتائج التطورات الداخلية التي تلتهب أو تتحقق ٠

ولكن الهدف من تنظيم المستقبل واستقرائه على ضوء الحاضر والماضي هو المساعدة على توجيه العمل ٠ ولهذا من الاهمية بمكان كبير وصف الاوضاع المختلفة التي نواجهها لكي نحدد الاوضاع التي من مصلحتنا تجنبها أو تعضيدها والتمييز فيما بينها ٠

وليس من الضروري للبرهان على ذلك أن أحاول تقديم أمثلة

واقعية هنا مستخلصة من التحليل الاستقبالي (دراسة الاسباب العلمية والاقتصادية والاجتماعية التي تدفع تطور العالم العصري والتنبؤ بالاوضاع التي يمكن أن تنجم عن تأثير هذه الاسباب) الموجز الذي سبق · وفي الحقيقة ، ان ما نفتقر اليه في هذه المرحلة من التحليل هو تعريف الاهداف التي ينبغي أن تفيد كمعيار للحكم على قيمة الحلول المختلفة · ولكن مهما تكن هذه المعايير ، فمن الواجب مقارنتها **بالنتائج التي يمكن توقعها** للاوضاع المنظورة ·

وينبغي أن تستند الآثار والنتائج على المجالات التالية على الاقل :

١ ـ الاثر على السياسة الداخلية (مثلا اثر فشل خطير في فيتنام، أو حرب طويلة ، أو انتصار الخ ··· على الولايات المتحدة الامريكية) وعلى الاقتصاد الامريكي ·

٢ ـ الاثر على السياسة الخارجية ·

٣ ـ النتائج والانعكاسات على الاستراتيجية الشاملة ·

ونكون عندئذ قادرين على وضع تشخيص منسوب الى الاهداف المختارة ·

الاستنتاجات

يظهر التحليل الموجز السابق ، الذي اردت له أن يبقى على مستوى نظري جدا ، وباختيارات محسومة حتى التشويش المغالى فيه نظرا لانه ليس المقصود هنا سوى اعطاء المثل ، يظهر هذا التحليل أن بوسعنا التوصل الى الاحاطة بكل الاوضاع التي يمكن التنبؤ بها والتوصل الى أسبابها المحتملة ونتائجها بواسطة مجموعة **فرضيات** متعددة الاتجاهات Carre Fours منتقاة بصورة ملائمة : **وبدراسة تركيبية** ، ونتوصل بالتالي الى تحديد **الاوضاع** التي نستطيع مؤازرتها لكي تندفع وتتحرك ، والاوضاع التي ينبغي أن

نسعى لمنع تحققها · ونظرا لان الاسباب قد تحددت ، فان بوسعنا حتى نقطة معينة ، توقع الحلول التي ستتحقق كلما رأينا ظهور الاحداث التي تم تشخيصها كأسباب لها (في الحالة الخاصة تطور النزاعات الحالية وتطور الاوضاع الداخلية للصين ، والاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية) ·

يمكن لهذه الطريقة التحليلية ، التي ينبغي في التطبيق العملي أن تكون أكثر تباينا ، أن تتم بشكل مفيد برؤية تركيبية حول المعنى العام للاحداث · فاذا تم هذا التركيب ، فانه يستطيع أن يسمح بتبيان احتمال بعض الاحداث · وسيسمح مجرى الوقائع من ناحية أخرى بالتحقق من قيمة هذه الفرضيات وتركيز التركيب وضبطه ·

وهكذا من الممكن مثلا أن يكون التفسير العام للاحداث التي عاصرها قرننا كالتالي : ان اوروبا بتقدمها الفكري والتقني ، قد بسطت نفوذها ووسعت سلطتها على كل الكرة الارضية · وقد شكلت الحربان العالميتان ، في الواقع ، تدميرا ذاتيا لاوروبا قاد الشعوب غير الاوروبية الى التحرر من وصايتها ، وتسنم مقاليد مصيرها الذي يشتمل على بلوغ مستوى حياة الاوروبيين وطراز معيشتهم اذا أمكن ، مع الاحتفاظ ببعض خصائص حضارتهم الاصلية· ومن وجهة النظر هذه لا تفعل الصين عندما تقف في وجه الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة سوى المشاركة في الظاهرة العامة لمحاربة الاستعمار والقضاء عليه ، استنادا الى معطيات خاصة تمليها التقاليد الصينية والماركسية · وطبقا للنظرية التقدمية : نظرا لان حركة القضاء على الاستعمار حركة لا يمكن مقاومتها ، فان الصين بزعامتها لهذه الحركة تشق طريقها بهذا الشكل لكي تصبح قوة عالمية · هذه هي فرضية الاساس في استراتيجية ماوتسي تونغ ·

لكن هذا التفسير ليس التفسير الوحيد بالضرورة · فاذا كان صحيحا ان انهيار أوروبا قد ولد القضاء على الاستعمار ، الا أنه لا ينتج عن هذا ان على العالم أن ينتمي الى الشعوب غير الاوروبية

التي يجب عليها أن تفعل الكثير لكي تصل الى القوة ، ولتبقى على قيدة الحياة أيضا ٠ ولا يمكن تأمين خلف لاوروبا على امبراطورية العالم الا بواسطة احدى الدولتين الاعظم اللتين ظهرتا بعد الحرب العالمية الثانية : الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتي ٠ وهذا ما يفسر صراعهما والطابع الخطير الذي اتخذه هذا الصراع : ان المنتصر في هذه المنافسة هو الذي سيطبع الالف الثالث بطابعه ٠ ونظرا للقيمة العلمية للماركسية ولحتمية انهيار الرأسمالية ، فان الاتحاد السوفييتي هو الذي سينتصر ٠ ونكتشف هنا العناصر الاساسية للتشخيص الاستراتيجي للسوفييت كما عبروا عنه منذ عدة سنوات٠

ويجابه الامريكيون هذه الرؤية الشاملة المحددة مسبقا بمفهوم أكثر اضطرابا وغموضا ، أولا لانه براجماتي فهو لا يقبل التعميمات المتسرعة ، ولانه يترجم خصوصا التناقض الذي يواجه ليبرالية مثالية مخلصة مع ايمان قوي بالفضائل التي يعزوها الامريكيون للحضارة الامريكية وحدها ٠ وفي الحقيقة ، ان الولايات المتحدة هي اليوم القوة المسيطرة ، وترى ان من مسؤوليتها نشر تقنيتها ومثلها العليا في العالم ، هذا العالم الذي ترغب أن تراه وقد انتظم تحت قيادتها ٠

ليست هذه النظريات الثلاث ، كما نرى ، سوى ثلاث فرضيات من الصعب في الوقت الحاضر التنبؤ بصورة أكيدة أيتهما ستتحقق، لان كلا منها تملك فرصا للتحقق ، غير متكافئة على كل حال : فانتصار العالم الثالث بزعامة الصين لا يبدو قريبا ٠ وقد بدلت المجابهة السوفييتية الامريكية من صفاتها بعمق ٠ وتتجه الهيمنة الامريكية الى التفتت والتفسخ بفعل اليقظة القومية في كل البلدان٠ ومن هذه الاحتمالات الثلاثة من الممكن أن لا تتحقق أية فرضية منها تماما ، فاما أن تقتسم هذه الدول العالم بصورة دائمة ، أو أن تتحد مثلا في « كوندومينيوم » سوفييتي ــ امريكي يسيطر على العالم كلـه ٠

ويقدم البعض رؤية تركيبية أخرى للتطور ٠ ان الوضع الدولي

الحالي يفسر بالواقع الذي يقول بأنه كان من الممكن أن يعقب المواجهة بين الشرق والغرب ، هذه المواجهة التي تمت تحت اسم « الحرب الباردة » « نزاع عالمي جديد » على مستوى الكرة الارضية منذ عام ١٩٦٣ ٠ وسينتظم هذا النزاع بالنسبة للخصومة الصينية ـ السوفييتية ، التي كانت منذ عهد قريب مجرد فتنة بسيطة بين حلفاء شيوعيين ، ولكن تداعي الصراع قد آل الى حرب باردة محتدمة يخوضها الطرفان حسب وسائل الاستراتيجية الشاملة غير المباشرة٠ ومن المفارقات العجيبة أن يخوض السوفييت والصينيون « الحرب » باسم الحرب التي يدعون خوضها ضد الامبريالية الامريكية ، وهم يتهمون بعضهم بعضا ، فيما يتعلق بفيتنام أو الشرق الاوسط ، بالتواطؤ مع الولايات المتحدة ٠ وكما ان الامريكيين من ناحيتهم يرون أن قتالهم في فيتنام موجه ضد « الشيوعية الثورية » التي غدت بكين في نظرهم رمزا وتجسيدا لها ، ولكنهم يتجنبون في كل ظرف الصدام الجبهوي مع الاتحاد السوفييتي ٠ وقد وجدوا أنفسهم داخل مسننات النزاع ودوامته كحلفاء **فعلا** للاتحاد السوفييتي دون أن يتمكنوا رغم هذا من التفاهم معه ٠ وفي الوقت الحاضر ، تجد أوروبا الغربية نفسها ذات وضع متميز من جراء هذا الموقف المشوش ، نظرا لانها لم تتورط مباشرة بشكل خاص وللمرة الاولى منذ بداية القرن في هذا النزاع ٠

يبدو أن هذه النظرية ، التي تحلل بصورة جيدة تقريبا الوضع في آسيا ، تنتقص من أهمية الخصومة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي كما كشفتها أزمة الشرق الاوسط (١) ٠

ولكن من الممكن ظهور احتمالات أخرى ٠ فاوروبا التي كانت منهارة بالامس تنهض بسرعة وتستطيع أن تستعيد نفوذها العالمي الهام جدا ٠ ويجب مع كل هذا أن نلاحظ بأن اعادة توحيدها يمر بالضرورة بانفراج جدي جدا في التنافس السوفييتي ـ الامريكي ٠ ولهذا فمن الممكن أن يكون للنزاعات القائمة وتطور الاحداث في آسيا

الذي درسناه في هذا الفصل أثر أساسي ، ميمون أو مشؤوم ، حسب الاوضاع التي ستتطور طبقا له · فاذا مر كل شيء بصورة حسنة ـ وهو أمر بعيد الاحتمال ـ بوسعنا أن نواجه شكلا من « الكوندومينيوم » المؤلف من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي يسعى لفترة من الزمن لحل المعضلات الصعبة للصين والعالم الثالث ·

وأكتفي هنا بهدا القدر من الفرضيات وأقف عند هذا الحد ، لانني لا أرغب الا باعطاء أمثلة مبسطة لطريقة « المنعطفات » و « التركيبات » · فاذا ارتفعنا من مستوى الطريقة الى مستوى فهم الظاهرة ، لا نستطيع الا أن نقرر الاهمية الحاسمة « للاحداث » · فبوسع اثرها أن يحدد أكثر أشكال المستقبل اختلافا وتباينا ، مهما يكن بالاضافة الى كل هذا نسيج التطور القابل للتوقع ولحمته ·

ان السياسة داخلية كانت أم خارجية ، هي التي تقود ·

---

(١) لا يبدو حتى الان ان هناك خصومة حقيقية في أزمة الشرق الاوسط بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية لان الموقف العربي هو السبب في تخفيف حدة الخصومة ·

ـ المعربان ـ

الفصل السابع

اثر الاختيار بين الاهداف السياسية الاساسية المختلفة

لقد فحصنا اثر نسيج التطور القابل للتوقع ، ثم الفرضيات المنصبة على « الاحداث » التي تنذر بالوقوع • يبقى الان أن نتحرى الدور الذي يمكن أن يلعبه المفهوم المركزي الذي يشكل الهدف الاساسي الذي اخترناه • وسنرى أن هذا الاختيار يتضمن آثارا هامة ، سواء من أجل تحديد اتجاه التطور في جزء منه ، أم في المساعدة على وضع القرارات المخصصة للتدخل في قلب «الاحداث» •

١ ـ الهدف الاساسي والتطور

لقد عالجت موضوع الاثر على تطور الهدف الاساسي المنتقى في الفصل الرابع • وانني أريد العودة الى هذه النقطة الهامة جدا •

وفي الحقيقة ، اذا كان جزء كبير من التطور يرتبط بتداع عفوي للظروف ، ناجمة هي ذاتها عن العمل المركب لعدة عوامل ، فان التطور يتعلق ايضا بصورة لا يمكن تجاهلها بالارادة البشرية : بزيادة سرعة اثر بعض العوامل أو تأخيرها يمكن أن تحدث بوعي أوضاعا مختلفة جدا عن الاوضاع التي كان من الممكن أن تحدث بغياب كل تدخل • بيد أنه من الممكن بلا جدال أن تتم هذه التسارعات أو

التأخيرات بتطبيق جهود خاصة ، بشرية ومالية أو دستورية (وخاصة الاخيرة) لصالح عامل التطور هذا أو ذاك أو على حسابهما · وقد رأينا أن الخطط العامة الكبرى ، بالاولويات التي تحددها ، قادرة على ممارسة اثر هام · وتتضمن المشكلة اذن تكييف هذه الخطط مع نوع التطور الذي نريد احداثه ·

وليس ثمة مجال هنا للقيام بدراسة مفصلة لهذه المسألة · وعلى العكس أرى من المفيد استخلاص بعض الافكار العامة عن المسألة وبوسعنا القول ترسيميا ان الاهداف السياسية الاساسية المختلفة يمكن أن تتميز عن الافكار الرئيسية التي تحركها : قوة دولة وتوسعها (هدف قومي) ، السعادة بواسطة الرخاء الاقتصادي (هدف انتاجي) ، السعادة بواسطة الحرية (هدف ليبرالي) ، السعادة بواسطة العدالة الاجتماعية (هدف اجتماعي) ، السعادة بواسطة تقدم الفرد ، وفن الحياة (هدف انساني) ، السعادة بواسطة تطوير الايمان الديني (هدف ديني) ، السعادة بواسطة السلم (هدف سلمي) · ولا تستبعد هذه اللائحة غير المحدودة (فمن الممكن تصور أهداف أخرى : العرق ، الاخوة ، القبيلة ، الاسرة الخ ···) كل الترتيبات الممكنة لهذه الاهداف المختلفة : وهكذا فان الشيوعية هي في الوقت ذاته اجتماعية وانتاجية ، في حين أن الرأسمالية هي في الوقت ذاته انتاجية وليبرالية الى حد ما · وتدعى كلتا النظريتين أنهما انسانيتان وهما قوميتان على درجات مختلفة · بيد أن هذه الامثلة المبسطة تظهر أن الاهداف التي لا تتمتع بالاولوية هي في الحقيقة وسائل : فسيكون الهدف هو العدالة اجتماعية **بفضل** الموارد التي يتيحها الانتاج ، اذا ما تمت تنمية هذه الموارد في اطار قومي ، أو أيضا قوة دولة وتوسعها **بفضل** الانتاجية وتطور ايديولوجيات القوة والرجولة الخ ··· وفي الحقيقة ان الهدف الذي يتمتع بالاولوية الاولى اذن هو الذي يشكل الهدف الحقيقي · وعلى العكس سيكون هناك عدد قليل من العقائد السياسية التي لن تتضمن تركيبا متزنا لمعظم الاهداف المتصورة ·

وتتضمن المرحلة الاولى من دراسة الاهداف السياسية منذ الان تحديد هوية الاهداف الجزئية المختلفة بعناية ، واكتشاف أفضلياتها الحقيقية : كان هدف هتلر مثلاً ينجم عن نظرية العرق ولكنني لا أعتقد بأنني سأنخدع اذا حكمت بأن هدفه الذي يتمتع بالاولوية كان مستقبل الشعب الالماني • فالعرق ، وأيديولوجية القوة والرجولة ، والانتاجية ، والاشتراكية ، لم تكن سوى وسائل • وعلى العكس بوسعنا أن نفكر بأن الهدف الاولوي للماركسية هو المجتمع اللاطبقي المترافق مع النوايا الانسانية ، في حين ألحت الماركسية ــ اللينينية أكثر من غيرها على الانتاج ضمن الاطار الوطني الى أن جعلت منه هدفا ، كان لبعض الاوقات ، هدفا يتمتع بالاولوية • ورغم هذا يتجه الاتحاد السوفييتي ، بعد نجاحات لا جدال فيها (مع انها نجاحات نسبية) في ميدان الانتاج ، الى الاهتمام من جديد بالمشاغل المتعلقة برفاه الانسان • ومن هنا نجد أن خططه الخمسية المتعاقبة تختلف في خصائصها المميزة •

ولهذا ينبغي أن تنصب المرحلة الثانية من الدراسة على العلاقات المنظورة القائمة بين أولويات الاهداف السياسية واتزان مختلف الجهود على مستوى الامة : ينبغي أن ينصب جهد اجتماعي بالاولوية على التوزيع العادل للموارد • وينبغي أن يحقق جهد أولوي لصالح الانتاج أكثر الشروط صلاحية لدعمه وتعضيده (مكافآت على المردود ، تنافس ، حافز الربح ، زيادة الاستهلاك عن طريق التقسيط الخ •••) • وعلى العكس سيخصص الهدف الانساني قسطا راجحا للتعليم ، والسكن ، وللاستخدام العقلاني لاوقات الفراغ • وغالبا ما سنلاحظ عندئذ تباينا كبيرا بين الاهداف النظرية والانجازات ، سواء لان الخطة قد وضعت بصورة سيئة ، أو لان الاهداف الحقيقية هي بالفعل مختلفة عن الاهداف النظرية ، أو أخيرا ، يتطلب تحقيق الاهداف النظرية بصورة مسبقة عن قصد أم بدون قصد ، تنفيذ أهداف أخرى . قد أصبحت عندئذ ذات أولوية موقتة •

وهكذا يغدو من الواضح أنه مهما يكن الهدف الاساسي والبعيد ، فان السير باتجاه هذا الهدف يتطلب تطوير مناورة تتخللها أهداف وسيطة • وسيتضمن وضع هذه المناورة ، كما في كل استراتيجية ، تحديد الطريق المؤدي لهذا الهدف انطلاقا من الوضع الحالي ، ومع أخذ العوامل الجديدة بعين الاعتبار : فالصين مثلا ، وسط جهد انتاجي واسع وهائل ، تجد نفسها مضطرة الى اجراء تقويم أولوي موقتا في النظام الايديولوجي • وقد اضطر الاتحاد السوفييتي الذي كان في باديء الامر متجها الى مستقبل اشتراكي ، وانتاجية تعتمد على تطوير الصناعة الثقيلة ، الى بذل جهد انتاجي لصالح الزراعة الخ ••• بسبب المسألة الزراعية •

ان ما يرتدي أهمية كبرى في هذا التحليل هو أن نميز بوضوح بين الهدف الجوهري ، والثانوي ، وبين الهدف المرحلي والهدف النهائي وان لا تغمض الصعوبات المباشرة التي تفقدنا هذا الهدف الحقيقي عيوننا • وهكذا فقط وعلى طريق متعرج ، ومن وضع الى وضع ، يمكن المحافظة على الهدف الوسيط الضروري •

٢ ـ الهدف البعيد والاحداث

تنطبق المحاكمة ذاتها بالطبع على المناورة وسط « الاحداث » • ولكن الفارق الكبير يكمن في أن المناورة من أجل التطور تستهدف تحقيق أهداف متوسطة وطويلة الاجل ، في حين ينبغي أن تتم المناورة وسط الاحداث في الغالب على أجل قصير ، وقصير جدا أيضا • وهناك فارق آخر هام هو غالبا صعوبة اكتشاف العلاقة بين الاحداث والاهداف السياسية الاساسية • والتحليل الجدي وحده هو الذي يسمح عموما بكشف آثار حادث خاص على التطور ،أي على الهدف البعيد الذي يعتبر أساسيا • وبالاضافة الى هذا ، عندما يتم تقدير هذه العلاقة بصورة تامة ، يبقى من الضروري ايجاد القرارات القادرة على تعويض أو استغلال آثار الحدث ، لكي نواصل العمل

باتجاه الهدف السياسي المركزي • وهكذا ترتسم الخطوط الكبرى لمسألة تلافي « المناورة وسط الاحداث » مع الهدف البعيد المنتقى •

تشخيص الحدث

ان تقدير الاتجاه السياسي للحدث أمر أساسي ، ولكنه دقيق الى أبعد الحدود • وتصنف الاحداث في التحليل الجدلي السوفييتي التقليدي في مجموعتين مختلفتين تبعا لما اذا كانت هذه الاحداث تقدمية أو مضادة للتقدم • هذه هي العلاقة بين الحدث والهدف • ولكن ، موضوعيا ، ليس هناك حدث تقدمي أو رجعي بحد ذاته : فانتصار ثوري في غير محله قد يعضد الرجعية ويؤازرها • وقد تعطي سياسة التقشف كما تعطي سياسة الرفاه آثارا مختلفة جدا حسب الظروف • وازاء هذا الالتباس والغموض ، غالبا ما كنا ميالين للحكم على الاحداث طبقا لدفعها وتيسيرها لها : أصبح انتصار المانيا انتصارا للهتلرية ، وانتصار الاتحاد السوفييتي انتصارا للشيوعية • ومن الممكن أن يكون هذا النقل في الهدف السياسي الى المجال القومي خداعا الى حد كبير • فماذا كان معنى الاتفاق الجرماني ـ السوفييتي في عام ١٩٣٩ ؟ انه لا يشكل على كل حال الا قيمة تافهة •

وهناك معيار آخر شاع مرات عديدة وانتشر : المعنى السلمي للحدث • ولكن اذا كان السلم يشكل هدفا لا جدال فيه يمكن أن نؤكد بعد كثير من الامثلة التاريخية ان البحث عن السلم الحقيقي لا يتوافق أبدا مع متابعة السلم مهما كان الثمن • فهناك كثير من التطورات الخطرة التي ينبغي اجهاضها فورا ، وبحرب وقائية عند الحاجة : كان هذا هو الحال مثلا في مارس (آذار) ١٩٣٦ ، فلو ان الحلفاء في ذلك الوقت تدخلوا عسكريا لوفروا على شعوبهم فظائع النازية وأهوال الحرب العالمية الثانية ، بكل آثارها ونتائجها• وهناك تطورات أخرى ، تأخرت فترة طويلة ، تحتاج الى الازمة

الخطيرة لحرب أو ثورة لتؤتي ثمارها · فالحرب « المولدة » لم تنه دورها بعد ·

ولهذا فانني أجد أنه لا يمكن أن يكون هناك معيار بسيط ، وان معنى حدث أو اتجاهه لا يمكن أن يقدر الا بالنسبة لاثره بالنسبة للاهداف السياسية المتعاقبة التي تحدد الطريق المؤدي الى الهدف النهائي · فعندما وقع رينتروب ومولوتوف معاهدة موسكو في عام ١٩٣٩ ، شقت المانيا لنفسها بتوقيع هذه المعاهدة طريق بولونيا ، وهي نهاية المرحلة الاولى باتجاه « الزحف الى الشرق » التي حددها هتلر · وبدا الاتحاد السوفييتي وكأنه يبرم صفقة المغبون التي كان تبريرها الوحيد بالنسبة اليه هو أمله الخاطيء بأن تتحول السياسة الهتلرية تحولا نهائيا · ومع هذا ، فمن وجهة نظر ستالين كانت هناك فرضية أخرى تبرر قراره : ستستنزف مقاومة الجيش الفرنسي ألمانيا ، الامر الذي يفتح امكانيات هائلة لاتحاد سوفييتي سليم وقوي · وعلى كل حال ، كان ستالين يتجنب مخاطر نزاع أولي يدفع الاتحاد السوفييتي تكاليفه وحده · « فوطن الاشتراكية » سيصان بهذا الشكل ، وستنفتح فرص « تقدمية » أمامه في حالة اخفاق الالمان في حربهم ضد فرنسا · ونرى من هذا المثال ان من الممكن أن يحكم على الحادث ذاته من قبل شريكين بصورة مختلفة جدا ، وأن حكمهما يرتبط في جزء كبير منه بالتشخيص الذي ينصب على المسار اللاحق للوقائع ، أو على الاقل اختيار الفرضيات لطريقة تطور الحادث ذاته ·

اما يستخلص بصورة واضحة من هذا التحليل هو أن وصف الحادث يرتبط بصورة وثيقة بالاضطراب الذي يحدثه في التطور الذي نسعى الى الامساك بزمامه أو افلاته لينمو ويطرد · وكلما اكتشفنا طابع هذا التطور أصبح من السهل تقدير الاهمية التشويشية للحادث ·

المناورة ـ المضادة

ان اختيار المناورة المضادة يرتقي لطرق استراتيجية العمل (١) فعندما نعرف ما اذا كنا نريد أن نمنع وقوع حدث ما ، وتسهيل وقوعه أو استغلاله ، بوسعنا أن نستنتج منه التدابير العملية القادرة على تحقيق هذا **الهدف السياسي** الراهن ٠

ان واجبنا اذن هو أن نملك الشجاعة لاتخاذ لتدابير التي سيشير التحليل الى ضرورتها لتحقيق الهدف السياسي المرسوم ٠ بيد أنه لما كان المقصود في الغالب هو آثار احتمالية تالية لحادث ينذر بالوقوع فانه ليس أمامنا الا أن نميل أكثر مما يجب للتراجع أمام القرارات الفورية التي تفرضها هذه الاحتمالات : من عام ١٩٣٦ الى عام ١٩٣٩ ، رأت فرنسا الحرب تقترب مع ألمانيا بخطوات سريعة ، ولكن كان الفرنسيون والبريطانيون يأملون أن تحول الظروف من تلقاء ذاتها دون وقوع مخاطر التهديد ، فلم تفعل فرنسا شيئا ، أو أنها لم تفعل تقريبا شيئا للتأثير على هذه الظروف ٠ وحدث المشهد الخطير « انتظر لترى » ٠ ان الواجب يحتم على العكس تماما العمل فورا ، **ووقائيا** ٠ وهذا يتطلب عموما كثيرا من الحسم ٠

ينبغي أن نرى جيدا كما عبرت عن ذلك مذكرة موجهة للجنرال غاملان في عام ١٩٤٠ ٠ وتقول احدى فقراتها ما يلي : « ان اتخاذ القرار أو عدم اتخاذه ، يعني رهن المستقبل وربطه » ٠

---

(١) راجع استراتيجية العمل ـ منشورات دار الطليعة ـ بيروت ٠

الفصل الثامن

العمل المستقبلي واستراتيجية العمل

لقد حللت في مكان آخر استراتيجية العمل (١) · وتتلخص الاستنتاجات التي تمكنت من استخلاصها في سلسلة من المحاكمات المتعاقبة الترسيمية في الجدول رقم ١ المرفق ·

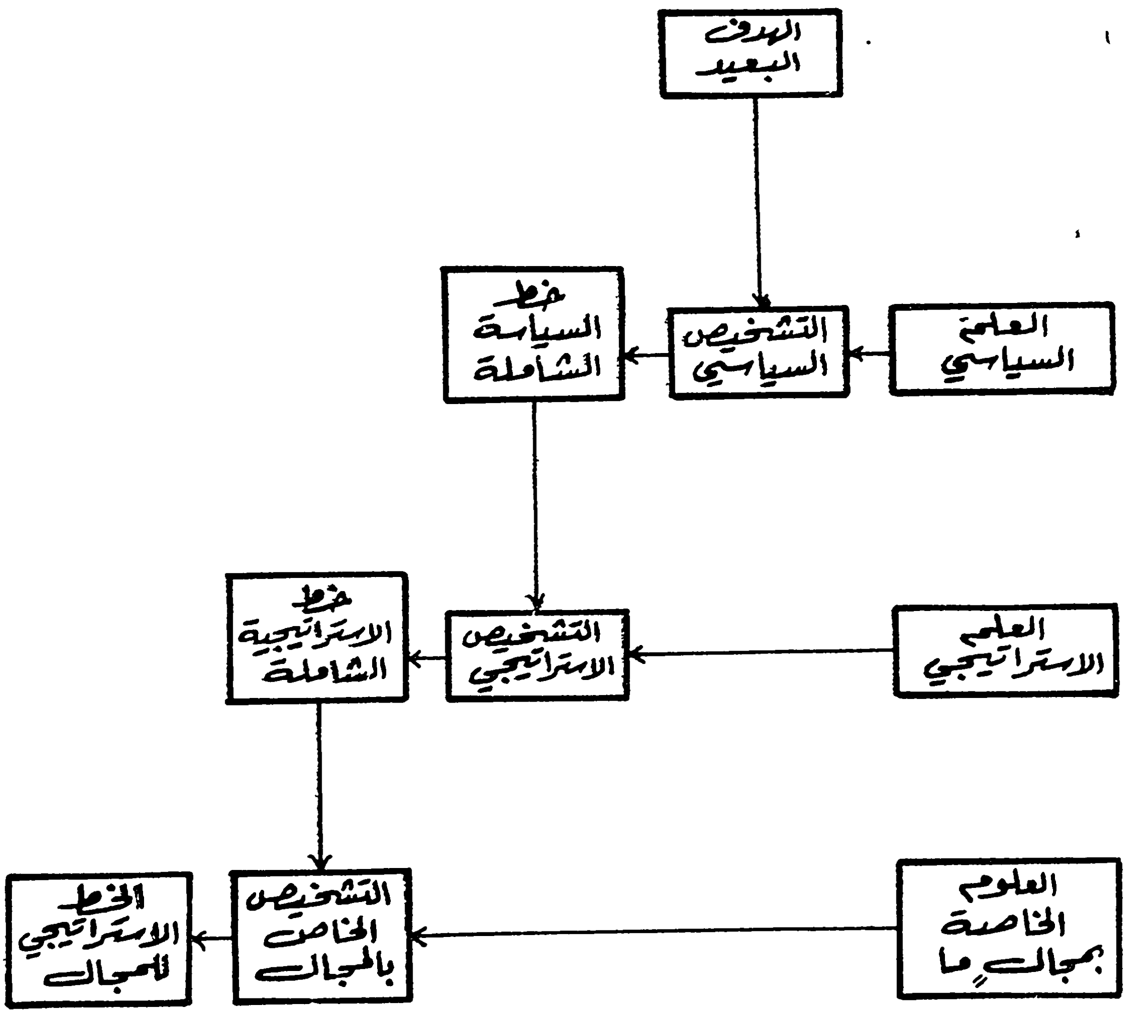
انطلاقا من **الهدف السياسي البعيد** ومعطيات العلم السياسي يستنتج **التشخيص السياسي** عن الظرف الذي يؤدي الى تحديد **الخط السياسي الشامل** ·

انطلاقا من هذا **الخط السياسي** ومعطيات **العلم الاستراتيجي** يستنتج **التشخيص الاستراتيجي** الذي يسمح بوضع **الخط الاستراتيجي الشامل** · ويتم تطبيق هذا الخط في المجالات المختلفة استنادا الى المعطيات الخاصة بهذه المجالات (السياسية ، والدبلوماسية ، والاقتصادية والعسكرية) ·

---

(١) المرجع السابق ذكره ·

جدول رقم ١
مخطط ترسيمي لاستراتيجية العمل



يقرر هذا المخطط المبسط ، في رأيي ، خطوة المحاكمة الخاصة بحل مسألة العمل ٠ فالى أي مدى تنطبق على استقراء المستقبل وتنظيمه وتخطيطه ؟

هناك ملاحظة أولى تفرض نفسها : ان مسألة الاستقبالية هي مسألة عمل ، اذا قبلنا التعريف التالي للاستقبالية : اختيار الاعمال المعاصرة القادرة على تحريك ودفع أحد أشكال المستقبل الذي نرغب فيه ، ومنع أشكال المستقبل التي نخشى وقوعها ٠ ولكن على العكس ، ان التحليل المفصل الذي قمنا به لتشريح المستقبل قد آل الى اكتشاف مجموعتين كبيرتين من أشكال المستقبل في حالة التكون ٠ من جهة ، لحمة التطور التي نسجها وجود عوامل التأثير المتواصل والقابلة للتوقع نسبيا ، ومن جهة أخرى هناك أشكال المستقبل الناجمة عن العمل المشوش الى حد ما للاحداث المعزوة للظروف ٠ وتتداخل هاتان المجموعتان من أشكال المستقبل بالطبع (يمكن أن يصبح « حدث » من الاحداث عامل تأثير متواصل ، ويستطيع التطور أن يؤثر بكل ثقله على «الاحداث») ٠ ولدى قيامنا بأول تحليل ، قد يدفعنا الاغراء لان نكتشف في عوامل التطور المعطيات ذات الطابع الداخلي الناجمة عن النظام الاقتصادي والاجتماعي والناجمة عن المؤسسات أيضا ، على حين يرتبط الظرف بالاحداث الخارجية ٠ ان هذا التمييز لا يحتمل التحري والاستقصاء : فتطور البلدان الاجنبية منتج « للاحداث » ، ومن الممكن أن تقع « الاحداث » في الداخل ٠ وعلى العكس ، لا بد من وجود تمييز منطقي أكثر : ان التطور ظاهرة ذات أجل طويل ، وتتدخل الاحداث على أجل قصير ــ برغم آثارها الابعد مدى ٠ وهكذا نجد أنفسنا منقادين الى معالجة طريقتي عمل متميزتين ، الاولى للاجل الطويل وتستهدف خصوصا لحمة التطور ، والاخرى للاجل القصير وتستهدف أساسا الاحداث الناجمة عن الظرف ٠ ويشتمل العمل من أجل تنظيم المستقبل والتأثير عليه على توقع هذين النموذجين للعمل وتوحيدهما ٠

فاذا طبقنا على هذه البنية العامة الطريقة الاساسية لاستراتيجية العمل ، نجد انفسنا منقادين اذن الى وضع محاكمتين متتاليتين منفصلتين تؤديان الى نموذجين من الخطط يلائم احدهما الاجل الطويل ، ويلائم الاخر الاجل القصير ٠

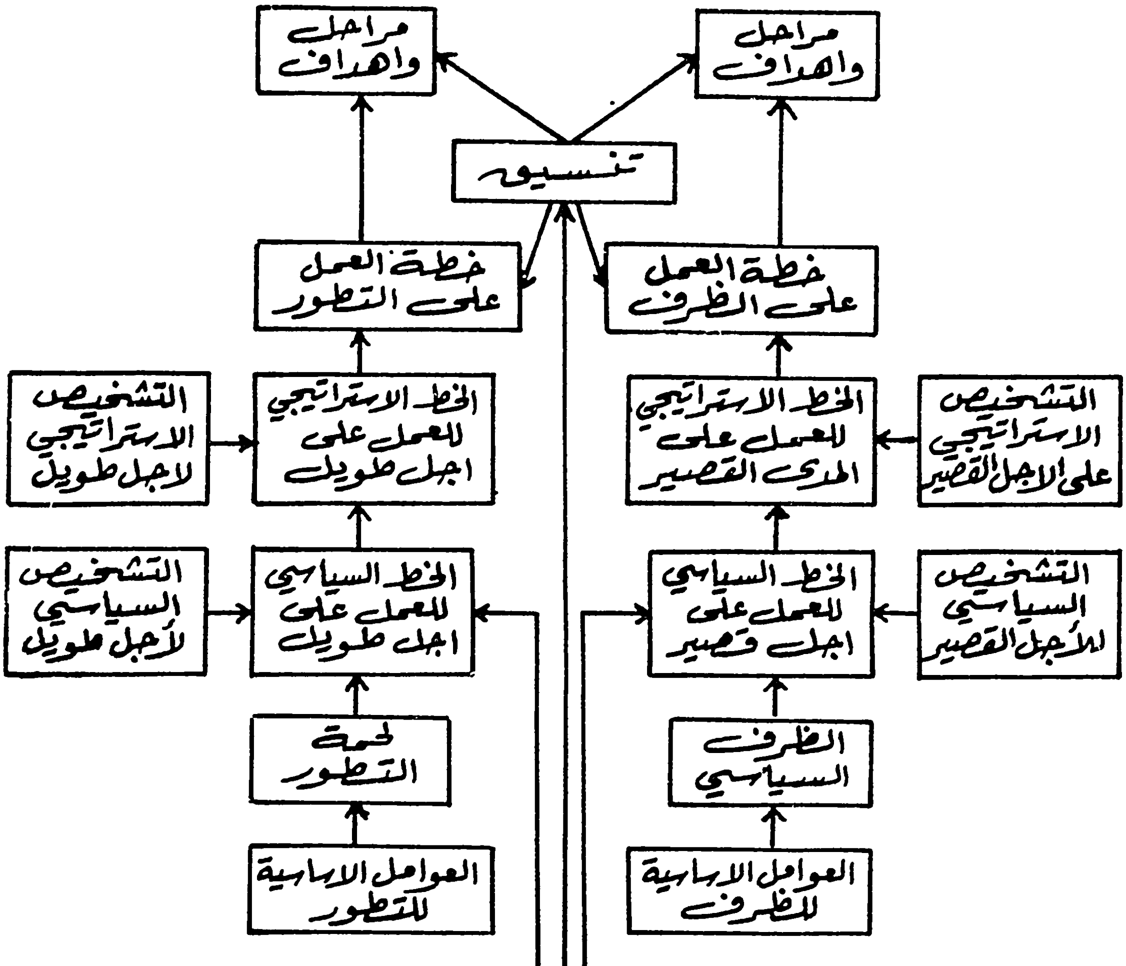
بالنسبة للاجل الطويل ، من جهة انطلاقا من الهدف السياسي البعيد ومن لحمة التطور الناجمة عن العوامل الاساسية للتطور، نضع **تشخيصا سياسيا لاجل طويل** ، نستنتج منه **خطا سياسيا للتأثير** على التطور ، يشكل اساسا اختيارا بين التركيبات المختلفة للتطورات الممكنة ٠ ومن هذا **الخط السياسي** ومن **تشخيص** استراتيجي **طويل الاجل** (يشكل اختيارا بين الوسائل للتأثير على مركب التطورات) ينتج **الخط الاستراتيجي للتأثير على التطور** ٠ ومن هنا تنجم **خطة العمل** على التطور **بمراحلها واهدافها المتعاقبة** ٠

وبالنسبة للاجل القصير، تسمح خطوة مماثلة منطلقة من الهدف السياسي **البعيد والظرف السياسي** الناجم عن العوامل الاساسية للاحوال ، بوضع **التشخيص السياسي لاجل قصير** ، الذي يستخلص منه **الخط السياسي لاجل قصير** للتأثير على الظرف ٠

ومن هذا الخط السياسي والتشخيص الاستراتيجي على الاجل القصير ينتج **الخط الاستراتيجي** للعمل على الظرف ٠ ونستخلص منه **خطة العمل على** الظرف بمراحلها **وأهدافها المتعاقبة** ٠ ومن الطبيعي أن من الواجب أن تنسق خطط العمل على الاجل الطويل

جدول رقم ٢

مخطط ترسيمي للاستراتيجية الاستقبالية



والقصير على ضوء الهدف السياسي البعيد ٠

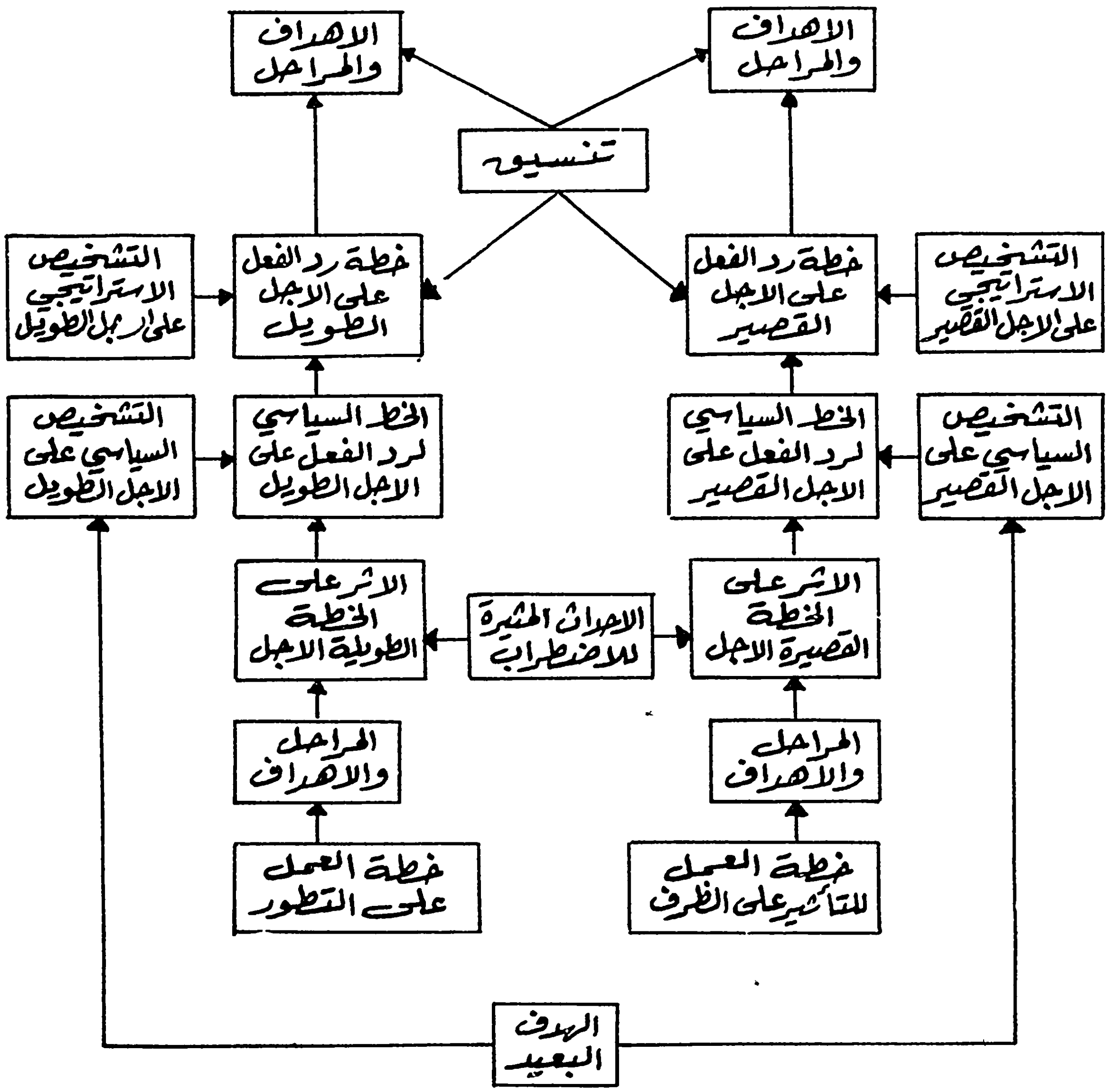
تتفق هاتان الخطوتان المتوازيتان ، اللتان تلخصهما اللوحة رقم ٢ المرفقة ، مع ما يمكن أن يسمى وضع برنامج العمل الاولي ٠ ولكن هذا المخطط الترسيمي لا يكفي لانه ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار مفاجأة الاحداث المثيرة للاضطراب الى حد ما ٠

وينبغي أن يتم تقدير هذه الاحداث عندما نتمكن من التوجس خيفة منها تبعا لاثرها الممكن على مجرى خطط العمل على المدى الطويل والقصير ٠ ويؤدي تركيب هذا الاثر الممكن مع التشخيص السياسي على المدى الطويل الى وضع خط سياسي على مدى طويل ردا على الحادث ٠ وسينتج عن هذا الخط السياسي والتشخيص الاستراتيجي على الاجل الطويل **خطة رد الفعل لاجل طويل** ضد الحادث ٠ وكذلك بالنسبة للاجل القصير ، فان متتالية المحاكمة ذاتها ستؤدي الى تحديد **خطة رد الفعل على الاجل القصير** المخصصة لمجابهة الحادث والحيلولة دون وقوعه ٠ ويتم تنسيق خطط ردود الفعل على الاجلين الطويل والقصير استنادا الى الهدف السياسي البعيد ٠ وهذه الخطوة المزدوجة ملخصة في :

وسيحكم البعض على بنية هذه الطريقة الاستراتيجية في العمل من أجل المستقبل بأنها بسيطة أكثر مما يجب وترسيمية ، وسيراها البعض معقدة أكثر مما ينبغي ٠ وهي لا تشكل بدون أدنى شك الا

١

جدول رقم ٣
مخطط ترسيمي لاستراتيجية
رد الفعل على الاحداث



أول محاولة تخمينية . ومع هذا فانها بوضعها الحالي تقدم مزية ابراز مجموعات الدراسات الضرورية للعمل من أجل المستقبل :

١ ـ اختيار **الهدف البعيد** المحدد بوضوح كبير لدى الماركسيين والغامض جدا لدى الغربيين .

٢ ـ **استراتيجية العمل على الاجل الطويل** المعتمدة على اكتشاف العوامل الاساسية للتطور ولحمة التطور التي تحددها ، وعلى دراسة مختلف الاوضاع الممكنة الناجمة عن توافق التطورات ، وعلى التشخيص السياسي طويل الاجل ومؤديا الى الخط السياسي للعمل على الاجل الطويل (اختيار الاوضاع التي ينبغي مؤازرتها أو منعها) ، الذي تحول الى خطة عمل لاجل طويل بفضل تشخيص استراتيجي (اختيار الوسائل) وبفضل الخط الاستراتيجي

٣ ـ **استراتيجية العمل على الاجل القصير** المتضمنة مجموعات مماثلة بدءا من العوامل الاساسية للظرف الى خطة العمل على الاجل القصير .

٤ ـ **استراتيجية رد الفعل على الاحداث** المستندة الى توقع الاحداث الممكنة (بطريقة التحليل التوافيقي) ودراسة اثر هذه (الاهداف المتعاقبة) الذي ينتج عنه .

الاحداث العارضة على مجرى الخطط القصيرة الاجل والطويلة والمؤدية بهذا الشكل الى وضع خطط رد الفعل على الاجل القصير والطويل .

وهكذا نحدد بهذا الشكل **خطة عامة للدراسات** تامة من دون شك ، ولكنها تظهر جيدا شمول المسألة وسعتها والعلاقات التي توحد الاجزاء المختلفة . ومما لا شك فيه ان مثل هذا البرنامج يتطلب جهدا منسقا لعدد من البحاثة ويبرر وجود تنظيم جدي (نفتقر اليه حتى الان) . ويستطيع هذا التنظيم حصر وتبيان الدراسات التي تتم في الجامعات ومنظمات البحث . وسيكون هذا العمل واجبا هائلا ، الا أنه ضروري للتوصل الى نوع من السيطرة على المستقبل .

الاستنتاج العام

ان الرجال يعرفون منذ وقت طويل أنهم يؤثرون على مستقبلهم الفردي ، ولكن المستقبل الجماعي يفلت منهم • ويعزون السبب الى العناية الالهية التي تتحكم بمصير الملوك والامبراطوريات • وقد فتح ماركس مرحلة جديدة عندما أعلن امكانية بناء مستقبل جماعي بصورة متواصلة وغالبا ما عزيت النجاحات التي حققتها عقيدته لقيمه المادية التاريخية والحلول التي كان ماركس يدعو اليها ، في حين كانت هذه النجاحات تثبت خصوصا القوة الخلاقة لكل عمل مصمم مسبقا وملاحق بصورة مستمرة • وقد أضيف هذا الدليل في مناسبات عديدة من التاريخ ، على ان أقرب هذه الادلة الينا هو النجاح الاولي لهتلر كما رسمه في كتابه كفاحي بالرغم من سخف أهدافه • فكل شيء ممكن لاولئك الذين يريدون حقا والذين هم حاذقون وأذكياء • فالنجاح لا يبرهن على القيمة الخاصة بالاهداف التي نلاحقها فحسب ، بل يبرهن على فضيلة العمل أيضا •

العمل هو الخلاق وحده ، وقد أعلن غوته بلسان لوسيفر : « في البداية كان العمل » •

ولكن لوسيفر كان يكذب : فالفكرة ينبغي أن تسبق العمل •

فبدون رؤية شاملة وبعيدة ، يتبدى العمل مجدبا وعميقا • وتصنع الاهداف قيمة العمل • ومن هنا تتبدى الاهمية التي لا تقدر بثمن للافكار المحركة ، والتي تحدد الاهداف بدون غموض • ومن هنا يتبدى أيضا خطر الافكار الخاطئة التي تجر العمل في اتجاهات لا منفذ لها • فوضع الافكار أمر رئيسي ، فهي منبع كل شيء ومصدره•

ان الممارسة الضرورية للعمل استنادا الى أهداف محددة جيدا ، يجحف الديموقراطيات التقليدية التي تعتمد على وحي تعددي ، ويحرمها من المزايا ، لانها تتذبذب بسهولة أكثر مما يجب من فكرة الى أخرى ، بمشيئة آليات متناقضة • وهي لا تستطيع بدون اتجاه محدد جيدا الا أن تتنازل عن الارض أمام عمل العقائديين الموجه بصورة منهجية ، ولكن مرونتها تحميها من الاخطاء الكبرى التي تتضمنها كل عقيدة منهجية أكثر مما يجب • وكما في كل الامور ، فان أفضل حل يبدو في اجراء تسوية ما : عقيدة عامة جدا ومرنة جدا ، مطهرة من كل مفهوم متصلب متعلق بالوسائل •

وتقتصر مثل هذه العقيدة على بعض المبادىء الاساسية التي ينبغي أن تكون معروفة من الجميع ، كما يعرف المواطن الامريكي دستوره • وربما ينبغي أن تكتب هذه المباديء في مقدمة الدستور ، كما فعل ذلك « الآباء المؤسسون » ، والاجداد الكبار للثورتين الامريكية والفرنسية في اعلان حقوق الانسان • ولكن هذا الاعلان الذي اعتبر هدفا لم يكن الا وسيلة ، ككثير من عناصر العقيدة الماركسية • ويجب أن نتمسك بدقة **بالغايات الحقيقية** ، لان الوسائل تتغير حتما وترتقي هذه الغايات في النهاية للفلسفة ، أي لوضع عقلاني ، ولكن ليس بعلمي •

وعندما نصل الى مسألة الوسائل ، ننقاد الى اكتشاف عدد من الالزامات •

أولا ضرورة المدة والاستقرار • لا يمكن لاي عمل جدير بهذا

الاسم أن ينمو ويتطور وسط البلبلة والاضطراب ، لان الاضطراب عامل شلل • ان العمل من أجل المستقبل يتطلب مؤسسات مستقرة تؤمن في الوقت ذاته قيادة حازمة والقبول الديموقراطي للرأي • ولكن على هذه المؤسسات أيضا أن تسعى لتعليم الجماهير وتؤازر تفتح نخبة حقيقية ، وهي مسألة ضخمة وحاسمة في النهاية ، نميل أكثر مما يجب لحلها بواسطة وظيفة كبيرة •

ويأتي فيما بعد **ضرورة التخطيط** للعمل على أجل طويل ومتوسط • ان هذه الخطط لا تصنع المستقبل ، ولكنها توجهه حسب احتمالات منطقية • ونظرا لتعقد هذه الخطط وعلاقاتها الضمنية ، فانها لا يمكن أن تكون محصلة دراسات ضيقة تقوم بها لجان من الموظفين • فان القيام ببعض الاستشارات الديموقراطية للكفاءات والاختصاصات تفرض نفسها حتما على هذا المستوى • وهذه هي الممارسة العملية التي ينبغي ابتكارها وخلقها بكاملها •

وأخيرا تفرض **ضرورة المرونة** نفسها على المناورة القصيرة الاجل • فينبغي أن يتمكن القائد من الملاحة أقرب ما يمكن من هدفه دون ان تضغط عليه الالزامات غير المفيدة والمشوومة وسط الظروف المتبدلة ، ووسط العواصف والانواء أحيانا • وبالاضافة الى هذا ، بما ان العمل يستفيد دوما من الكتمان والمفاجأة ، فليس من الممكن المناقشة فيه جهارا حسب الاسلوب البرلماني الاعتيادي • ولكي تعتمد هذه الضرورة العضوية على تنبؤات كاملة قدر الامكان ، ينبغي أن يكون هنا أيضا مؤسسات جديدة تؤمن التداول والتشاور السريين لمنظمات اختصاصية مسؤولة ، تشكل نوعا من هيئات الاركان لدراسة العمل •

تظهر كل هذه الالزامات اعمال التكيف الهائلة التي يسبغي أن تحققها مؤسساتها المبنية وفقا لمبادىء مختلفة جدا عن هذا وضعيفة التطابق الى حد كبير مع المطالب الجديدة •

وهناك **الطريقة** ثانيا :

تبدو الطريقة التي حاولت استخلاصها قبل أي شيء وكأنها تسلسل يبدأ من **الغايات** (المفكرة المحركة) (١) ثم تنزل الى تحديد **خط سياسي** (التناقض الرئيسي المتعدد الاتجاهات الذي ينبغي الغاؤه) يسمح بأن نستنتج منه **الاهداف السياسية الراهنة** • ومن هذه الاهداف تنجم **الاهداف الاستراتيجية** (للاستراتيجية الشاملة) التي ينبغي تحقيقها رغم التغيرات الطارئة •

لا تمثل هذه الهندسة غير المتقنة والمبسطة سوى متتالية منطقية • وتتطابق مع العمل بصورة ضعيفة كالنحو عندما يتطابق مع نص لكورني • ان رجل العمل هو فنان يلعب متحكما بالحلقة المعقدة للوقائع برفع شأن القواعد • ولكن ينبغي مع كل هذا أن يكون قد اكتشف الآليات ، والتسلسلات ، والارتباطات • والا يكون عمله مغامرة ، وأن يكون عبقريا أحيانا لفترة من الوقت ، وغالبا ما يكون مشحونا بكثير من المآسي • ان محاولة كالمحاولة التي يمثلها هذا الكتاب لا تتبجح بحل أي شيء ، بل انها تفتح فقط احتمالات نحو سيطرة أفضل على المستقبل •

ومن وجهة النظر هذه ، فالمعرفة الموضوعية لبنية المستقبل أمر أساسي • ويجب أن نميز جيدا بين التيار القوي للتطور البشري والتقني الذي ينبغي دفعه ومؤازرته ، بل توجيهه أحيانا والتأثير عليه بمعرفة وتبصر ، وبين مجموعة الاحداث الطارئة التي يخشى أن تتدخل بصورة خطيرة على طريق التقدم الحقيقي • ان جزءا كبيرا من التطور عفوي ، ويمكن أن يخضع أيضا للاثر العميق للافكار والمؤسسات • والاحداث الطارئة هي من صنع قرارات عديدة ، متباينة ، عاطفية في الغالب ، مثيرة للاضطرابات دوما تقريبا ، ويتحكم الحاضر فيها • ان وجودها هو الذي يفرض قيادة مناورة

(١) Idée - Force

١

١

للعمل تكون في حالة رصد دائم ، متيقظة لكل الازمات التي ستولد وتوجه الحاضر من أجل مستقبل التطور · هذا هو المثل الاعلى الذي يصعب تحقيقه ، ولكنه أضمن قاعدة للعمل من دون شك ·

وأخيرا يرتبط المستقبل بثلاثة مواقف مختلفة من المهم عدم الخلط فيما بينها : التنبؤ ، والتوقع ، والبناء ·

ان **التنبؤ** هو اسقاط في المستقبل ليس له أي مدى (فيما عدا الحالة الحقيقية للتنبؤ ـ ولكن كيف يمكن معرفة ذلك ؟) · وهو يحدد مستقبلا وسط ألف من أشكال المستقبل الاخرى تتمتع بنفس الصحة ·

ويعتمد **التوقع** على دراسة الامكانيات المصممة كحد أقصى للتطور المتفق مع الظواهر الحالية المستكملة استنادا للتعديلات المحتملة · وهكذا يحدد التوقع نقاطا مستقبلية تستطيع كشف التحولات الكبرى التي ينبغي انتظارها · ويسمح توحيد عدة نقاط مستقبلية بتخيل أوضاع جديدة ممكنة · وبهذا المعنى ، يسمح هذا الموقف بنحو خصب للمستقبل · ولكن الحقيقة تقع عموما تحت هذه الامكانيات المقدرة بسبب التشتيت الحتمي للجهود ·

ان **بناء المستقبل** هو اختيار الوسائل التي ينبغي اتخاذها في كل مرحلة لتحقيق الامكانيات المنتقاة ولتجنب الاحتمالات التي نخشاها · وهذا العمل خطوة منطقية وذكية ، تعمل وسط ارخبيل النقاط المستقبلية التي يتيحها التوقع الارتيادي ·

هدف من ناحية ، ومناورة مستندة الى معلومات واسعة من ناحية أخرى · هذا هو الاستنتاج الذي ربما يكون ضعيف الحجم بالنسبة لموضوع كبير كالموضوع الذي نعالجه · وسيخيب أمل البعض ، بعد كثير من التحليلات ، في أن لا يجدوا أي تنبؤ ، بل فرضيات فقط وطريقة · ومع ذلك ، أعتقد أن هذا هو جوهر ما يمكن استخلاصه بصورة مفيدة من دراسة المستقبل · ولكن ما يستخلص

خصوصا ، هو ان المناورة من أجل المستقبل تتطلب دراسة عميقة قدر الامكان وقرارات موزونة بصورة ناضجة • ولا ينبغي أن تكون عملية ارتجالية ولا ميدانا للهواة •

فكيف لا نرى منذ الان أننا أصبحنا مسؤولين عن المستقبل الذي يبنى حولنا ؟ يفرض علينا هذا الوعي أن نتحرى بمزيد من العناية آليات التاريخ التي تتم وأن نطابق سلوكنا معها ، لكي نصبح حقا قادرين على بناء مستقبل نستحقه ونحن واعون لما نفعل ، وبارادتنا أخيرا ، ولكن بذكائنا أيضا •

فهرس

تحذير ٥
مقدمة ٩

القسم الاول :

تحليل مسالة الرؤية الاولى المستقبلية ١٣
الفصل الاول : انظمة المستقبل ١٥
الفصل الثاني : احتمالات التطور القابل للتوقع ٢٣
الفصل الثالث : دور الاحداث وخصائصها ١٠٣
الفصل الرابع : اثر الارادة البشرية على المستقبل ١١٩

القسم الثاني :

تطبيق طريقة تنظيم المستقبل على ضوء استقراء الماضي والحاضر ١٤٩
الفصل الخامس : الاثر الممكن لنسيج التطور المتوقع ١٥١
الفصل السادس : الاثر الممكن للاحداث التي يمكن اكتشافها حالياً ١٥٧
الفصل السابع : اثر الاختيار بين الاهداف السياسية الاساسية المختلفة ١٩١
الفصل الثامن : العمل المستقبلي واستراتيجية العمل ١٩٩
الاستنتاج العـــام ٢٠٧

بناء المستقبل

«عندما يغوص المرء في مسألة المستقبل تصيبه الدهشة، أولاً عند اكتشاف جدية هذا الموضوع، رغم قدمه، وثانياً تصيبه الدهشة للأهمية الأدبية التي يوحي بها. الأمر الذي يدفعنا بادىء ذي بدء لدراسته بحذر وتعقل. ويلاحظ المرء بسرعة كبيرة جداً رغم كل هذا بأنه مبلبل تماماً بتعقد ظاهرة المستقبل. . .

إن هذا الكتاب بمجموعه ليس إلا مسودة أولى، ولكنها تسير في اتجاه يبشر بكثير من الخير. انه يستهدف قبل كل شيء التآمر على الحتمية باللجوء إلى عمل ذكي. وهو هدف لا يمكن إلا أن يحتل دوراً متعاظماً في اهتمامات الإنسان العصري».

انه كتاب غاية في الأهمية نظراً لندرة مثل هذه الدراسات ووعورتها.

المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر
بناية برج الكارلتون ـ ساقية الجنزير ـ
ت ٨٠٧٩٠٠/١ برقياً «موكيالي»
بيروت ـ ص.ب : ٥٤٦٠/١١بيروت
تلكس : LE/DIRKAY ـ ٤٠٠٦٧ .